

المكتبة - الجامعة الأردنية



سجل الجلسات الرسمية

مجلس النواب

الدورة العادية السابعة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة السابعة

المعقودة يوم السبت ٢٤ محرم ١٣٩٤ هـ الموافق ١٦ شباط ١٩٧٤ م

(الجلد ١٩)

(العدد ٧)

خبر الانعقاد

صفحة

٥

٦

(مواصلة)

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - الوقوف دقيقة حداد وقرأة الفاتحة عن روح المرحوم
نائب بيت لحم السيد موسى عيسى عابده

صفحة	مواصفة	مواصفة
٦	٣ - تلاوة الاجازات والاعتبارات :-	
٦	(١) طلب اجازة مقدم من نائب رام الله سعادة السيد علي الرعي .	موافقة
٧	(٢) طلب اجازة مقدم من نائب رام الله معالي الدكتور قاسم الرماوي .	
٧	٤ - الاقتراحات برغبات :-	
٧	أ - اقتراح برغبة رقم (٢) مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجاوي يتضمن مطالب عامة لوافي وعشائر اللواء الجنوبي .	(قرار المجلس احالته للحكومة مباشرة)
٨	ب - اقتراح برغبة رقم (٣) مقدم من بعض حضرات النواب المحترمين يتضمن ادخال بعض التعديلات على قانون التقاعد المدني وقانون جوازات السفر عملاً بأحكام المادة (٩٥) من الدستور .	(قرار المجلس احالتهما للجنة القضائية)
٩	ج - اقتراح برغبة رقم (٤) مقدم من بعض حضرات النواب المحترمين يتضمن ادخال بعض التعديلات على قانون النقل على الطرق عملاً بأحكام المادة (٩٥) من الدستور .	
١٠	٥ - قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ بشأن :-	
١٢	أ - القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون الدين العام .	(موافقة كما وردت / للاحيان)
١٤	ب - القانون المؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٣ الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٧٣ .	
٨١	ج - القانون المؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣ للمعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي .	
٨٥	د - مشروع القانون المعدل لقانون الاحفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣ .	
٨٧	٦ - مقررات اللجنة القانونية :-	
٨٨	أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ بشأن :-	
٨٨	(١) القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ قانون العقف العام .	(موافقة كما وردت / للاحيان)
٨٩	(٢) القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ قانون العقف العام .	
٩٠	(٣) القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قانون تعديل لقانون معهد الادارة العامة .	
٩٢	(٤) القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ قانون تعديل لقانون الاحوال المدنية .	

صفحة	مواصفة	مواصفة
٩٤	(٥) مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه والحاري في منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٧٣ .	(موافقة كما وردت / للاحيان)
٩٦	(٦) مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٣ .	
٩٩	(٧) مشروع قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد للمملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣ .	
١٠٦	(٨) مشروع قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٧٣ .	
١٠٩	ب - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ بشأن القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ قانون إلغاء قانون المؤسسة الصحفية وملحقه .	(موافقة مع تعديل / للاحيان)
١١٠	ج - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ بشأن مالي :-	
١١١	(١) مشروع القانون المعدل لقانون نقابة أطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ .	(موافقة مع تعديل / للاحيان)
١١٣	(٢) القانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية .	
١٣٨	د - قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٥ بشأن :-	
١٣٩	(١) مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة لسنة ١٩٧٤ .	(موافقة كما ورد / للاحيان)
١٤٩	(٢) مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٤ .	
١٥٤	(٣) القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية .	(موافقة مع تعديل / للاحيان)
١٥٩	هـ - قرار رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٥ بشأن :-	
١٥٩	(١) القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣ قانون بنك الاسكان .	(موافقة بصياغة جديدة / للاحيان)
١٨٤	(٢) القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون بنك الاسكان .	(رفض / للاحيان)

مكتبة عبد الرحمن

صفحة

١٧٦

١٧٨

٢٠٩

٢٢٣

٢٢٣

٢٢٧

٢٢٨

(مواصفة كاردوت / الاجازات)

(الجنة القانونية)

(لم تعين)

٧ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) المؤرخ في ٢٦/١٢/١٩٧٣ بشأن :-

أ - القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقي قرص مشروع محطة كهرياء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الانعام الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

ب - القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية القرض الاتحادي لمشروع مياه وجساري عمان بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الانعام الدولية :

٨ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في امر احالتها الى اللجان المختصة : -

أ - ثلاثة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٣٥ التضمن تقديم مشروع قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤ .

ب - ثلاثة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١١٦٢ التضمن تقديم مشروع قانون تعديل القانون الزراعة لسنة ١٩٧٤ .

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة :

كلية عمادة كلية عمادة البعثات بالبحر فركرم حول وضع أسس عمدة لتعليم البعثات الزراعية

مجلس النواب

٠٠٠٠٠٠٠٠

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا ويتصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم السبت الواقع في ١٦/٢/١٩٧٤ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور .

وتغيب باجازه السيدين قاسم الرماوي وعلي الرحسي .

وتغيب معتلرا السادة عبد الوهاب الطراونة ، حاكف الفايز ، امين مجيع ، مصباح الكاطني ، ادوارد خميس ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد سعيد يونس ، شريف القبيح ، عيسى عقل .

وتغيب بدون معذرة : السادة رفعت اللقي ، عاطي ابو العز .

وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع دولة السيد زيد الرفاعي .

وزير الانشاء والتصميم معالي الدكتور صهي امين عمرو .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو هوده .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي السيد فؤاد قاليشي .

وزير الاقتصاد الوطني معالي السيد عمر التابسي وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب بركات .

وزير الاشغال العامة معالي السيد احمد الشويكي وزير النقل معالي السيد نديم الزرو

وزير الصحة معالي الدكتور فؤاد الكيلاني . وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة .

وزير المواصلات معالي السيد محي الدين الحسيني .

وزير دولة للشؤون الارض المحتلة معالي السيد طاهر نشأت المصري .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي الدكتور يوسف ذهني .

وزير الزراعة معالي السيد مروان الحمود . وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء معالي السيد مروان دوفين .

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية سماحة الدكتور الشيخ عبد العزيز الخياط .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ - ثلاثة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يحل محضر الجلسة السابقة .

تكملة محضر الجلسة



الجميع : تصادق على ما جاء فيه ولعني الأمين العام من تلاته .

٢ - الوقوف دقيقة حداد وتلاوة الفاتحة عن روح النائب المرحوم السيد موسى عيسى عسايده .

السيد الرئيس

أرجو الوقوف دقيقة واحدة مع تلاوة الفاتحة عن روح المرحوم نائب بيت لحسم السيد موسى عيسى عسايده .

ه وهنأ وقت جميع من في القاعة وتليت الفاتحة عن روح الفقيد وعاد المجلس بعد ذلك إلى الجلوس .

٣ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تتل الاجازات الواردة والاعتذارات .

١ -

السيد الأمين العام بالوكالة

طلب اجازة مقدم من النائب المحترم السيد علي الرعي .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم تحية واحتراما وبعد ،

لامر هام يخصني ارجو الموافقة على اجازتي

مدة خمسة عشر يوما اعتبارا من من تاريخ

١٩٧٤ / ٢ / ٤ كي اتكن من قضائيا في التساهرة

ولاجل فحوص طبية هناك .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب منطقة رام الله

علي الرعي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذه الاجازة ؟

الجميع : موافقون

٢ -

السيد الأمين العام بالوكالة

وهذا طلب اجازة مقدم مع الدكتور قاسم

الريماوي .

معالي الرئيس

تحية طيبة وبعد .

ارجو معاليكم التكرم بالموافقة على اجازتي

لمدة اسبوعين اعتبارا من تاريخ ١٩٧٤ / ٢ / ١٦

وذلك لقضائيا مع العائلة مضطرا بالتساهرة ولكم

والتملاء الكرام فائق الاحترام .

النائب

الدكتور قاسم الريماوي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذه الاجازة ؟

الجميع : موافقون

٤ - الاقتراحات برغبات

السيد الرئيس

تتل الاقتراحات الواردة

السيد الأمين العام بالوكالة

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة رقم (٢٠)

(١)

تاريخ ١٩٧٣ / ١٢ / ١٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

حضرات النواب المحترمين

اتقدم لعالكم برقع اقتراسي هذا إلى الحكومة

الجليلة في بعض مطالب العالي الجنوب ، لاسيما

وان الموازنة على الابواب . راجيا معاليكم والمجلس الكريم رفعا مع التوصية . ففرا الماغلله المطالب من اهمية لمشارنا .

وتفضلوا بقول فائق الاحترام

نائب بلد الجنوب

فصل الجازي

(١) المدارس

فتح مدرسة ابتدائية في مزرعة منشير لمشار

المرة / الحويطات

فتح مدرسة في قرية الهاشمية لمشار المسيحين

والمصبيين / الحويطات

بناء مدرسة في قرية العباسية لمشار المراعية

في الثقب ، حيث بناء المدرسة الحالية بالاعماره

(٢) العيادات الصحية

فتح عيادة صحية في بيرحمه لمشار المصبيين

فتح عيادة صحية في مزرعة منشير لمشار المزرعة

فتح عيادة صحية في قرية الهاشمية لمشار

المصبيين والمصبيين

فتح عيادة صحية في قرية المنشية لمشار

المراعية .

فتح عيادة صحية في قرية الحبيسه الجديدة

لمشار الدول :

فتح عيادة صحية في قرية العباسية لمشار

المراعية

(٣) الشبب البريدية

فتح شبب بريدية في قرية الهاشمية

فتح شبب بريدية في بيرحمه

فتح شبب بريدية في قرية دم

فتح شبب بريدية في الدبسه

مكتبة منير الخطيب

فتح شعبة بريرية في الطويلة
فتح شعبة بريرية في قرية العباسية / رأس النبق
(٣) الطرق
تكلفة طريق الصجيج الخط الصحراوي
تزييت طريق الحسينية - الجفر ، لما له من ذات
أهمية بالنسبة لمشائر الحويطات .
تكلفة طريق معان - اذرع - الجربا - الشوبك .
تكلفة طريق اذلا - بير حمد
فتح وتعميد طريق غرنل - شريف الجنوبي
مشائر الماعين في اواء الطفيلة .
فتح وتعميد طريق يحيى - الخطط الصحراوي
مشائر الحجابيا / الكرك

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح
على الحكومة ؟

الجميع موافقون .

(ب)

السيد الامين العام بالوكالة

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة رقم (٣)

التاريخ : ١٩٧٣/١٢/١٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
الموضوع : طلب اعادة النظر في قانون التقاعد
لاعضاء مجلس النواب وطلب اعادة النظر في قانون
جوازات السفر الخاصة .

نرجو ان نعرض لمعاليكم بان قانون التقاعد
الاراضي المعدل ينص على منح النائب نائب تقاعدي

بعد مرور خمسة عشر عاما على خدمته كمعضو في
مجلس النواب . كما ينص قانون جوازات السفر
الخاصة على سحب جواز السفر الخاص الذي يمنح
لنائب بعد فقدان صفته كنائب في مجلس النواب .
وعليه نرجو معاليكم التكرم بالايمار للجنة
القانونية في مجلس النواب الموقر لاحادة النظر في كلا
القانونين على النحو التالي :-

(١) قانون التقاعد :

أ) تخفف مدة التقاعد بالنسبة لاعضاء
مجلس النواب كي تصبح عشرة سنوات بدلا من
خمس عشرة عاما .

ب) تحسب قنائب سنوات الخدمة التي قضاه
موظفا في ملاك الدولة سواء براتب غير مصنف او
مقطوع واعتبارها مدة خاضعة للتقاعد الى المدة التي
قضاه اعضاء في مجلس الامة .

ج) في حالة عدم اكال النائب لمدة التقاعد
المشار اليها اعلاه تباد اليه العائدات التقاعدية التي
خصصت منه .

(٢) قانون الجوازات :

احادة النظر في قانون جوازات السفر الخاصة
بحيث يبقى النائب محظوظ بجواز السفر الخاص الممنوح
له في حالة فقدان صفته كنائب ويكتفي بتغيير صفته
بحيث يتضمن الجواز عبارة (نائب سابق) اسوة
بالوزراء السابقين وذلك للحفاظ على مركز النائب
الاجتماعي في حالة نقله داخل المملكة وخارجها .
وتغلبوا بقول فائق الاحترام .

صالح الصباغ ، اماعيل حجازي ، محمد ضهان ابو صبيح
قاسم الرماوي ، محمد طاهر الكيلاني ، رمضان حجه
علي الرعي ، صديق الجبزي ، عبد الكريم المضي

لوزي جسرار ، خالد القيساض ، حنا بنسورة ،
يوسف العظم ، حافظ عبد النبي ، محمد سالم ذويب
عبد الوهاب الطراونه ، ماهر اوشيد ، سعد القاضي
جلال القلاب ، فيصل الجازي ، وحيد العسوان ،
عاطي ابو الز .

السيد رئيس الوزراء

عنوا معالي الرئيس هل سيجال هذا الاقتراح
الى الحكومة لدراسته ؟

السيد الرئيس

اولا الى اللجنة القانونية لدراسته .

السيد رئيس الوزراء

هذا هو سبب سؤالي فالاقترح السابق مجرد
اقتراح ولا مانع من احالته الى الحكومة امامها فيحتاج
الى دراسة وشكرا .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على
اللجنة القانونية ؟

الجميع موافقون .

(ج)

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (٤)

التاريخ : ١٩٧٣/٢/٢١

لما كانت المؤسسات القابضة تعتبر نجما يهدف
الى رفع مستوى الخدمات العامة عن طريق تحسين
الوسائل والكفاءات والخدمات للأفراد المتسجلين لهذه
المؤسسات تخشع مع قاعدته كل مواطن مسؤول ضمن
مجموعات مسؤولة فقد وجد من الضروري فيما يتعلق
باصحاب السيارات الشاحنة والسواقين العموميين ان

تنظم علاقة هؤلاء الافراد بمؤسساتهم المعنية وتعتبر
نشاطاتهم ضمن مجموعات مسؤولة مؤهلة القيام بمثل
هذه المهام شأنهم في ذلك شأن جميع القابات القائمة
والتي وجدت منظمة ومحصنة بحال الاعضاء
وخدماتهم ولعلاقتهم في طريق التعامل مع الافراد
الاخرين ومع السلطات العامة بحيث لا يفلت العامل
في هذه المهنة والاعمال من رباط يتحكم بمصلحته
ومصلحة الآخرين ومن اجل ذلك وضع هذا التعديل
الذي هو في الواقع يفرض ارتباطا مصلحيا واساسيا
تنظمه وترعاه الدولة رعاية لمصلحة المواطنين المتعاملين
على اساس جماعية وتمشيع مقتضيات تطور الخدمات
والخفارة في المجتمعات الراقية الراعية وهي تهدف
بشكل تفصيلي الى تحقيق الغايات التالية :-

أ) بناء علاقات صحيحة وواضحة بشكل
يضمن انضباطية هذه الفئة من المواطنين تحت قاعدة
قانونية تمنع غير المنتسب ان يمارس المهمة الامن
خلال هذه الجماعة القانونية .

ب) تقديم خدمات جل لاصحاب السيارات
والسواقين العموميين .

ج) القيام كافة اصحاب السيارات الشاحنة
والسواقين العموميين للقابات المختصة بهم بختم
مصلحتهم الشخصية ومصالح الدولة اذ ان هذه
القابات تساعد اصحاب السيارات والسواقين في حالة
العجز والمرض والشيخوخة وتوفر عليهم المراجعات
الفردية التي تتولاها القابات المختصة لياقة عنهم وهذه
القابات ايضا تساعد مع وزارة الاشغال والبلديات
بوضع شوارع المرور وتشارك في عمليات تنظيم
السير على الطرق .

د) تقديم التقنيات التبرعات الجماعية
الشهيرة والمغفريين في الكوارث .

لجنة من القابات

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣
قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٣ ويقرام القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (١٠٤) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية تحت الحرف (ج)

ج - على مالك المركبة الشاحنة العمومية ان يبرز شهادة تشير بانتسابه لشهادة اصحاب السيارات الشاحنة العمومية الاردنية .

المادة ٣ - تعديل المادة (١٧١) من القانون الاصيل باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) وتضاف الفقرة التالية اليها بعد الحرف (ب)

ب - يترتب على طالي تجليد رخص السوق من الفئات ٣، ٤، ٥ ان يبرزوا ما يثبت انتسابهم الى النقابة العامة لعمال النقل البري والميكانيك وعليه عملا بأحكام المادة (٩٥) من الدستور فاننا نقترح على مجلسكم الموقر الموافقة على هذا الاقتراح وارساله الى الحكومة .

الاعضاء :

رؤي البطاينة فوزي جرار عبد الباقي جمو
عمران المعايطة بشارة خصيب اميل الفوري
موسى ابو الراغب علي الرعبي همد المنور الحديدي
حمد ظاهر الكيلاني

السيد الرئيس
وهذا الاقتراح هل يوافق المجلس على احواله الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

٥ - قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢

السيد الرئيس
والآن تلى مقررات اللجنة المالية وارجو من مقرر اللجنة السيد موسى ابو الراغب

السيد المقرر

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بتصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/١/١٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد عبد الوهاب الحايال وحضور السادة المقرر والاعضاء : موسى ابو الراغب ، خالد الحاج حسن ، يعقوب معمر ، فلاح عودة الله ، فضل الدقموني ، محمد الخشيان ، خالد الفياض ، فرح ابو جابر ، سابي المعكش ، عمران المعايطة وعطوفة امين عام مجلس الامة . ونظرت في القوانين المؤقتة ومشاورت القوانين وبعد دراستها قررت ما يلي : -

(١) القانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الدين العام . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

(٢) القانون المؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .



(٣) القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

السيد المقرر

(٤) مشروع قانون معدل لقانون الاعضاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣ . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

السيد الرئيس

ولموصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

الاستاذ جمو نائب عمان

معالي الرئيس ارجو تلاوة القوانين .

السيد الرئيس

الاستاذ جمو نائب عمان

الا اطالب بشيء دستوري ونظامي .

مجلس النواب

السيد الرئيس

والجلس وافق على هذه الطريقة .

الاستاذ جمو نائب عمان

يا معالي الرئيس القوانين لانقرأ بالتعاون .

السيد الرئيس

لما المجلس يوافق معنى ذلك ان المجلس وافق ،

لما يوافق المجلس على شيء فهذا من حقه .

الاستاذ جمو نائب عمان

انا لي رأي ، لي حق بابداه رأيي .

السيد الرئيس

هات رأيك او اعترضك .

الاستاذ جمو نائب عمان

اقرار القوانين بالتعاون مبدأ خطير هذا المجلس

يضع مشاريع لامة والتشريع التي توضع على التعاون

يسأل عنها المجلس في المستقبل .

السيد المقرر

جرت العادة .

السيد الرئيس

تفضل يا محمد بك .

السيد الخشيان نائب السلط

هذه القوانين وزعت علينا قبل انعقاد اللجنة

للمالية بمدة لا يستهان بها وكل نائب من النواب كان

بيده نسخة من هذه القوانين ، دوسها ، فاذا كان له

اية ملاحظات على مقررات اللجنة للمالية يتفضل

وبدلي بها .

السيد الرئيس

موافق المجلس على هذا آكل . .

هل لاحد ملاحظات على مقررات اللجنة ؟

(لا احد)

(أ)

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل

لقانون الدين العام . هل يوافق المجلس عليه كما ورد

من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

ه وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه

وبالصيغة التي يرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر .

أنظر قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٠
البند (١)اجراءات
اللجنة المالية
مجلس النواب

اللائحة كارتوت من الحكومة بالصيغة الجديدة

مجلس اللائحة (٥) من القانون الاسمي بالعدد ما جاء في الفقرة (أ) منها
والاصحاح منه بالخط : -اللائحة (٥) - أ - لا يجوز في اي وقت من الاوقات ان يزيد مجموع
القيمة الاسمية للاجزاء المسددة الصادرة للجنة أو
المسددة عليها على اثنين واثنين طين دينار على
ان لا يتجاوز مجموع القيمة الاسمية الاجالية المسددة
الصادرة في سنة واحدة مبلغ ثمانية ملايين دينار .

اللائحة للمسؤولين بالآلة

نص الفقرة (أ) من اللائحة (٥)

أ - لا يجوز في اي وقت من الاوقات ان يزيد اجالي القيمة
الاسمية المسددة للجنة أو المسددة عليها الصادرة
من ثمانية ملايين دينار .

مكتبة مجلس النواب

الاسباب الموجبة

لقانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣
قانون معدل لقانون الدين العام

وضع هذا التعديل نتيجة دراسة مفصلة لتلبية متطلبات خطة التنمية الثلاثية لتأمين مصادر التمويل وإيجاد سيلة نقدية للخزينة وذلك برفع قيمة للسندات الصادرة المسجلة والسندات لحاملها .

قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣
قانون معدل لقانون الدين العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الدين العام لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويشمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

المادة ٥ (أ) :

لا يجوز في أي وقت من الأوقات أن يزيد مجموع القيمة الاسمية الاجالية للسندات الصادرة المسجلة و/أو السندات لحاملها على اثنين وثلاثين مليون دينار عسل أن لا يتجاوز مجموع القيمة الاسمية الاجالية للسندات الصادرة في سنة واحدة مبلغ ثمانية ملايين دينار .

(ب)

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ - قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢ . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت » .

قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٣
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويشمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى تفقات الحكومة للدرجة في المسادة الثانية من القانونين الأصلي وفي الجدول رقم (١) وجداول التفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٨٠٥٤٧٧٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجداول فصول التفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المسادة الثانية من القانون الأصلي وفي الجدول رقم (٢) وجداول فصول السورديات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٥٤٢٥٠٠٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجداول فصول الزارديات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٤ - يستعمل الوفر البالغ (٧٣٧٠ ٢٣٠) ديناراً لتغطية العجز المبيّن في المادة (٣) من القانون الأصلي .

المادة ٥ - ب - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

التفقات المقدرة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٢

رقه	الفصل عنوانه	الباب الاول			المجموع
		الاجارية	الراسمالية	الآخري	
٤ -	وزارة الخارجية	٠٠٠	٣١٥٠٠	٠٠٠	٣١٥٠٠
٥ -	وزارة العدل	٢١٠	٠٠٠	٠٠٠	٢١٠
٦ -	الشرعية	١٢٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٢٠٠
٨ -	ديوان الموظفين	١٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠
٩ -	وزارة الداخلية	٠٠٠	١٠٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠
١٠ -	دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	٠٠٠	٣٤٠٠٠	٠٠٠	٣٤٠٠٠
١١ -	مجلس شيوخ الشائر	٠٠٠	٢٨٥٠٠	٠٠٠	٢٨٥٠٠
١٢ -	وزارة الدفاع والقوات المسلحة	١٠٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٣ -	الامن العام والدفاع المدني	٣٠٠٠٠	٦٦٢٧٥	٢٥٣٨٢١٠	٩٤٩٩٨٥
٢١ -	وزارة المالية	٩٤٠٠٠	٤٧١٢٧٥	٠٠٠	٣٩٤٩٨٥
٢٣ -	الجهازك	١٥٢٠٠	١١٥٠٠	٠٠٠	٢٦٧٠٥
٢٦ -	وزارة الاقتصاد الوطني	٠٠٠	٣٠١٥٠٠٠	٠٠٠	٣٠١٥٠٠٠
٤١ -	وزارة التربية والتعليم	٢٣٠٠٠	٤٠٠٠	٠٠٠	٢٧٠٠٠
٤٢ -	وزارة الصحة	٠٠٠	٦٥٢٣٠	٠٠٠	٦٥٢٣٠
٤٤ -	وزارة الانشاء والتعمير	٣٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠
٥١ -	وزارة الثقافة والاعلام	٣٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠٠
٥٢ -	الاذاعة	٥٠٠٠	٧٤٣٤٠	٠٠٠	٧٩٣٤٠
٥٣ -	التلفزيون	٦٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٠٠٠	٩٠٠٠٠
٥٤ -	وزارة السياحة والآثار / السياحة	٥٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٥٠٠٠
٥٥ -	دائرة الآثار	٣٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠
٦٢ -	سلطة المصادر الطبيعية	٠٠٠	٢٧٥٦١	٠٠٠	٢٧٥٦١
٦٣ -	وزارة الاشغال العامة	٣٠٠٠	٣٥٤٠٠	٠٠٠	٣٥٧٠٠
٦٤ -	وزارة الزراعة	٤٩٥٠٠	٢٧٦١٠٠	٠٠٠	٣٢٥٥٠٠
٨١ -	وزارة المواصلات	٤٥٢٣٥	٦٠٠٠	٠٠٠	٥١٢٣٥
٨٢ -	وزارة النقل	٩٢٠٠	٨٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠
٨٣ -	الطيران المدني	٠٠٠	٢١٣٥	٠٠٠	٢١٣٥
المجموع		١٣٦٥٥٤٥	٤١٥٩١٥	٢٥٣٨٢١٠	٨٠٥٤٧٧٠

مكتبة السيد الرئيس

جدول رقم (٢)

الواردات المقدرة

ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٧

رقم	الفصل عنوانه	المبلغ دينار
١/٨ -	القروض الداخلية	٧٠٠٠٠٠٠
١/٩ -	المساعدات المالية	٧٢٤٧٠٠٠
١/١١	القروض الخارجية	١١٨٣٠٠٠
	المجموع	١٥٤٢٥٠٠٠

جدول رقم (٣)

ملاحظة: ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٧

النفقات	الواردات
١ - النفقات الجارية	٧٠٠٠٠٠٠
أ - النفقات الدائمة	٧٢٤٧٠٠٠
ب - النفقات السنوية	١١٨٣٠٠٠
٢ - النفقات الرأسمالية	
أ - النفقات الرأسمالية	
ب - النفقات الأخرى	
٣ - الرصيد	
	١٥٤٢٥٠٠٠

مكتبة مجلس النواب

الباب الاول

الواردات

مكتبة ابن رشد

الفصل: ١/٨ - القروض الداخلية

رقمها	المادة	الواردات المقدرة ١٩٧٢ دينار
١ - الدين العام		٥٠٠٠٠٠٠
٢ - قروض مستردة		٣٠٠٠٠٠٠
	المجموع	٧٠٠٠٠٠٠

الفصل: ١/٩ - المساعدات المالية

رقمها	المادة	الواردات المقدرة ١٩٧٢ دينار
١ - المساعدات المالية		٧٢٤٢٠٠٠
١ - الملكة العربية السعودية		٧٢٤٢٠٠٠
	المجموع	٧٢٤٢٠٠٠

مكتبة عبد الرحمن

رقمها	عنوانها	المادة
٧ - حقوق السحب الخاصة		الواردات المقررة ١٩٧٢ دينار
		١١٨٣٠٠٠
	المجموع	١١٨٣٠٠٠

النفقات الجارية

مكتبة منه لأصل

النفقات الجارية

الفصل: ١/٥ - وزارة العدل

دليل للوازنة

٥١٠٠

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
رقمها	عنوانها	المقدرة ١٩٧٢	
٤٤ -	البعثات العلمية	٢١٠	ثلاثة مبعوثين إلى لبنان عن شهر تشرين الثاني وكانون أول لسنة ١٩٧٢
	مجموع الفصل	٢١٠	

النفقات الجارية

الفصل: ١/٦ - الشرعية

دليل للوازنة

٦١٠٠

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
رقمها	عنوانها	المقدرة ١٩٧٢	
٢٠ -	النفقات الأخرى		
٢١ -	اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	٣٥٠	تسديد سلفة
٢٢ -	الاييجارات	٧٠٠	تسديد سلفة
٢٣ -	البرق والهريد والماء والكهرباء	١٥٠	تسديد سلفة
	مجموع الفصل	١٢٠٠	

مكتبة محمد السادس

النفقات الجارية

دليل الموازنة

٠٨١٠٠

الفصل : ١/٨ - ديوان الموظفين

المادة	النفقات	ايضااحات
رقمها	المقدرة	عنوانها
	١٩٧٧	
٢٠ - النفقات الاخرى		
٢٤ - المنقورة	٣٠٠	
٢٥ - اللوازم	٧٠٠	
مجموع الفصل	١٠٠٠	

النفقات الجارية

دليل الموازنة

١١١٠٠

الفصل : ١/١١ - مجلس شيوخ العشائر

المادة	النفقات	ايضااحات
رقمها	المقدرة	عنوانها
	١٩٧٧	
٤٠ - المبات والقروايد والريديسات		
٤١ - المبات والاعانات والمكافآت	٢٠٠٠٠	تسديد سلفة
٤٤ - البعثات العلمية	٨٥٠٠	تسديد سلفة
مجموع الفصل	٢٨٥٠٠	

مكتبة عبد الواحد

النفقات الجارية

الفصل : ١٢/١ - وزارة الدفاع
البرنامج : ب - القوات المسلحة

دليل الموازنة

١٢١٢٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٧	إيضاحات
رقمها	عنوانها		
١٠٠٠٠	الرواتب والملاوات والنفقات الأخرى والطائرة	١٠٠٠٠٠	تسديد سلفة
١٠٠٠٠	مجموع البرنامج	١٠٠٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١٣/١ - الأمن العام والدفاع المدني

دليل الموازنة

١٣١٠٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٧	إيضاحات
رقمها	عنوانها		
٣٠٠٠٠	الرواتب والملاوات والنفقات الأخرى	٣٠٠٠٠	تسديد سلفة
٣٠٠٠٠	مجموع الفصل	٣٠٠٠٠	

تسديد سلفة

النفقات الجارية

الفصل : ١/٢١ - وزارة المالية
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٢١١١٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٢٠ - النفقات الأخرى			
٢٥ - الروايز والمهمات			
٤٥ - الميات والقوائد والرديات			
٤١ - الميات والأعانات والمكافآت			
مجموع البرنامج			
		٢٨٠٠٠	تسديد سلفة
		٢٨٠٠٠	
		٨٢٥٠٠	تسديد سلفة (انظر صفحة ١٧)
		٨٢٥٠٠	
		١١٠٥٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٢١ - وزارة المالية

دليل الموازنة

تفاصيل المرات

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤١ - الميات والأعانات والمكافآت			
٢ - اعانة للجامعة الاردنية		٧٠٠٠٠	
٨ - اعانة لنادي الطيران الملكي الاردني		١٢٥٠٠	
المجموع		٨٢٥٠٠	

مكتبة مجلس النواب

النفقات الجارية

الفصل : ١/٢١ - وزارة المالية
البرنامج : ب - النفقات العامة

دليل الموازنة

٢١١٢٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٢٠ - النفقات الأخرى			
٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان		٥٣٥٠٠٠	تسديد سلفة
مجموع البرنامج		٥٣٥٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل ١/٢١ - وزارة المالية
البرنامج : ج - التقاعد والتعويضات

دليل الموازنة

٢١١٣٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
١٠ - الرواتب والاجور والملاوات			
١٥ - علاوة غلاء المعيشة		١٦٦٢٥٠	
١٨ - التقاعد والتعويضات		١٢٨٧٥٠	
مجموع البرنامج		٢٩٥٠٠٠	

مكتبة
مجلس النواب

النفقات الجارية

الفصل : ١/٢٣ - الجمارك
البرنامج : ب - الاولى

دليل للموازنة

٢٣١٢٠

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها - عنوانها	١٩٧٢	
٢٠ - النفقات الاخرى		
٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميلان	١٠٠٠	
٢٢ - الاجارات	٢٠٠	
٢٣ - البرق والبريد والماء والكهرباء	١٠٠٠	
٢٤ - المفرة	١٥٠٠	
٢٥ - اللوازم والمهمات	٧٥٠٠	
	١١٢٠٠	
٤٠ - المليات والقوائد والرديات		
٤١ - المليات والاعانات والمكافآت	٤٠٠٠	
	٤٠٠٠	
مجموع البرنامج	١٥٢٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : و - البعثات العلمية

دليل للموازنة

٤١١٦٠

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها - عنوانها	١٩٧٢	
٤٠ - المليات والقوائد والرديات	٧٠٠٠	
٤٤ - البعثات العلمية	٧٠٠٠	
مجموع البرنامج		

مكتبة
م. ل. ل. ل.

النفقات الجارية

دليل الموازنة

٤١١٧٠

الفصل : ١/٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ز-الانشطات التربوية والاجتماعية والرياضية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	٢٠- النفقات الاخرى	١٩٧٢	
	٢٢- الايجارات	٤٥٦	
	٣٠- النفقات الرأسمالية	٤٥٦	
	٣١- اجهزة وآلات وثالث	٥٥٤٤	
		٥٥٤٤	
	مجموع البرنامج	٦٠٠٠	

النفقات الجارية

دليل الموازنة

٤١١١٠٠

الفصل : ١/٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ي - المناهج والكتب المدرسية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
	٢٠- النفقات الاخرى	١٩٧٢	
	٢٥- الوازم والمهمات	١٠٠٠٠	تسديد سلفه
	مجموع البرنامج	١٠٠٠٠	

مكونة من اربعة

النفقات الجارية

الفصل : ١/٤٤ - وزارة الانتشاء والتمير

دليل الموازنة

٤٤١٠٠

المادة رقمها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايفاحات
٢٠ - النفقات الاخرى		
٢٥ - الازام والمهمات	٣٠٠٠	تسديد سلفة
مجموع الفصل	٣٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٥١ - وزارة الثقافة والاعلام

البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٥١١١٠

المادة رقمها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايفاحات
٢٠ - النفقات الاخرى		
٢٤ - المتفرقة	٢٥٥٠٠	تسديد سلفة
مجموع البرنامج	٢٥٥٠٠	

مكتبة محمد السادس

النفقات الجارية

الفصل : ١/٥١ - وزارة الثقافة والاعلام
البرنامج : د - دائرة الثقافة والفنون

دليل الموازنة

٥١١٤٠

رقمها	المادة	النفقات المقيدة ١٩٧٢	ايفاحات
٢٠ -	النفقات الاخرى		
٢٢ -	الايحارات	١٠٠٠	تسديد سابقة
٤٠ -	الميات والقوائد والرديات	١٠٠٠	
٤١ -	الميات والاعانات والمكافآت	٣٥٠٠	تسديد سابقة
		٣٥٠٠	
	مجموع البرنامج	٤٥٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٥٢ - الاذاعة
البرنامج : أ - الادارة والبرامج

دليل الموازنة

٥٢١١٠

رقمها	المادة	النفقات المقيدة ١٩٧٢	ايفاحات
٢٠ -	النفقات الاخرى		
٢٤ -	المضرة	٥٠٠٠	تسديد سابقة
	مجموع البرنامج	٥٠٠٠	

مكتبة
مجلس النواب

النفقات الجارية

الفصل : ١/٥٣ - التلفزيون
البرنامج : ج - البرامج والأخبار

دليل الموازنة

٥٣١٣٠

رقمها	المادة	رقمها	النفقات	المصدر	ايضا حات
	١٠ - الرواتب والأجور والملاوات		١٩٧٢		
	١٣ - الموظفون بقرود		١٥٠٠٠	تسديد سلفة	
	٢٠ - النفقات الأخرى		١٥٠٠٠		
	٢٤ - المنفردة		٥٠٠٠٠	تسديد سلفة	
			٥٠٠٠٠		
	مجموع البرنامج		٦٥٠٠٠		

النفقات الجارية

الفصل : ١/٥٤ - وزارة السياحة والآثار
البرنامج : أ - سلطة السياحة

دليل الموازنة

٥٤١١٠

رقمها	المادة	رقمها	النفقات	المصدر	ايضا حات
	٢٠ - النفقات الأخرى		١٩٧٢		
	٢٤ - المنفردة		٥٠٠٠	تسديد سلفة	
	مجموع البرنامج		٥٠٠٠		

مكتبة
مجلس النواب

النفقات الجارية

الفصل : ١/٦٤ - وزارة الزراعة

البرنامج : د - مديرية الحراج وحفظ التربة

دليل الموازنة

٦٤١٣٠

رقمها	المادة	النفقات المقتدرة ١٩٧٢	ايفاحات
٢٠ - النفقات الاخرى	تسديد سلفة	١٢٠٠٠	
٢٥ - الاوازم والمهمات		١٢٠٠٠	
مجموع الفصل			

النفقات الجارية

الفصل : ١/٦٤ - وزارة الزراعة

البرنامج : د - مديرية الانتاج الزراعي ووقاية النباتات

دليل الموازنة

٦٤١٤٠

رقمها	المادة	النفقات المقتدرة ١٩٧٢	ايفاحات
١٠ - الرواتب والاجور والعلوات	تسديد سلفة	١٤٠٠٠	
١٤ - اجور العمال		١٤٠٠٠	
٢٠ - النفقات الاخرى		٢١٥٠٠	
٢٥ - الاوازم والمهمات	تسديد سلفة	٢١٥٠٠	
مجموع البرنامج		٣٥٥٠٠	

تحتل هذه الصفحة

النفقات الجارية

الفصل : ١/٦٤ - وزارة الزراعة

البرنامج : ٨ - مديرية البحث والأرشاد الزراعي

دليل الموازنة

٦٤١٥٠

رقمها	المادة	النفقات المقتدرة ١٩٧٢	إيضاحات
١٠ - الرواتب والأجور والملاوات		٢٠٠٠	تسديد سلفة
١٤ - أجور العمال		٢٠٠٠	
	مجموع البرنامج		

النفقات الجارية

الفصل : ١/٨١ - وزارة المواصلات

البرنامج : ب - الفن

دليل الموازنة

٨١١٢٠

رقمها	المادة	النفقات المقتدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٠ - المبات والقوات والرديات		١٢٠٠٠	
٤٧ - الالتزامات السابقة		١٢٠٠٠	مجموع البرنامج

هكذا منه الأصل

التفقات الجارية

الفصل : ١/٨١ - وزارة المواصلات
البرنامج : ج - البريد

دليل الموازنة

٨١١٣٠

رقمها	المادة عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٠ -	المهيات والقوائد والرديات		
٤٧ -	الالتزامات السابقة	٣٣٢٣٥	
	مجموع البرنامج	٣٣٢٣٥	

التفقات الجارية

الفصل : ١/٨٢ - وزارة النقل
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٨٢١١٠

رقمها	المادة عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٢٠ -	التفقات الاخرى		
٢٣ -	البرق والهاتف والبريد والماء والكهرباء	٧٠٠	
٢٤ -	الفرقة	١١٥٠	
		١٨٥٠	
٤٠ -	المهيات والقوائد والرديات		
٤٧ -	الالتزامات السابقة	٢١٠٠	
		٢١٠٠	
	مجموع البرنامج	٣٩٥٠	

٥٠
٨١١٣٠
٨٢١١٠

مكتبة مدينة الإسكندرية

النفقات الرأسمالية

مجلس النواب

٥٢

النفقات الجارية

دليل الموازنة

٨٢١٢٠

الفصل : ١/٨٢ - وزارة النقل
البرنامج : ب - الارصاد الجوية

رقمها	المادة عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٠	المباني والقوالب والرديات		
٤٧	الالتزامات السابقة	٥٢٥٠	هاتف واجهزة وقطع غيار
	مجموع البرنامج	٥٢٥٠	

النفقات الرأسمالية

الفصل : ٧/٤ - وزارة الخارجية

دليل الموازنة

٤٢٠٠

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	للقدر	١٩٧٢	
٣١ - اجهزة وآلات واثاث			
٢ - شراء سيارات عدد (١٣)	١٠٠٠٠	تسديد سلفة	
	١٠٠٠٠		
٣٢ - استهلاك وابنية وإنشاءات			
٣ - شراء دار للسفارة الاردنية في تشيلي	٢١٥٠٠	تسديد سلفة	
	٢١٥٠٠		
	٣١٥٠٠		
مجموع الفصل			

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٩٢٠٠

الفصل ٧/٩ - وزارة الداخلية

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	للقدر	١٩٧٢	
٣١ - اجهزة وآلات واثاث			
٤ - شراء سيارات صالون متوسطة او صغيرة عدد (٩) للمتصرفين	٠٠٠		
	٠٠٠		
٣٢ - استهلاك وابنية وإنشاءات			
١ - اقامة بناء اضافي للشارع السير	١٠٠٠٠		
	١٠٠٠٠		
مجموع الفصل			

مجلس النواب

النفقات الرأسمالية

الفصل ١٠/٢ - دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية
البرنامج : أ - الجوازات العامة

دليل الموازنة

١٠٢١٠

رقمها	المسادة	النفقات المقابلة	إيضاحات
عنوانها		١٩٧٢	
٣٢ - استهلاك وأبنية وإنشاءات			
٣ - اجهزاد إصلاحات في مبنى مديرية الجوازات العامة وتوصيل الجاري	٤٠٠٠		
٤ - بناء طابق اضافي لمبنى مديرية الجوازات العامة	٣٠٠٠٠		
مجموع البرنامج	٣٤٠٠٠		

النفقات الرأسمالية

الفصل ١٣/٢ - الامن العام والدفاع المدني

دليل الموازنة

١٣٢٠٠

رقمها	المسادة	النفقات المقابلة	إيضاحات
عنوانها		١٩٧٢	
٣١ - اجهزة وآلات واثاث			
١ - قطع غيار للسيارات	٦٢٧٥		
	٦٢٧٥		
٣٢ - استهلاك وأبنية وإنشاءات			
٣ - بناء مستودعات للامن العام	٦٠٠٠٠		
	٦٠٠٠٠		
مجموع الفصل	٦٦٢٧٥		

١٠٢١٠ - ١٣٢٠٠

التفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٢١٢١٠

الفصل : ٢/٢١ - وزارة المالية

البرنامج : أ - الإدارة

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٧ -	الالتزامات السابقة	٢٥٠٠٠٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	٢٥٠٠٠٠	

التفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٢١٢٤٠

الفصل : ٢/٢١ - وزارة المالية

البرنامج : د - المساهمات

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٣ -	المساهمات		
٤ -	مساهمة في رأسمال مؤسسة مشروع سكة حديد حطية / العقبة	٤٥٠٠٠	تسديد سلفة
٥ -	مساهمة في رأسمال المؤسسة الصحفية	٤٠٠٠٠	تسديد سلفة
٧ -	المساهمة في رأسمال مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية	١٤١٩٥٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	٢٠٦٩٥٠	

٢٠٦٩٥٠

التفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٢١٢٦٠

الفصل : ٢/٢١ - وزارة المالية
البرنامج : و - منح القروض

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٤ - القروض			
١ - قرض الى لجنة تنظيم مدينة العقبة		١٤٣٢٥	تسديد سلفة
مجموع البرنامج		١٤٣٢٥	

التفقات الأخرى

الجلسة السابعة من الدورة العادية السابعة ١٦ شباط ١٩٧٤

دليل الموازنة

٢١٣٥٠

الفصل : ٣/٢١ - وزارة المالية
البرنامج : ه - تسديد القروض والفوائد والالتزامات

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٧ - استهلاك وإبنية وإنشاءات			
١ - التزامات مشاريع المخططة الأرضية للأقاليم الصناعية واستهلاك الأراضي		٢٠٨٠	تسديد سلفة
٦ - استهلاك مجمع للنوازل الحكومية في وادي اليابس		٢٤٤٤٥	تسديد سلفة
٧ - استهلاك الأراضي		٦١٦٨٥	تسديد سلفة
		٨٨٢١٠	
٣٤ - القروض			
١ - تسديد القروض الداخلية		٧٥٠٠٠٠	
٣ - تسديد اذونات عريضة		٧٥٠٠٠٠	
مجموع البرنامج		٨٣٨٢١٠	

مجلس النواب

النفقات الأخرى

الفصل : ٣ / ٢١ وزارة المالية

البرنامج : ز - النفقات الطارئة والصرفيات

دليل الموازنة

٢١٣٧٠

رقمها	المادة	النفقات المقتدرة ١٩٧٢	إيضاحات
١ -	النفقات الطارئة	١٧٠٠٠٠٠	
	مجموع البرنامج	١٧٠٠٠٠٠	

النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢ / ٢٣ - الجهازيك

البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٢٢٢١٠

رقمها	المادة	النفقات المقتدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣١ -	اجهزة وآلات واثاث		
٤ -	اثاث لمركز جمر ك القوسمة	١٥٠٠	
		١٥٠٠	
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات		
١٤ -	بناء مستودع للبضائع في جمر ك القوسمة	١٠٠٠٠	
		١٠٠٠٠	
	مجموع البرنامج	١١٥٠٠	

مكتبة مجلس النواب

النفقات الرأسمالية

دليل للموازنة

٢٦٢٠٠

الفصل: ٢/٢٦ - وزارة الاقتصاد الوطني

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ - استهلاك وأبنية وإنشاءات		
٢ - إقامة أجنحة لمعرض الخطبة الثلاثية	١٥٠٠٠	
٣٣ - الاستشارات	١٥٠٠٠	
٣ - المساهمة في أعمال شركة مناجم الفوسفات	٣٠٠٠٠٠٠	
٣٠١٥٠٠٠		مجموع الفصل

النفقات الرأسمالية

دليل للموازنة

٤١٢٥٠

الفصل: ٢/٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج: ٨ - التعليم الزراعي

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ - استهلاك وأبنية وإنشاءات		
١ - إنشاء غرف تدريس ومناصة في مدرسة الزراعة	٤٠٠٠	
مجموع البرنامج	٤٠٠٠	

٤١٢٥٠

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٤٢٢٢٠

الفصل : ٢/٤٢ - وزارة الصحة
البرنامج : ب - الأشعة

المادة	النفقات	إيضاحات
رقمها	المقدرة	
عنوانها	١٩٧٢	
٣١ - أجهزة وآلات ونسائط		
١ - أجهزة أشعة لتشخيص والمعالجة	٥٢٣٠	تسديد سلفة
مجموع البرنامج	٥٢٣٠	

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٤٢٢٥٠

الفصل : ٢/٤٢ - وزارة الصحة
البرنامج : ه - الطب العلاجي

المادة	النفقات	إيضاحات
رقمها	المقدرة	
عنوانها	١٩٧٢	
٣٢ - استملاك وابنية وانشادات		
١١ - تمديدات تدفئة مركزية لمستشفى الأمراض الصدرية / ماحص	٥٠٠٠	
١٢ - تمديدات تدفئة مركزية لمستشفى الطفيلة	٥٠٠٠	
١٣ - قسط شراء مستشفى راهبات الرحمة / العقبة	٥٠٠٠٠	
مجموع البرنامج	٦٠٠٠٠	

٥٠٠٠ من الأشعة

التفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٥٢ - الاذاعة
البرنامج : ب - الهندسة

دليل المراجعة

٥٢٢٢٠

رقمها	المادة عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣١ -	أجهزة وآلات والاثاث		
١٢ -	أجهزة محطات التغطية الكهربائية	١٢٠٠٠	تسديد سلفة
٣٢ -	استهلاك وأبنية وإنشاءات		
٨ -	قسط إنشاء الاذاعة الجديدة	٦٢٣٤٠	تسديد سلفة (واد يونيكس)
		٦٢٣٤٠	
	مجموع البرنامج	٧٤٣٤٠	

التفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٥٣ - التلفزيون
البرنامج : ب - الهندسة

دليل المراجعة

٥٣٢٢٠

رقمها	المادة عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ -	استهلاك وأبنية وإنشاءات		
١ -	أكال أبنية المستودعات	٢٥٠٠٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	٢٥٠٠٠	

٥٣٢٢٠
١٦ شباط ١٩٧٤

النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج : ج - مياه الشرب

دليل الموازنة

٦٢٢٣٠

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
	عنوانها	المقدرة	
		١٩٧٢	
٢٠ - النفقات الأخرى			
٢٤ - المنفردة			
		٨٣٠٠	تسديد اجور الحراس في الضفة الغربية
		٨٣٠٠	
٣٢ - استهلاك وأبنية وإنشاءات			
٣ - حفر بئر وإنشاء خزان مياه في الجفر		١٣٦٠	
٤ - أكمل خزان مياه في الموقر وأبو علندا		٧٠٠	
		٢٠٦٠	
		١٠٣٦٠	مجموع البرنامج

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٢٢٤١٠

الفصل : ٢/٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج : د - مديرية الري/قسم التنفيذ

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
	عنوانها	المقدرة	
		١٩٧٢	
٣٢ - استهلاك وأبنية وإنشاءات			
٥ - تمديد قناة النور الشرقية		٧٢٠٠	
	مجموع المشروع	٧٢٠٠	

مكتبة

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٢٢٥١

التصنيف : ٢/٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية

البرنامج : ١/٨ - مديرية تنمية مصادر المياه / مخارج المياه

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
	عنوانها	المقدرة	
		١٩٧٢	
ب - الخفارات			
٣٠ - النفقات الرأسمالية			
٣١ - أجهزة وآلات وأثاث			
		١٠٠٠٠	
	مجموع المشروع	١٠٠٠٠	

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٣٢٣٠

التصنيف : ٢/٦٣ - وزارة الأشغال العامة

البرنامج : ج - الأبنية

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
	عنوانها	المقدرة	
		١٩٧٢	
٣٢ - استملاك وأبنية وإنشاءات			
١ - أكال مبنى رئاسة الوزراء		٦٤٠٠	
٤ - توصيل مجاري جميع الوزارات بشبكة		٤٠٠٠	
المجاري العامة			
٥ - بناء مستودعات في منطقة الرقيب		٢٥٠٠٠	
مجموع البرنامج		٣٥٤٠٠	

مكتبه من المصنف

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٤٢٣٢

الفصل : ٢/٦٤ - وزارة الزراعة
البرنامج : ج/٢ - مديرية الحراج وحفظ التربة/التحريج السنوي

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
١٠ - الرواتب والاجور والملاوات			
١٤ - اجور العمال	٤٠٠٠٠	تسديد سلفة	
	٤٠٠٠٠		
٣٠ - النفقات الرأسمالية	٣٠٠٠٠	تسديد سلفة	
٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات	٣٠٠٠٠		
	٧٠٠٠٠		
مجموع المشروع			

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٤٢٤٠

الفصل : ٢/٦٤ - وزارة الزراعة
البرنامج : د - مديرية الانتاج الزراعي ووقاية النباتات

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
٢٠ - النفقات الاخرى			
٢٥ - التوازم والمهام	٥٠٠٠٠	تسديد سلفة	
٣ - شراء البدار الحسن	٥٠٠٠٠		
٣٠ - النفقات الرأسمالية	١٢١٠٠٠	تسديد سلفة	
٨ - اجهزة ومعدات زراعية	١٢١٠٠٠		
مجموع البرنامج	١٧١٠٠٠		

مكونة من الاصل

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٤٢٤١

الفصل : ٢/٦٤ - وزارة الزراعة
البرنامج : د / ١ - مديرية الانتاج الزراعي ووقاية النباتات/تولين البدو

رقمها	المادة عنوانها	النفقات للمدة ١٩٧٢	ايفاحات
١٠ - الرواتب والاجور والاملاوات			
١٤ - اجور العمال		٦٥٠٠	تسديد سلفة
		٦٥٠٠	
٢٠ - النفقات الاخرى			
٢٥ - اللوازم والمهمات.		٣٥٠٠	تسديد سلفة
		٣٥٠٠	
	مجموع المشروع	١٠٠٠٠	

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٤٢٤٢

الفصل : ٢/٦٤ - وزارة الزراعة
البرنامج : د / ٢ - مديرية الانتاج الزراعي ووقاية النباتات /
صيانة التربة وزراعة الزيتون

رقمها	المادة عنوانها	النفقات للمدة ١٩٧٢	ايفاحات
٢٠ - النفقات الاخرى			
٢١ - اجور النقل وحلاوات السفر والميدان			
١ - اجور نقل وتجريم وشحن المواد الغذائية والاعلاف		٢٥٠٠	تسديد سلفة
		٢٥٠٠	
	مجموع المشروع	٢٥٠٠	

مكونا منه الفصل

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٨١٢٢٠

الفصل : ٢/٨١ - وزارة المواصلات
البرنامج : ب - الفن

رقمها	المسادة عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣١ - اجهزة وآلات واثاث			
٧ - قسط ثمن رافعة		٣٠٠٠	تسديد سلفة
٨ - معدات واجهزة لتدفئة المركزية في البريد الآلي بعبان		٣٠٠٠	تسديد سلفة
مجموع البرنامج		٦٠٠٠	

النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٨٢٢٢٠

الفصل : ٢/٨٢ - وزارة النقل
البرنامج : ب - الارصاد الجوية

رقمها	المسادة عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ - استملاك وابنية واتصالات			
١ - مبنى الرصد الجوي قرب مدرج مطار العقبة		٨٠٠	
مجموع البرنامج		٨٠٠	

مكونا منه الاصل

النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٨٣ - الطيران المدني

دليل الموازنة

٨٣٢٠٠

رقمها	المادة عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ -	استهلاك وابتنية وانشاءات		
١٨ -	استهلاك بر ماء ومضخة وابتنية في مطار العقبة	٢١٣٥	
	مجموع الفصل	٢١٣٥	

(٣)

السيد الرئيس

القانون الموقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

و فيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالعصبة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

هكذا عند الفصل

الجلسة السابعة من الدورة العادية السابعة ١٦ شباط ١٩٧٤

day in life

٥٠ - غير أن مجلس الوزراء لا يبيع، ضمن رسوم معاملات تسجيل الأراضي -

تحت بند الممتلكات الأجنبية إذا وقعت على المليون على مسألة على الدولة الأودية الخارجية، بل على

أي فرد من أفراد الأسرة المالكة .

الجباية الكبيرة، والوقف الكبيرة .

وحدات كبيرة التي تنسبها الحكومة الأجنبية، المستاد

الأطراف، والسياسات التي تصدر، وبما قانون الأسماء، والمصر

وقبل تم سنة ١٩٠٥ : .

الاسباب الموجبة

القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي

١ - بالنسبة لسيادة ٢ من مشروع تعديل القانون اقتضت الضرورة اسوة بما تم في دوائر اخرى ونظرا لتوسع اعمال دوائر التسجيل وتخفيف العبء عن الادارة وفروعها واعطاء مأموري التسجيل صلاحيات اوسع للحد من اللامركزية وتوفيريا مع الميكال العام التنظيمي الوطني دائرة الأراضي والمساحة الذي تعده الدائرة تضمن مشروع القانون تغيير اسم (مأمور تسجيل) الواردة في المادة ٢ من قانون رسوم تسجيل الأراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ الى (مدير تسجيل).

٢ - هنالك جهات رسمية تعين في قوانينها الخاصة على اعضاء من رسوم التسجيل ومن هذه الجهات ما يعنى بتسليم التردد من صندوقها للمقرضين سواء كانوا اعضاء في جمعيات كالمنظمة التعاونية والجمعيات التعاونية واطرافها المرتبطة بالمنظمة او كصندوق قروض البلديات وما ينتسب اليه من اعضاء.

بالنظر للخلاف في الرأي حول تفسير ما جاء في البند ١٢ من المادة ٣ من قانون رسوم تسجيل الأراضي الاصل رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن العبارة الواردة فيه من ان الرسوم يدفعها من تحت المصاحبة لصالحه الا اذا اتفق القراء على خلاف ذلك فقد قام الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب المنظمة التعاونية بتفسير ما جاء في البند ١٢ من القانون الاصل وأصدر قراره رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الذي تضمن ان معاملة تأمين القروض التي تعطى من المنظمة للجمعيات التعاونية انما يجري لصالح المنظمة ضيالا لمقرضها تجاه المقرض ، لذا فان معاملة التأمين تعتبر

معفاة من رسوم التسجيل الا اذا اتفق على خلاف ذلك من ان الجمعية هي التي تتحمل الرسوم على اعتبار ان الاعفاء لا يشملها .

لكن مثل هذا الاتفاق غير وارد والمنظمة تطالب اعفاء معاملات من الرسوم استنادا لقانونها ان من البديهي ان يعتبر مثل هذا التفسير بمثابة قانون مع ان رأي دائرة الأراضي والمساحة في هذا التفسير بمثابة قانون مع ان رأي دائرة الأراضي والمساحة في هذا التفسير جاء مخالفا لنص القانون وما قصده الشارع من عبارة (من تحت المصاحبة لصالحه) الا اذا اتفق القراء على خلاف ذلك) وهذا القصد ينصرف الى وجود متعاقدين لا يكون احدهما معنى من الرسوم بأي قانون والا لا اجاز لطرفين الاتفاق على من يدفع الرسم بالاضافة الى ان معاملة القرض تم لصالح المقرض لان الاصل في المعاملة هو الدين ومن يقضه ولا يكون الضمان الذي يطلبه الدائن من الدين لضمان حقه هو الاصل في المعاملة طالما والرسم يحصل بنسبة قيمة الدين ولا يحصل بنسبة قيمة الضمان .

لهذه الاسباب السالفة الذكر روى تعديل القانون لأزالة أي غموض وتجنباً لأي تأويل في تفسير المواد المعدلة بالمشروع .

قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي
المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن عبارة (مأمور تسجيل) ايئاً وردت في القانون الاصل او اي قانون او نظام آخر بعبارة (مدير تسجيل) وتعني (مدير تسجيل الأراضي) .

المادة ٣ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصل بالغاء ما جاء في الفقرة (١٢) منها والامتناع عنه بما يلي :-

المادة ١٢/٣

أ - رسوم معاملات البيع بجميع صوره بما في ذلك البيع بالتراد والاستهلاك - ورسوم معاملات التفويض والتخارج والهبه والوصية وتأمين الدين والمعارضة والايجار ونحوه من المشتري والمشتك والمقرض له والتخارج له والموهب له والموصى له والمدين (المقرض) والمفارس والمستاجر والمحول له الدين او المعارضة او الايجار .

ب - رسم تنفيذ الدين وما يلحق به من رسوم او نفقات اخرى يدفعها الدائن (طالب التنفيذ) ويرجع بها على المدين ، واذا كان الدائن جهة معفاة من الرسوم فتحصل تلك الرسوم والنفقات من المدين عند اجراء ذلك التأمين قبل انتهاء مراحل التنفيذ ، اما اذا تمت مراحل التنفيذ واحيلت الاموال المؤمنة

احالة قطعية فتحسم تلك الرسوم والنفقات من بدل الزائدة اذا زاد عن قيمة الدين وملحقاته وبمكس ذلك يجري تحصيل تلك الرسوم والنفقات من المدين بموجب قانون تحصيل تلك الرسوم والنفقات من المدين بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

ج - يدفع طالب اجراء للمعاملة او من تحت المعاملة لصالحه رسوم معاملات تسجيل الأراضي غير المذكورة في الفقرتين السابقتين .

المادة ٤ - تعدل المادة الخامسة باضافة الفقرة التالية الى آخرها :-

هـ - معاملات تسجيل الأراضي والابنية من جمعيات الاسكان الى اعضائها .

(د)

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع موافقون

وولها على نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت .

هكذا عند الاصل

ما يجوزيات مجلس التواب فقط حول مشروع القانون العمل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣

[illegible]

السيد الرئيس

السيد المقرر

مشروع

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣)
وتقرأ مع قانون الاعفاء من الاموال الاميرية رقم
(٢٤) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي



مكتبة ابن أبي

(١)
قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٤ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض الملقح وحضور اصحاب المجالس والعطوفة السادة ، المقرر سلمان القضاة والاعضاء بشاره غصيب ، سايا العكشة ، يعقوب معمر ، عبد الوهاب الحايي ، سامي جوده ، خالد الحج حسن اميل الغوري ، ماهر ارشيد، وامين عام مجلس الامة وبعد البحث والتدقيق في القوانين المؤقتة ومشايخ القوانين الحالية عليها قررت قبول القوانين التالية كما وردت من الحكومة . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها :-

- ١ قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام .
- ٢ قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام .
- ٣ قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون مهمل الادارة - العامة
- ٤ قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية .
- ٥ مشروع قانون مهمل لقانون سلطة المياه والبحاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٣ .
- ٦ مشروع قانون معدل لقانون الامتلاك لسنة ١٩٧٣ .
- ٧ مشروع قانون مهمل لقانون صندوق نويفر البريدي في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣ .
- ٨ مشروع قانون مهمل لقانون الانتخاب لجلس النواب لسنة ١٩٧٣ .

اللجنة القانونية

- ١ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟
الجميع موافقون

وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت

قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٣

قانون العفو العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون العفو العام لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يسري مفعول هذا القانون على جميع الجرائم التي ارتكبت ضد امن الدولة الداخلي والخارجي والسلامة العامة من قبل المواطنين الاردنيين قبل ١٨/٩/١٩٧٣ خلافا لاحكام المراءد ١٠٧/١٦٨ من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ وكذلك حيازة الاسلحة النارية وللخناجر والمفرقات واستعمالها سواء صدرت احكام بها من قبل المحاكم المختصة او لم تصدر.

المادة ٣ - تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القانون بحيث تزول حالة الاجرام من اساسها وتسقط كل دعوى جزائية ، او عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم .

المادة ٤ - لا يشمل هذه القانون :-

- ١ - جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو ،
- ٢ - جرائم المتخصص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ .

قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٣
قانون العفو العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون العفو العام لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - باستثناء ما نص عليه في المادة الرابعة يسري مفعول هذا القانون على جميع الجرائم التي ارتكبت قبل ٣١/١٠/١٩٧٣ سواء صدرت بها احكام من قبل المحاكم المختصة ام لم تصدر .

المادة ٣ - تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القانون بحيث تزول حالة الاجرام من اساسها وتسقط كل دعوى جزائية او عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم .

المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون :-

- ١ - جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو .
- ٢ - جرائم المتخصص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ .
- ٣ - الجرائم المنصوص عليها في القانون منع بيع العقار العدواني رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ .
- ٤ - جرائم القتل العمد والقتل قصدا بالنسبة للفاعل او الشريك .
- ٥ - جرائم تلك العرض والاغتصاب والخطف المبررة بالاكراه او العنف .
- ٦ - جرائم الاتجار بالذخائر والمتفابير الخطيرة .
- ٧ - جرائم سرقة او اختلاس اموال الدولة والمؤسسات العامة والمصارف .

٣ - الجرائم المنصوص عليها في قانون منع بيع العقار العدواني رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .
د - جرائم القتل .

المادة ٥ - يحتل سبيل المحكومين والموقوفين الذين تشملهم احكام هذا القانون بأمر يصدره النائب العام العسكري الى مدراء السجون مباشرة .

المادة ٩ - تؤلف لجنة من وكيل وزارة العدل رئيسا وعضوية النائب العام العسكري ورئيس المحكمة العرفية للنظر في ما يقدم من اعتراضات بشأن تطبيق احكام هذا القانون .

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام . هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع موافقون

وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت

الاسباب الموجبة

لقانون العفو العام رقم ٥٢ و ٥٨ لسنة ١٩٧٣ بناء على ارشادات جلالة الملك العظيم في اعطاء التفرقة للمواطنين المحكومين لاستعادة الثقة بانفسهم والعمل على خدمة بلدهم وامتهم ونشئ يشعروا سهر الحكومة على مصالحهم وتشجيعهم على سلوك الطريق السوي ، ولتأمين هذه الغايات جميعها وجسد من الضروري وضع هذين القانونين .

هكذا قد فعل

المادة ٥ - ليس في هذا القانون ما يمنع من الحكم للمدعي الشخصي بمقتضى الشفعية ولا من تنفيذ الأحكام الصادرة بها .

المادة ٦ - ينال سبيل الموقوفين والمكومين من تشملهم أحكام هذا القانون بأمر يصدره رئيس النيابة العامة أو النائب العام العسكري حسب مقتضى الحال إلى معزاه السجن مباشرة .

المادة ٧ - تولى لجنة برئاسة رئيس النيابة العامة وعضوية وكيل وزارة العدل والنائب العام العسكري للنظر في كل اعتراض أو اشكال ينجم عن تطبيق هذا القانون وتصدر قراراتها بالأكثرية .

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

- ٣ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قانون ممدد لقانون معهد الإدارة العامة حل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

ه وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها إلى مجلس الاعيان للقرء .

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون معهد الإدارة العامة

أعمال اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كورت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ البند (٣)	تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي حسبما عرفت بالقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٨ بتبليغ صراحة (بعد مدة خمس سنوات) الواردة في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من المادة (٣) التي عرفت مجلس الوزراء .	ب) يجوز معهد الإدارة العامة بعد مدة خمس سنوات إلى النيابة الإدارية لتصبح جزءاً منها لتفهمه وتنفذه بما يحقق القايست والأهداف التي تراها مناسبة وفقاً لقانون النيابة وأنظمة ويعتبر في ذلك أن تتم النيابة تحقيق أهدافه وإحكام هذا القانون تحقيق الأهداف والرائح الفريعة المروعة منه .

الأسباب الموجبة

لقانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل
لقانون معهد الإدارة العامة

لما كانت المادة (٢) من قانون معهد الإدارة العامة رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ تقضي بإيالة المعهد بعد خمس سنوات للجامعة الأردنية ، وحيث أن غايات المعهد تتناول جميع الأجهزة الإدارية الحكومية وأن إيالته للجامعة يعني الحد من صلاته بتلك الأجهزة التي تشكل المعهد أساساً لأجاية متطلباتها ، فقد روي من الضروري استمرار بقاء المعهد بوضعه الحالي بعد دعم جهازاته بالكفاءات اللازمة للقيام بواجباته ومسؤولياته ولغذا الغاية تم وضع هذا التعديل بحيث تعود صلاحية تقرير التاريخ المناسب للاحاق المعهد بالجامعة لمجلس الوزراء .

قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون

معدل لقانون معهد الإدارة العامة لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي حسبما عدلت بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨ يشطب عبارة (بعد مدة خمس سنوات) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (في التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

- ٤ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاحيان المرقم » .

أخر إشارات الجنة القانونية مجلس النواب	المادة كوردت من الحكومة بالعمل الجديد	المادة المنسوخة بالآن
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ البند (٤)	تعدل المادة الأولى من القانون الأصلي بالنسبة الواردة في آخرها بعد عبارة (ويعدل به) والأشخاص هم : ١- من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بسماء على تعيين وزير الداخلية ويعمل منه في الجريدة الرسمية .	يسمى هذا القانون (قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة (١) :

مكونة من اثنى عشر

« من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء
على تنسيب وزير الداخلية ويعلن عنه في الجريدة
الرسمية » .

- ٥ -

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لتساون سلطة المياه
والبحري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٣ .

السيد الحبيب نازب عمان

هذه البحري ستبقى عشرين او خمسة وعشرين
في عمان حتى تصبح بحري في عمان .

هذه ليس له علاقة ، القانون يشمل الجماعة
الذي بنا بعد تصديق القانون الاخير وليس له علاقة
بعشرين او خمس وعشرين سنة ، تملد من خمسة عشر
الى عشرين .

السيد الرئيس
هل يؤايق المجلس على هذا المشروع كما ورد
من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .
« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالضبعة التي منفرغ فيها الى مجلس الاعيان الموقر » .

اجراءات اللجنة القانونية
جلس النواب

المادة كما وردت من الحكومة

المادة الممول بها الآن	
------------------------	--

Day in Life

اسماءات اللجنة القانونية مجلس النواب	اللائحة كد وردت من الحكومة بالتصديق الجديد	المادة المودعة في الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ اليه (٦)		١٢) تميز من القرار المذكور بعدد الأشخاص المطلوب عليهم (١) كيف يحدد أصحاب الأرض النجدة في سجلات دائرة التسجيل أو في قوائم كبره الأراضي الأتية : أما الأرض غير المسجلة والتي لم تحدد قيمتها بامضاء واداعي اليه عليها سجلات التقييم .

مصرعات مجلس النواب عن مشروع القانون المعدل للاحتلال لسنة ١٩٧٣

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل تمشيا مع خطة لجنة الإدارة التي تهدف الى التخفيف من الروتين المعمول كجزء من تلك اللجنة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣
قانون معدل لقانون الاستملاك

المادة ٣ - تعديل المادة الخامسة من القانون الأصلي بإلغاء ما ورد في صدرها والاستعاضة عنه بما يلي : -

يعلم قرار مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية ثم يقدم المشفى الى مأمور التسجيل الذي تقع الأرض المستملكة ضمن دائرة اختصاصه .

-٧-

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد في المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣ ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع موافقون

« ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المرفق »

مكتبة السيد الرئيس

<p>إجراءات اللجنة القانونية جلسة الرابع</p>	<p>المادة ٢٨ - وردت من الحكومة بالتفصيل</p>	<p>المادة المزمول يا الآق</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٧/١/١٩٧٤ السيد (٧) هـ</p>	<p>المادة ٢٩ - وردت من الحكومة بالتفصيل</p> <p>المادة (١)</p> <p>يضاف من عدوة (مادة فلسي) إسحاق وردت في القانون الاصيل بمادة (١٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) بمعدل المادة (٢٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) الواردة فيما.</p> <p>المادة (٢)</p> <p>يضاف من عدوة (مادة فلسي) إسحاق وردت في القانون الاصيل بمادة (١٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) بمعدل المادة (٢٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) الواردة فيما.</p> <p>المادة (٣)</p> <p>يضاف من عدوة (مادة فلسي) إسحاق وردت في القانون الاصيل بمادة (١٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) بمعدل المادة (٢٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) الواردة فيما.</p>	<p>المادة ٣٠ - وردت من الحكومة بالتفصيل</p> <p>المادة (١)</p> <p>يضاف من عدوة (مادة فلسي) إسحاق وردت في القانون الاصيل بمادة (١٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) بمعدل المادة (٢٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) الواردة فيما.</p> <p>المادة (٢)</p> <p>يضاف من عدوة (مادة فلسي) إسحاق وردت في القانون الاصيل بمادة (١٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) بمعدل المادة (٢٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) الواردة فيما.</p> <p>المادة (٣)</p> <p>يضاف من عدوة (مادة فلسي) إسحاق وردت في القانون الاصيل بمادة (١٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) بمعدل المادة (٢٠) من القانون الاصيل بتطابق ما جاء فيها بعد كلمة (عائلي) الواردة فيما.</p>

[illegible]

Chilly, no link

المادة ٥٩

يحدد سعر الفائدة السنوية كما يحدد موعد تطبيقها من قبل المجلس وينشر ذلك بقرار من الوزير في الجريدة الرسمية ويجريه عشرين.

المادة ١٣ - يلغى ما جاء في المادة (٦٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٦٤

يتكون الجهاز الإداري للصندوق من موظفي ومستخفي وزارة المواصلات/ البريد ويحصل الصندوق نفقات الإدارة الخاصة به وإسبة نفقات أخرى تتعلق بشؤونه .

المادة ١٤ - تضاف المادة التالية الى القانون الأصلي بعد المادة (٦٨) مباشرة ويعاد ترقيم المادة

اللاحقة على هذا الأساس .

المادة ٦٩

للمجلس بموافقة مجلس الوزراء وضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٨ -

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون الانتخاب

لسنة ١٩٧٣

الاستاذ المقدم نائب معان

معالي الرئيس

في كلمة حول هذا المشروع

السيد الرئيس الاستاذ المقدم نائب معان

تفضل



بسم الله الرحمن الرحيم

- بكل تواضع -

من حق وقد درست جوانب من الفكر الاسلامي واطلعت على ينابيع الثقافة الاسلامية ومارست العمل في ميادينها العديدة فصرت طالسب علم لاعلاما ان اقول رأي الاسلام بوضوح كما افهمه واعيه .

لقد منح الاسلام المرأة مكانة لم تنلها قط في اي تشريع او نظام او فلسفة من قبل ومن بعد فكانت المجاهدة والادبية والمرية والام الواعية وكانت صاحبة الرأي الذي يفيض حكمة وعلميا ويعطي خيرا وبركة .

الا ان ذلك كان في بيئة اسلامية خالصة ومجتمع اسلامي طاهر لم تلوثه شوائب الحضارة المادية والفكر المستورد .

اما وان الاسلام كل لا يتجزأ . . . وصورة متكاملة ضمن اطار ميثاق لا يجوز اخذ جزء منه وترك البقية التي لا تروق للبعض اما وان المجتمع الذي

نعيش فيه عالمنا الاسلامي كله لوث بكثير مما يسوء فبعدت به الثقة عن الحضارة الاسلامية والفكر القرآني .

اما وان معظم النساء اليوم في مجتمع اليوم لا يتقيدن بما تحليه الشريعة وما يفرضه الدين من حشمة ووقار وصفاء وسكينة فاني اختلف وأعترض على هذا القانون وكل امل ان يأتي اليوم الذي يرتفع فيه الناس جميعاً رجالاً ونساءً الى المستوى الاسلامي والتهنئ القرآني والمجتمع المحمدي لتقول المرأة المؤمنة كلمتها في السياسة والاقتصاد والتربية والاجتماع وتبدلي رأياً كما تبدل به الرجل المؤمن في سبيل الله ومن اجل مجتمع اكرم وشكراً .

السيد الرئيس

الان مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب لسنة ١٩٧٣ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

« ولما غلب نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر » .

هكذا عهد الاصل

الاستعاضة عن عبارة (الى الاتحاد الوطني العربي) بعبارة (الى خزينة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية) الواردة في آخر المادة (٣).
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.
اللجنة القانونية

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية، هل يوافق المجلس عليه بالشكل الذي عدته اللجنة ؟
الجميع : موافقون

وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى المجلس الاحيان الموقرة .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣
قانون المؤسسة الصحفية الاردنية

حيث ان المصلحة العامة اقتضت نقل ملكية الاملاك المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق العائدة المؤسسة الصحفية الاردنية والالتزامات التي عليها الى الاتحاد الوطني العربي، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون المؤقت لحل المؤسسة الصحفية والغاء القانسون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ الذي استند بموجبيه .

قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٣
قانون الغاء المؤسسة الصحفية الاردنية

المادة (١) - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحل المؤسسة الصحفية الاردنية ويُلغى قانونها رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ مع كافة تعديلاته،
المادة ٣ - تنتقل ملكية الاموال المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق العائدة للمؤسسة الصحفية الاردنية والالتزامات التي عليها الى خزينة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

السيد المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٧٤ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المنلق وحضور اصحاب المعالي والمطابقة السادة ، للقرور سليمان القضاء والافضاء بشاره غصيب ، ساه العكشه ، يعقوب معمر ، سامي جوده ، خالد الحاج حسن ، خبيلوهاب الحياي ، اميل الغوري ، ماهر ارشيد ، وامين عام مجلس الامة .
ونظرت بالقانونين التاليين الحاليين عليها وبعد دراستها قررت ما يلي : -

(١) مشروع قانون تعديل قانون تقاية اطباء الانسان لعام ١٩٧٣ قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديل التالي عليه :-

نصاف عبارة (لدة لا تزيد عن سنة) بعد عبارة (تصريحا مؤقتا لزاولة المهنة) الواردة في المادة ثامنه المبدله .

٢ - قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣ للقانون المعدل لقانون سلطة الكهر باء الاردنية قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديل التالي عليه :-

(١) في المادة الماشرة التي تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي تعاد صياغة الفقرة الرابعة لتصبح بالشكل التالي :-

٤ - تسري احكام نظام الخدمه المدنية للمعمل بها واحكام قانون التقاعد المدني للمعمل به على كافة موظفي السلطة للصنفين .

(ب) المادة (١٦) التي تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي يخلف من اخر البند (١) منها عبارة (عمل ان لا تزيد قيمة ٠٠٠٠٠ الى اخر البند) ويستعاض عنه بعبارة (بعد الاستئناس برأي البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

السيد الحديث

بالنسبة لمشروع قانون تقاية اطباء الانسان حملت ان ميكانيكي الانسان يسمح لهم بخلع الاضراس

السيد المقرر

هذا ليس له علاقة هذا التعديل يتعلق بأصحاب الشهادات وطلعت اليمين حتى يتجمع العدد الكافي ؛ ليس له علاقة بالقانون يتعلق فقط بجمعهم مع بعض واداء اليمين

السيد رئيس الوزراء

معالي الرئيس
احببت ان اقول ان الحكومة توافق على التعديل المقترح من اللجنة القانونية

- ١ -

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون تقاية اطباء الانسان . هل يوافق المجلس عليه بالصيغة التي عدتها اللجنة ؟

الجميع

موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاحيان الموقرة .

تكملة منه الفصل

اجراءات اللجنة التشريعية مجلس النواب	مادة ٢٠٠ من المذكرة رقم ١٠٠٠	مادة ٢٠٠ من المذكرة رقم ١٠٠٠
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ البند (١)	مادة ٢٠٠ من المذكرة رقم ١٠٠٠ نص المادة (١) - ان لم ينجح الطالب في الفحص او اذا فشل اجراء الفحص لاي سبب فلا يجوز له ان يتقدم للفحص مرة اخرى في جولة الفحص التالية ان يتقدم الطالب للفحص ويخرج فيه.	نص المادة (١) - ان لم ينجح الطالب في الامتحان وفشل المادة التالية عليه اجازة واحدة للفصل في جولة التالية سبب رة الفحص لاجتماع جديدا.
	مادة ٢٠٠ من المذكرة رقم ١٠٠٠ نص المادة (١) - ان لم ينجح الطالب في الفحص او اذا فشل اجراء الفحص لاي سبب فلا يجوز له ان يتقدم للفحص مرة اخرى في جولة الفحص التالية ان يتقدم الطالب للفحص ويخرج فيه.	نص المادة (١) - ان لم ينجح الطالب في الامتحان وفشل المادة التالية عليه اجازة واحدة للفصل في جولة التالية سبب رة الفحص لاجتماع جديدا.

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣

الاسباب الموجبة

لما كان قانون نقابة اطباء الاسنان رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ يشترط على الطبيب الذي يطلب الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة ان يجتاز الفحص المقرر له هذه الغاية ، وبما ان اعداد اطباء الاسنان الذين يتخرجون سنويا قليلة نسبيا ويكون تخرجهم على فترات متباعدة ودورات الفحص تعقد كلها توفر عدد كاف من الاطباء ولكي يتمكن وزير الصحة من اعطاء تصاريح مؤقتة للاطباء للعمل لحين انعقاد الدورة حرصا على مصلحة الطبيب وعدم اضراره فرصة دون عمل فقد عدلت المادة (٨) على هذا الشكل .

واما بالنسبة للمادة ٢٦/ب فقد عدلت للحفاظ على حقوق الممارسين المكتسبة عبر السنين الطويلة واستثناء (حشو الاسنان وقلمها) من احكامها .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣
قانون تعديل لقانون نقابة اطباء الاسنان لعام ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي

بالقانون الاصيل كقانون واحد . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

ان لم ينجح الطالب في الفحص او اذا فشل اجراء الفحص لاي سبب فلا يجوز ان يتقدم الطالب بتصريح مؤقتا لمزاولة المهنة لمدة لا تزيد عن سنة في عيادة طبيب مسجل الى ان يتقدم الطالب للفحص وينجح فيه .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٦) من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية الى آخرها :-
(باستثناء حشو الاسنان وقلمها) .

- ٢ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ القانون المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية . حصل بوافق المجلس عليه كما عدلته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

و فلما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المرفقة .

مكونة من الاصل

الاجراءات الخاصة بالقانونية	جلس النواب
قانون كسار ورت من الحكومة بالاميل الجديد	قانون كسار ورت من الحكومة بالاميل الجديد
معدل المادة (٢) من القانون الاصل بالاميل الجديد	معدل المادة (٢) من القانون الاصل بالاميل الجديد
(الوزير) : : تعي كلمة (الملكية) الملكية الأردنية الهاشمية. تعي كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.	(الوزير) : : تعي كلمة (الملكية) الملكية الأردنية الهاشمية. تعي كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
معدل المادة (٣) من القانون الاصل بالاميل الجديد	معدل المادة (٣) من القانون الاصل بالاميل الجديد
تكون السلطة دون غيره صلاحية توليد وتل السلطة الحكومية في جميع اقسام المملكة واستعمالها وتضميرها من الملكية والها وتوزيعها في الملكية في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المخصص بها جاليا لوسائل وشركات اخرى طبقا لبقود الاجازات الخاصة، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتعيين من السلطة خلاف ذلك .	تكون السلطة للاحقة توليد وتل السلطة الحكومية بالاميل الجديد في جميع اقسام المملكة واستعمالها وتضميرها من الملكية والها وتوزيعها في الملكية في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المخصص بها جاليا لوسائل وشركات اخرى طبقا لبقود الاجازات الخاصة، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتعيين من السلطة خلاف ذلك .
تس الهرة (٢) من المادة (٣) : تكون السلطة للاحقة توليد وتل السلطة الحكومية بالاميل الجديد في جميع اقسام المملكة واستعمالها وتضميرها من الملكية والها وتوزيعها في الملكية في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المخصص بها جاليا لوسائل وشركات اخرى طبقا لبقود الاجازات الخاصة، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتعيين من السلطة خلاف ذلك .	تكون السلطة للاحقة توليد وتل السلطة الحكومية بالاميل الجديد في جميع اقسام المملكة واستعمالها وتضميرها من الملكية والها وتوزيعها في الملكية في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المخصص بها جاليا لوسائل وشركات اخرى طبقا لبقود الاجازات الخاصة، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتعيين من السلطة خلاف ذلك .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ البلد (٢) .

بمخرجات مجلس النواب من القانون المؤرخ رقم (٤٦) سنة ١٩٧٣ المعدل قانون سلطة الحكومة الأردنية

الاجراءات الخاصة بالقانونية	جلس النواب
قانون كسار ورت من الحكومة بالاميل الجديد	قانون كسار ورت من الحكومة بالاميل الجديد
معدل المادة (٤) من القانون الاصل بالاميل الجديد	معدل المادة (٤) من القانون الاصل بالاميل الجديد
تكون السلطة دون غيره صلاحية توليد وتل السلطة الحكومية في جميع اقسام المملكة واستعمالها وتضميرها من الملكية والها وتوزيعها في الملكية في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المخصص بها جاليا لوسائل وشركات اخرى طبقا لبقود الاجازات الخاصة، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتعيين من السلطة خلاف ذلك .	تكون السلطة دون غيره صلاحية توليد وتل السلطة الحكومية في جميع اقسام المملكة واستعمالها وتضميرها من الملكية والها وتوزيعها في الملكية في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المخصص بها جاليا لوسائل وشركات اخرى طبقا لبقود الاجازات الخاصة، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتعيين من السلطة خلاف ذلك .
تس الهرة (٢) من المادة (٣) : تكون السلطة للاحقة توليد وتل السلطة الحكومية بالاميل الجديد في جميع اقسام المملكة واستعمالها وتضميرها من الملكية والها وتوزيعها في الملكية في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المخصص بها جاليا لوسائل وشركات اخرى طبقا لبقود الاجازات الخاصة، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتعيين من السلطة خلاف ذلك .	تكون السلطة للاحقة توليد وتل السلطة الحكومية بالاميل الجديد في جميع اقسام المملكة واستعمالها وتضميرها من الملكية والها وتوزيعها في الملكية في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المخصص بها جاليا لوسائل وشركات اخرى طبقا لبقود الاجازات الخاصة، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتعيين من السلطة خلاف ذلك .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ البلد (٢) .

مكونة من اربعة

الاجراءات اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالعدل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ المجلد (٢) .	<p>(٧) تقوم بأعمال الرقابة الفنية وإصدار الضوابط والتشريعات المتعلقة بتنظيم الأعمال المصنفة بترتيب وتقسيم وتصنيفات الشركات الكبيرة .</p> <p>(٨) تقوم بطلب وتجهيز المبرسات الاحصائية والبيانات والمعلومات المالية لتتبع التغيرات الكبيرة وصلة بأوضاعها المالية وزيادتها الفنية عما يكون له أية علاقة أو اثر على تنمية الحالة الاقتصادية في الدولة . وعلى اصحاب الشركات المذكورة ان يزودوا السلطة بالبيانات والاحصائيات والمعلومات المذكورة كما طلبت السلطة منهم ذلك .</p> <p>(٩) تعمل السلطة على المتابعة في اداة استمارات الحكومة في شركات ومؤسسات الكبيرة الهادفة والفعالة ، وتقوم بحسب الزيادة بناء على تسبب الزيادة ان يفسد ملكية الشركات وتخرق تلك الاستثمارات الى السلطة .</p> <p>تمثل المادة (١٢) من القانون الاصل بأضافة كلمات (أهمية والاكثر الأثرية) بعد كلمة (معلومات) الواردة في البند (أ) من الفقرة (١) منها .</p>	<p>من مجلس الوزراء تتجهب من الوزير وذلك بالإضاعة الى التدبير في استكمال السلطة بغيره من الحكومات القانون .</p> <p>(١٠) تتولى جميع ابحاث التتبع لتتبع التغيرات الاقتصادية في الشركات المذكورة في هذا القانون اذا استتب ذلك .</p> <p>(١١) لا يجوز ان يزودوا السلطة بالبيانات والاحصائيات والمعلومات المذكورة كما طلبت السلطة منهم ذلك .</p> <p>(١٢) تعمل السلطة على المتابعة في اداة استمارات الحكومة في شركات ومؤسسات الكبيرة الهادفة والفعالة ، وتقوم بحسب الزيادة بناء على تسبب الزيادة ان يفسد ملكية الشركات وتخرق تلك الاستثمارات الى السلطة .</p> <p>تمثل المادة (١٢) من القانون الاصل بأضافة كلمات (أهمية والاكثر الأثرية) بعد كلمة (معلومات) الواردة في البند (أ) من الفقرة (١) منها .</p>

الاجراءات اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالعدل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٧ المجلد (٢) .	<p>تمثل المادة (١٥) من القانون الاصل باستبدال كلمة (خمس مئة) بكلمة (خمس) .</p>	<p>من الارض بين السجلات المعمول بها الآن .</p> <p>من اجل صيانة وصيانة ونتيجة .</p> <p>نص المادة (١٥) :</p> <p>المادة (١٥) لا يجوز الاضطلاع بمصادر المياه : (١) من المادة (١٤) من هذا القانون في الجزء قبل تاريخ الاعلان باستكمال او تحويل او تصحيح المياه من أية منطقة تحت مياه او غيره . كل من يمتنع بمصادر المياه المخصصة في هذا القانون للمجموعة قبل تاريخ الاعلان بفساد مصدره سدة او اكثر لا تامة التزامات بمصادر المياه اذا كان من رأي الوزير ان صاحب الترخيص لم يكن قد مارس حقوقه القانونية باعتبارها على وجه صحيح .</p>

هكذا منذ الفصل

اجراءات اللجنة القانونية	جلس التواب
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المسؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ البلد (٢).	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المسؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ البلد (٢).
المادة ١٧٦ من الدستور من الحكومة بالعدل الجديد	المادة ١٧٦ من الدستور من الحكومة بالعدل الجديد
تمثل المادة (١٦٦) من القانون الاصل بحسب كلتي (او كلتيه) من	تمثل المادة (١٦٦) من القانون الاصل بحسب كلتي (او كلتيه) من
الفترة الاولى بها .	الفترة الاولى بها .
المادة (١٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -	المادة (١٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -
(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون	(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون
القطاع المدني المعمول به .	القطاع المدني المعمول به .
تمثل المادة (١٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -	تمثل المادة (١٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -
(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون	(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون
القطاع المدني المعمول به .	القطاع المدني المعمول به .
المادة (١٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -	المادة (١٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -
(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون	(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون
القطاع المدني المعمول به .	القطاع المدني المعمول به .

اجراءات اللجنة القانونية	جلس التواب
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المسؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ البلد (٢).	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المسؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ البلد (٢).
المادة ١٧٦ من الدستور من الحكومة بالعدل الجديد	المادة ١٧٦ من الدستور من الحكومة بالعدل الجديد
تمثل المادة (١٦٦) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -	تمثل المادة (١٦٦) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -
(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون	(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون
القطاع المدني المعمول به .	القطاع المدني المعمول به .
المادة (١٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -	المادة (١٧) من القانون الاصل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها : -
(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون	(٤) - يجوز للمجلس ان يصفى موظفيا يقضي بحكم نظام الخدمة المدنية المعمول بها لسري على الموظفين المصنفين بحكم قانون
القطاع المدني المعمول به .	القطاع المدني المعمول به .

مكرر من الفصل

<p>اجراءات الهيئة القانونية جلسات الدواب</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة بالصيغة الجديدة</p>	<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٢ جاء (٢)</p> <p>تمثل المادة (٧٨) من القانون الاصل باعتبار ماورد فيها فترة (أ) واصلية لفترة (ب) التالية لها : - ب - اذا لم يتم اتفاق فاعلمة الحق في استعانة الملتزم المذكور وقالته وادعاه في نفسه السلطة واصحاب الشرع الملحق في ضمن في قرار السلطة خلال (٣٠) يوما على اقله وكون قرار الوزر بما فيه قابل الطعن .</p> <p>تمثل المادة (٣٩) من القانون الاصل بخلاف عبارة (وتعذر تجيز السلطة) بما في قرار من الوزير لاحتياجات الوزارة لتقل الموظف بما في ذلك صلاحية عبور الحدود وكذلك لتجديد وظيفة الموظف) منها واستبدالها بفترة (أ) واصلية لفترة (ب) التالية لها : - ب - اذا لم يتم الاتفاق فاعلمة الحق في شراء العقالة الكهريائية النافذة للضرورة وادعاه الشرع وتأتي بمعددها السلطة وعلامة الحلية او الشر كذا في النص الملحق في ضمن في قرار السلطة الذي الوزر وكون قرار الوزر قابلا للطعن .</p>
<p>المادة الصورية بما الآن</p>	<p>عجلة لتولي الهيئة الكهريائية من غير اخطاء اختيارا اذا طلب منهم التزم كان او يزوده . يكتب وصديق بينه كلمة اذاج العقالة في اطلالة المذكورة والمباركة وللمدة التي بعدها الوزر .</p>	<p>تمس المادة (٧٨) : صلاحية السلطة في استعانة بطرف التقل الرئيسية بالاتفاق عجز السلطة بالاتفاق مع اصحاب مشروع او غيرهم ان يمتثل أي تعد لتقل الكهرياء لتابع لهم للمدة والشرط التي يقضي عليها شريطة ان يتمتع الاتفاق لربط رخصة أو امتياز الشرع .</p> <p>تمس المادة (٣٩) : صلاحية السلطة في شراء العقالة الكهريائية الخاصة : يجوز للسلطة ولاية بطلية على كل شيء او شخص من يتكون الهيئة الكهريائية بفترة الامتياز والالتزام او غير ذلك من الشروط تتقضي السلطة بعضها الكهريائية الخاصة من حاجة السلطة الجدية او الشر كذا في الاحكام المذكورة وفي الشرط التي يتم الاتفاق عليها</p>

Do it right

اجراءات اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كادوت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسموح بها الآن
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٧/١/١٩٧٤ البند (٢)	ج- السلطة الصلاحيات الصورية لنقل السلطة المذكورة في القوانين السابقين من هذه المادة يا في تلك صلاحيات صير للبرارح ويمكن الجديد ونحوها (الرام).	مكرر بحال الجديد الأمر من الزرع الصلاحيات الصورية لنقل السلطة المذكورة يا في تلك صلاحيات صير للبرارح ويمكن الجديد ونحوها (الرام).
	تعدل المادة (٢٥) من القانون الأصلي باستبدال كلمتي و رسم الامم الامم داده ، بعبارة : وفي شره الموجودات وتعدل لا يقل من ٢٤ ولا يتجاوز ٢٨ على ثلاث للشهر ٥ .	مع مراعاة الاستحقاق العملي التي عندمها بحسب الزرع تنسب من الزروع وموافقة بحسب الزرع على فترة السلطة ، عند جميع حالات رسم الزروع من السلطة من القاعة الكورنيية والتمديدات في زرعها الجاهليين بحسب كون العمل التحق منها بعد دفع مدة بأمرى كالألأ أقرب حد يمكن ولا يزيد من كالكيف حساب زراعات تلك القاعة والتمديدات يا في ذلك القاعة ومردم الامم داده وبأنه صالح تنسب السلطة تفويضها في أية قبة الاستعلاء ولا في رسميات والتمديدات وأمرات الإحباط وغير ذلك من الامراض الخشابة .

نص المادة (٣٥) :

غيره القاعة الكورنيية ورسم التمديدات التي تقدمها
السلطة الدستورية.

اجراءات اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كادوت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسموح بها الآن
--	---	-------------------------

اجراءات اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كادوت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسموح بها الآن
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٧/١/١٩٧٤ البند (٢)	بقي ما جاء في المادة (٣٣) من القانون الأصلي ونحوها على حالها :- ١ - يكون للسلطة رأس مال قانوني مقداره مئتي مائتين مئلي أردني وعيوزياته يقرار من مجلس الزرع بانه على تنسبة من مجلس ادارة السلطة . ٢ - يكون للسلطة رأس المال المذكور من جميع المرسومات الحالية والخطية للسلطة وجميع ما تسلمه من سلف وكوفض من المكروية على جميع التحصيلات وكذلك الكاليفات في تحصيلها أو القرون أو تحصيلها المكروية مباشرة في أي مشروع قام أو مستقبل من عالج السلطة كل ما تسلم به الحكومة من أموال أو مستحق من رأس المال القروض الخارجية التي حصلت عليها السلطة من طريق الدولة أو تحفظه بأياها لشركتين اجاملي قانوني (٢) على السلطة أن تحفظه بأياها لشركتين اجاملي قانوني لا يتجاوز (٢٠) مئرين ثلاثة من راجعها القانوني ويمكن زيادة هذه النسبة بقرار من مجلس الزرع بتعيين الزرع (٤) تحويل الارباح التي تحقق بعد تكثيف الاجاملي القانوني صحة في القارة (٣) من هذه المادة على الحكومة	١ - يجوز على السلطة ان توسع مئديها يسمى (مئدي الكورنيية) بحسب الزرع ان لا يجمع الا حصة التي تم تسليمها لها بقرار بحسب املائها وتغير ضمن هذا المئدي جميع المئديات التي تسلمها لها الامم . ٢ - لا يجوز للسلطة ان تفتض بدون موافقة مجلس الزرع بموجب الزرع ان ية اموان تم تسليمها لها بقرار بجمع اجاملي لاي حوض كان غير ما هو ضروري لتفصيل الحكم هذا القانون بها الامم .

هذه المادة مكررة

اجراءات اللجنة القانونية	جلس النواب
نظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٢/٨/١٩٧٤ البلد (٢)	
نظرة كاد رورت من الحكومة بالتصديق الجديد	<p>بعد اقصى مقداره (٢٤) اريه بالانه من رأس مال السلطة القادري على انه يجوز تصديق هذه الشية بعد اهل مقداره (٢٤) من رأس مال السلطة القادري في قرار من جلس الوزراء، يتسبب من الوزير، ويعتبر باقي الارباح الى رأس مال السلطة.</p> <p>ف (اذا كانت الحكومة بطلبية مشروع كهر باني لافرض اجتماعية رضى عدم ارجعيه ، فليس الحكومة بتمويله او الترضى على السلطة بكتائيف مع ماله معقول لسلطة لا يقل عن (٢٤) اريه بالانه ولا يزيد على (٢٤) تسعة بالانه من تكاليف المشروع .</p> <p>معدل المادة (٢٨) من القانون الاصل كاي :- (١) بالانه ما جاء في الفقرة (١) منها والاستضافة مع ما يلي :- الكتالات او الرمن او غير ذلك من اجل الوفاء بالزاماتها القادريه وادارته اعمالا المشروعه منها في القانون على ان لا يزيد قيمته اى فرض من مصدر داخلي من ٢٥٠ الف دينار الا غير افقة جلس الوزراء وعلى ان لا يتعدى اى فرض من مصدر خارجي الا بملئى افقة جلس الوزراء (٢) بالانه ما جاء في البلد (ب) من الفقرة (٢) منها وبمساعدة رقم الفقرات (ج) الى (ز) بحيث تصبح (ب) الى (د) على التوالي . (٣) بالانه ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستضافة مع ما يلي :- (لا يجوز في اى وقت ان تصادق الفروض التي تفرع عنها السلطة ضمنى جميع رأس ماله واجبا على القادريين الا بقرار من جلس الوزراء)</p>
المادة المبرور بها الاق	<p>نفس المادة (٣٨) :- ملاحية اقراض المال :- (١) يح مرفعة احكام هذه المادة واية الفقرة بموجب هذا القانون ، يجوز لسلطة من وقت لآخر ان تقرض بموافقة مجلس الوزراء بتمسبب من الوزراء اية اموال من ممتلكاتهم او الرمن او مستندات الدين او الكتالات او غير هذا ما يحتاجه الوفاء بالزاماتها القادريه وادارته اعمالا بتمسبب احكام هذا القانون . يجوز عازمة ملاحية الاقراض المأكورة انما لجميع الاقراض المالية او اى منها :-</p>

اجراءات اللجنة القانونية	جلس النواب
نظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٢/٨/١٩٧٤ البلد (٢)	
المادة كاد رورت من الحكومة بالتصديق الجديد	<p>المادة المبرور بها الاق</p> <p>١ - انشاء او استحلال محلات توليد الكهرباء او انشاء خطوط نقل الكهرباء وغير ذلك من الانشآت التي تكون ذات طلبة موقفة على ممرات السلطة في بنية او انشاء في ماله القادري وتصل بشكل ملائم في حساب رأس المال .</p> <p>ب - انشاء رأس المال العام .</p> <p>ج - اعادة الاقراض لتسديد فرض ارض سبق اقتراضه .</p> <p>د - تسديد القادريه من الاموال القادريه طلبة السلطة التي تبقى فيها تكاليف ماله الاموال العامة لا تزيد من خمس ستين غير مبرعه على ان يراضى في ذلك اية قرار يقرها مجلس الوزراء .</p> <p>هـ - الاضمار في سندات ضمان اى مشروع كهر باني اخر بوقفة الوزير .</p> <p>و - اية خدمة اخرى او اى عمل داخلي او غير ذلك مما تكون السلطة عازمة ملاحية القادريه او بتمويله او بتمويله وبتوجب حسب رأي الوزير ان توزع ذلك على عدد من اللجن .</p> <p>ز - اى فرض ارض يجوز لسلطة ان تقرض له بتمسبب احكام هذا القانون .</p> <p>(٢) لا يجوز ان يزيد المبلغ الذي تقرضه السلطة لافرض ماله القادري من غيره مملكتين معاً ، ولا يجوز سلطة ان تقرض مبالغ متفرقة على ماله المبلغ الا لفرض تسديد القادري التي سبق اقتراضها سواء كان كمن يقرضه بملك يقرضه .</p>

مكتبة امانة المجلس

اجراءات اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كارتوت من الحكومة بالتفصيل الجديد	المادة المبرور بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) للمؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ ط.ب. (٢) .	تمتل المادة ٤٩ من القانون الاصلى بالقائه موزعة ، وأنه يجري العمل في البيت في الامر بما يوافق طريق الحكم بتعويض الحكام هذا القانون في الفقرة (٣) منها والاصحاح منها بالبارزة التالية :	١ - تعذر العمل في البيت في غير هذا البيت على السلطة القضائية وازدادت السلطة المادة والقرار التي اصبحت عليها وفيما على الترويج وازدادت السلطة وتوجب منها ما جعلت المادة او اللجوء التي يعتمد عليها الوزير ويقرر ان يجوز ولا يحد منه اي شخص يتصرف في الامور على ان لا يحد من سلطة الوزير من قبل السلطة لافراض هذا القانون على السلطة التي تكون فيها الامور ، حسن هذا ان لا يحد من سلطة على ان - راضي السلطة التي يحد منها الوزير ، ويقرر ان ايضا ان لا يحد من سلطة الوزير من قبل السلطة - المذكور من حسن سيرات اجهته من سلطة اللامية للسلطة التي في السلطة التي تجري فيها الامور والامور . (٥) مع مراعاة احكام هذا القانون يجوز السلطة برفعة على الزيادة اجتناب من الوزير ان يحد من سلطة مع اصحاب المصالح لغيره اي معني اعتبار دفعات موزعة كليا او جزويا . نص الفقرة (٣) من المادة (٤٩)

اجراءات اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كارتوت من الحكومة بالتفصيل الجديد	المادة المبرور بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) للمؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ ط.ب. (٢) .	بقي نص المادة (٥٩) من القانون الاصلى وسنخس منه ما يلي : (١) فيما عدا الامور التي ينص هذا القانون على طريقة العمل فيها بصورة باقية على ان الحكم بتعويض ثلاثة عشرين اي خلافه او نزاع يتنازع من جراء تطبيق هذا القانون وذكر ان ذلك يطلب تعويض قبله ان الوزير احد الفريقين المختارين او كلاهما . (٢) على الوزير ان يكلف بكتاب مسجل الفريقين خلال اسبوع من تاريخ تسلم اول طلب الحكم ليعين كل منهما حكما خلال مدة اسبوعا وسبوع واحد من تاريخ تسلم كتاب الوزير ، وعلى الحكمين ان يعينا الحكم الثالث خلال مدة اسبوعا ، وعلى الاسبوعين من تاريخ تلقي الحكم او تعينه .	ب - في خدمة الترويج او السلطة الكبرياتة القانونيين لاصحاب او مالكي السابقين . وأنه يجري العمل في الامر بما يوافق طريق الحكم بتعويض الحكام هذا القانون . نص المادة (٥٩) : نص الحكم : فيما عدا ما نص على صراحة في هذا القانون : (١) اذا تنازع اي خلاف او نزاع يتنازع طبقا احكام هذا القانون ، فانه يحال الى الحكم وفق علم من افضله احد الفريقين المختارين وذكر ان ذلك يطلب تعويض قبله من احد الفريقين او كلاهما الى الوزير . وعلى الوزير ان يعينه الى الحكم خلال اسبوع واحد من تاريخ تسلمه ان طلب الحكم . (٢) يحال للحكيم او الزرع المذكور انما الى جهة حكم .

هذه المادة

اجراءات اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٧ الفصل (٢) .	٣- اذا اختلف اي من الطرفين من تعيين حكم خلال اللمدة المحددة او اذا لم يتم عقد المحكمة على تعيين الحكم الاثلاث خلال المدة المحددة فيوزع رئيس محكمة الجوز او من يقوم مقامه يتسلم على طلب يقدم اليه احد الطرفين بالحقائق في الطلب ومن ثم يصح احكام او الحكمين وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب اليه . ٤- تقدر مدة الحكمين وازسا بالاجرة او بالاجماع وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تعيين الحكم الثالث . ٥- لا يجوز للمحكمتان تقديم اللعنات من جهتي البتين (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) من مهلة المائدة الا لاسباب قاهرة تقتضي بها على ان لا تؤثر في قانونية قرار جهة الحكم عدم الالتزام بالمدة اللازمة او اي اجراء بالمرات اجراءات الحكم المحكمتان . ٦- يكون قرار الحكم نهائيا وقطعيا ، ولا يجوز المحكمتان طلب ان يمتد الحكم امامه بالنظر فيه . ٧- فيما عدا ما نص عليه في هذا المادة تطبيق احكام قانون الضحك المعمول به .	١- لا يجوز للمحكمتين ان يصدر قرارها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تعيين القضاة . ٢- على جهة الضحك ان تصدر قرارها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تعيين القضاة . ٣- لا يجوز للمحكمتين ان تقدم اللعنات من جهتي البتين (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) من مهلة المائدة الا لسباب قاهرة تقتضي بها ، على ان لا تؤثر في قانونية قرار جهة الضحك عدم الالتزام بالمدة اللازمة او اي اجراء بالمرات اجراءات الحكم المحكمتان . ٤- يكون قرار الضحك نهائيا وقطعيا ، ولا يجوز للمحكمتين ان يطلب المراجعة الضحك امامه بالنظر فيه . ٥- فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة تطبيق احكام قانون الضحك المعمول به .

اجراءات اللجنة القانونية جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٤/١/١٧ البند (٢) .	ينبغي ما جسد في المادة (٥٦) من القانون الاصيل ويستلزم من بايلي :- ويجس الوزراء بناء على ترشيح من مجلس السلطة ان يفسح الاطعمة اللازمة لتسيير احوال هذا النظام .	نص المادة (٥٦) : الاعطية :- يجس الوزراء بناء على ترشيح من مجلس السلطة ان الانظمة لتسيير احوال هذا القانون .

مكونة من اربعة

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣

القانون المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية

لقد قصد عند تأسيس سلطة الكهرباء الاردنية بموجب قانونها الاصلي رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ ان تصبح المرفق العام المغول بمهام التوليد المركزي والنقل في منطقة مشروع كهريسة الاردن العام حسبما اقر ضمن برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤ - ١٩٧١) واية منطقة اخرى يمتد لها المشروع وكانت تضم منطقة المشروع جميع المناطق الشمالية والمأهولة من المملكة والتي تشمل على كافة محافظات الضفة الغربية والضفة الشرقية حتى منطقة مادبا جنوبا على ان يترك امر التوزيع والبيع الى الشركات والمؤسسات الكهربائية القائمة بعد دمجها وتوحيدها وتنسيقها بحيث تصبح هنالك اربع هيئات توزيع وبيع مخصصة ضمن الاربع مناطق التوزيع المروعة حسبها هو موضع على الجدول السادس الملحق بقانون السلطة الاصلي .

هذا ويحول القانون الاصلي السلطة بالإضافة لمهام التوليد المركزي والنقل حق القيام بأعمال التوزيع والبيع في اية مناطق اخرى لم يخصص بها هيئات توزيع وبيع كما يحول القانون السلطة حق القيام في اي وقت بتصفية هيئات التوزيع والبيع لمصالحها عن طريق الشراء بالاتفاق او الاستملاك حيثما تتطلب المصلحة العامة ذلك وحيثما تكون ظروف السلطة وامكانياتها المالية والادارية قادرة على ذلك .

ونظرا لان السلطة قد باشرت في تنفيذ مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقا وشبكة النقل القروية ونظرا لان كلا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومؤسسة الانماء الدولية التابعة للبنك الدولي للائتمان والتعمير قد ابديا اثناء المفاوضات الطويلة التي اجريت لغايات الحصول على قروض لتمويل مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقا مطالعات حول ضرورة اجراء تعديل على بعض مواد القانون الاصلي لسلطة الكهرباء الاردنية بحيث يتناسب ووضع السلطة الجديدة وذلك بأن تكون المرفق العام الوحيد للنطاق به مهام ومسؤوليات وواجبات وصلاحيات تنظيم وتنمية مصادر القوى الكهربائية في المملكة .

ونظرا لان الدولة قد تعهدت بموجب اتفاقيات تمويل مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية الموقعة مع كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومؤسسة الانماء الدولية التابعة للبنك الدولي بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤ و ١٩٧٣/٥/٢٤ على التوالي على تعديل احكام قانون السلطة الاصلي بحيث يفسح السلطة خلال فترة مغفلة السيطرة على قطاع الكهرباء في الدولة بوصفها المرفق العام المختص وحده بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية والاشراف على توزيعها وبيعها وصيغها ما راسمال قانوني لا يقل عن عشرة ملايين دينار، كما يكفل لها تمسكها باستقلال فعلي من الناحيتين المالية والاخرية وممارستها لنشاطها على اسس تجارية في اطار التوجيهات المتعلقة للسياسة العامة للدولة .

بناء على ما تقدم كان لا بد من تعديل قانون سلطة الكهرباء الاردنية الاصلي رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ بحيث يتماشى وطبيعة السلطة كجهة قائمة على خدمة عامة في قطاع اساسي بحيث تضطلع بمسؤوليات تنظيم وتنمية مصادر القوى الكهربائية في المملكة وتتمتع باستقلال مالي واداري يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها على افضل وجه وذلك في اطار توجيهات الدولة وسياساتها العامة .

قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ المشار اليه بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعديل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة ما يلي قبل اية تعريف كلمة « الوزير » :-
تعني كلمة « المملكة » المملكة الاردنية الهاشمية .
تعني كلمة « الحكومة » حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٣- تعديل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
« تكون للسلطة دون غيرها صلاحية توليد ونقل الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء المملكة واستيرادها وتصديرها من المملكة واليا وتوزيعها في المملكة في اية مناطق لا تدخل ضمن المناطق المخصصة بها حاليا للمؤسسات او شركات اخرى طبقا لمعوق الامتياز القائمة ، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتشيب من السلطة خلاف ذلك » .

المادة ٤- تعديل المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء ما ورد في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالفقرتين التاليتين ويعاد ترقيم الفقرات (٢) الى (٧) لتصبح (٣) الى (٨) :-

١ - يكون للسلطة مجلس ادارة يعتبر السلطة العليا فيها وتكون قراراته نهائية ما لم ينص في هذا القانون على وجوب التصديق عليها من قبل الرئيس او مجلس الوزراء ويشكل المجلس على النحو التالي :-

أ - سبعة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويسمى من بينهم رئيسا ونائبا للرئيس .

ب - للمدير العام .

هكذا منه الاصلي

٢ - يعين للدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وإرادة ملكية سامية ويمارس الصلاحيات التالية :-

- أ - يكون مسؤولا عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس .
- ب - يكون مسؤولا عن إدارة السلطة على وجه يضمن تحقيق أهدافها المنصوص عليها في هذا القانون وبوجه عام يعتبر المسؤول عن جميع الأمور المتعلقة بالسلطة غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بالمجلس .
- ج - يكون مسؤولا عن الجهاز التنفيذي وإدارته .
- د - يعتبر الممثل القانوني للسلطة أمام الغير في حدود الصلاحيات التي يخوله إياها مجلس السلطة من وقت لآخر .

المادة ٥- أ - تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي بالغاء صدر المادة والاستعاضة عنه بما يلي :-
« تمارس السلطة وحدها دون غيرها الصلاحيات وتقوم بالواجبات التالية المبينة أدناه بموجب قرارات المجلس الصادرة عنه بمقتضى أحكام هذا القانون » .

ب - تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنه بالفقرة (٤) الجديدة المبينة أدناه .

٤ - اسداء المشورة الفنية للوزير في كل ما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها وتوريدها لكافة الأغراض في جميع أنحاء المملكة واستيرادها وتصديرها من المملكة وإليها .

ج - تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي بإضافة الفقرات التالية إليها :-

٨ - دعم وتشجيع ونشر التعليم والتدريب الفني والمهني للأشخاص المستحقين في السلطة وأرشاد الجمهور في استعمال المعدات الكهربائية بالطرق السليمة ،

٩ - إقامة وإنشاد وتركيب منشآت الكهرباء وتشغيلها وإدارتها وصيانتها .

١٠ - القيام بأعمال المسح الكهربائي وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وتحضير ووضع الخطط اللازمة لكهربة جميع مناطق المملكة .

١١ - منح التراخيص اللازمة لأية مجموعات توليد كهربائية في المملكة .

١٢ - منح جميع اصحاب المشاريع الكهربائية الحاليين من القيام بأية توسيعة أو تجديدات في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية إلا في الحدود التي ترخص لهم فيها السلطة بذلك .

١٣ - وضع الأنظمة والتعليمات والقواعد العامة المتعلقة بتوليد ونقل وتوزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية في كافة أنحاء المملكة .

المادة ٦ - تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي بإضافة الفقرات الجديدة التالية إليها :-

٥ - تقوم بإصدار نماذج وتعليمات موحدة لشروط استهلاك الكهرباء .

٦ - تقوم بإعداد شروط وتعليمات التراخيص التي يمكن أن يوافق بموجبها على إنتاج أو توريد الكهرباء بواسطة اصحاب المشاريع الكهربائية الصغيرة .

٧ - تقوم بأعمال الرقابة الفنية وإصدار التعليمات والشروط المرحدة لتنظيم الأعمال المتعلقة بتركيب وتشغيل وصيانة شبكات الكهرباء .

٨ - تقوم بطلب وجمع المعلومات الإحصائية والبيانات والمعلومات المائدة لمشاريع الكهرباء والمتعلقة بأوضاعها المالية وبرامجها الفنية بما يكون له أية علاقة أو أثر على تنمية الطاقة الكهربائية في المملكة ، وعلى اصحاب المشاريع المذكورين أن يزودوا السلطة بالبيانات والإحصاءات والمعلومات المذكورة كلما طلبت السلطة منهم ذلك .

٩ - تعمل السلطة على الحكومة في إدارة استثمارات الحكومة في شركات ومؤسسات الكهرباء القائمة والمستقبلية ، ويجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن ينقل ملكية والالتزام وحقوق تلك الاستثمارات إلى السلطة .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٢) من القانون الأصلي بإضافة كلمات « العامة والأماكن الأريسة » بكلمة « متزهات » الواردة في البند (أ) من الفقرة (١) منها .

المادة ٨ - تعدل المادة (١٥) من القانون الأصلي باستبدال كلمتي « خمسة عشرة » بكلمة « خمس » .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بحذف كلمتي « أو خاصة » من الفقرة الأولى منها .

المادة ١٠ - تعدل المادة (١٧) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها :-

٤ - تسري أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول بها وأحكام قانون التقاعد المدني المعمول به على كافة موظفي السلطة المصنفين .

المادة ١١ - تعدل المادة (٢٩) من القانون الأصلي باستبدال كلمتي « سبع سنوات » في الفقرة (١) منها بعبارة « المدة المقررة لصلاحية المخطط المذكورة للإنتاج » وبإلغاء الفقرة (٣) منها وإعادة ترقيم الفقرة (٤) بحيث تصبح الفقرة (٣) .

المادة ١٢ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها بفقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية إليها .

ب - إذا لم يتم الاتفاق للسلطة الحق في استعمال المخطط المذكور وفق الشروط التي تضعها السلطة ولأصحاب المشروع الحق في الطعن في قرار السلطة خلال (٣٠) يوما لدى الوزير ويكون قرار الوزير نهائيا غير قابل للطعن .

مادة ١٣

المادة ١٣ - تعديل المادة (٢٩) من القانون الاصلي بجلب عبارة « ويجوز تخويل السلطة بأمر من الوزير الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة للمشترية بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام » منها واعتبارها فقرة (أ) وإضافة الفقرتين التاليتين إليها . -

ب - إذا لم يتم الاتفاق للسلطة الحق في شراء الطاقة الكهربائية الفائضة المذكورة وفق الشروط التي تحددها السلطة ، وللسلطة المحلية أو الشركة أو الشخص الحق في العطن في قرار السلطة لدى الوزير ويكون قرار الوزير قطعيا غير قابل للعطن .

السلطة الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة المذكورة في الفقرتين السابقتين من هذه المادة بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام .

المادة ١٤ - تعديل المادة (٣٥) من القانون الاصلي باستبدال كلمتي « رسوم الاسترداد » بعبارة « وغن شراء الموجودات وعائد لا يقل عن ٤٪ ولا يتجاوز ٩٪ على المال المستثمر »

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة (٣٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

مادة ٣٧ - رأس مال السلطة :

١ - يكون للسلطة رأس مال قانوني مقداره عشرة ملايين ديناراً أردنياً ويجوز زيادته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس ادارة السلطة .

٢ - يتكون رأس المال المذكور من جميع الموجودات الحالية والمستقبلية للسلطة وجميع ما تسلمته من سلف وقروض من الحكومة والمجلس القومي للتخطيط وكذلك التكاليف التي تتحملها او المقرر ان تتحملها الحكومة مباشرة في أي مشروع قائم او مستقبلي ميسر مشاريع السلطة وكل ما تسهم به الحكومة من اموال وتشتري من رأس المال القروض الخارجية التي حصلت عليها السلطة عن طريق الدولة لغايات إعادة اقراضها لجهات اخرى ،

٣ - على السلطة ان تحتفظ بأرباحها لتكون احتياطي قانوني لا يتجاوز (٢٠٪) عشرين بالمائة من رأس مالها القانوني ويمكن زيادة هذه النسبة بقرار من مجلس الوزراء بتتسيب من الوزير .

٤ - تحول الأرباح التي تحقق بعد تكوين الاحتياطي القانوني المنصوص عنه في الفقرة (٣) من هذه المادة إلى الحكومة بعد اقصى مقداره (٤٪) أربعة بالمائة من رأس مال السلطة القانوني على أنه يجوز تمثيل هذه النسبة بعد اقل مقدار (٩٪) من اموال السلطة القانوني بقرار من مجلس الوزراء بتتسيب من الوزير ، وتضاف باقي الأرباح إلى رأس مال السلطة .

٥ - إذا كلفت الحكومة السلطة بتفصيل مشروع كهربائي لأغراض إنتاجية ورغم عدم اوجعته ، فطرح الحكومة بتفصيله أو التوفيق على السلطة بتكاليفه مع عائد مقبول للسلطة لا يقل عن (٤٪) أربعة بالمائة ولا يزيد على (٩٪) تسعة بالمائة من تكاليف المشروع .

للمادة ١٦ - تعديل المادة (٣٨) من القانون الاصلي كما يلي : -

١ - بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

١ - للسلطة حق الاقتراض بجميع الوسائل بما فيها سندات الدين أو الكفالات أو الرهن أو غير ذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية وممارسة أعمالها المنصوص عنها في القانون بعد الاستئناس برأي البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء .

٢ - بالغاء ما جاء في البند (ب) من الفقرة (٢) منها وإعادة ترقيم الفقرات (ج) إلى (ز) بحيث تصبح (ب) إلى (و) على التوالي .

٣ - بالغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
لا يجوز في أي وقت ان تتجاوز القروض التي تقترضها السلطة ضمني مجموع رأس مالها واحتياطها القانونيين الا بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١٧ - تعديل المادة (٤٦) من القانون الاصلي بالغاء عبارة « فانه يجري البت في الامر نهائيا عن طريق التحكيم بمقتضى احكام هذا القانون » في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : -
« فانه يجري البت في الامر بواسطة الوزير خلال مدة ٦٠ يوما . »

المادة ١٨ - يلغى نص المادة (٥١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

١ - فيا عدا الأمور التي ينص هذا القانون على طريقة للفصل فيها بصورة نهائية يحال إلى التحكيم بصفة ثلاثة محكمين أي خلاف أو نزاع ينشأ من جراء تطبيق هذا القانون ويكون ذلك بطلب خطي يقدمه إلى الوزير أحد الفريقين المتنازعين أو كلاهما .

٢ - على الوزير ان يكلف بكتاب مسجل الفريقين خلال اسبوع من تاريخ تسلمه اول طلب للتحكيم ، ليعين كل منهما محكماً عنه وذلك خلال مدة لا تتجاوز اسبوع واحد من تاريخ تسلمه كتاب الوزير ، وعلى المحكمين ان يبينوا الحكم الثالث خلال مدة لا تتجاوز الاسبوعين من تاريخ تبليغ الحكم الثاني أو تعيينه .

٣ - إذا تخلف أي من الفريقين عن تعيين محكم خلال المدة المحددة أو إذا لم يفتح المحكمسان على تعيين الحكم الثالث خلال المدة المحددة فيقوم رئيس محكمة التمييز أو من يقوم مقامه بناء على طلب يقدمه إليه أحد الفريقين بالتحقيق في الطلب ومن ثم تعيين الحكم أو المحكمين وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليه .

٤ - تصدر هيئة التحكيم قرارها بالأكثرية أو بالأجماع وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تعيين الحكم الثالث .

٥ - لا يجوز للحكومة ان تمدد للبلد المنصوص عنها في البند (٢ ، ٣ ، ٤) من هذه المادة إلا لأسباب قاهرة تنتج بها على أنه لا يؤثر في قانونية قرار هيئة التحكيم عدم الالتزام بالسلطة المذكورة أو أي إخلال بأجراءات التحكيم المشكلة .

مادة ١٦

٦ - يكون قرار التحكيم نهائياً وقطعياً، ولا يجوز للمحكمة ان تطالب هيئة التحكيم اعادة النظر فيه.

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة تطبق احكام قانون التحكيم المعمول به .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة (٥٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
« مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس السلطة ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون »

بسم الله الرحمن الرحيم

- د -

قرار رقم (٤)

السيد المقرر

اجتمعت اللجنة القانونية بمجلس النواب بتصديقها
القانوني بتاريخ ١٩٧٤/٢/٥ برئاسة رئيس اللجنة
معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي
والفضيلة والعطوفة السادة : المقرر سليمان الفضاة ،
والاعضاء : بشارة غصيب ، ساهبا العكشه ، سامي
جوده ، يعقوب معمر ، خالد الحاج حسن ، اميل
الغوري ، عبد الباقي جمو ، ماهر ارشيد .

ونظرت اللجنة بمشاريع القوانين والقوانين
المؤقتة اتمالة عليها من قبل المجلس الكريم وبمسند
الدراسة والتدقيق قررت ما يلي :-

١ - مشروع القانون المعدل لقانون خيلمة
الضباط في القوات المسلحة لسنة ١٩٧٤ قررت
الجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد
المبني لسنة ١٩٧٤ قررت اللجنة قبوله كما ورد
من الحكومة .

٣ - القانون المؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣

قانون مدخل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق
المنتجات الزراعية قررت اللجنة قبوله كما ورد من
الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه :-

أ - شطب المادة الخامسة منه والتي تمسك
المادة السابعة من القانون الاصيل واعادة ترقيم المادة
التي تليها .

ب - اعادة صياغة للمادة السادسة والتي اصبحت
المادة الخامسة والتي تعدل المادة الخامسة عشرة من
القانون الاصيل لتصبح بالنص التالي .

١٥ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة
 برئاسة وزير الزراعة وعضوية .

١ - ممثل عن وزارة الزراعة .

٢ - ممثل عن مؤسسة الاقراض الزراعي .

٣ - ممثل عن دائرة البحث والارشاد الزراعي /

وزارة الزراعة

٤ - ممثل عن دائرة التكوين

٥ - ممثل عن المؤسسة الاردنية لتسويق
المنتجات الزراعية

٦ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني

٧ - ممثل عن المنطقة التعاونية

٨ - اربعة اعضاء آخرين من القطاع الخاص
يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الزراعة ،
وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

عبد الباقي جمو

ارى ان يشمل القانون جميع المتفاعلين

اي ان يكون له مفعول رجعي

اللجنة القانونية

- ١ -

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط
في القوات المسلحة لسنة ١٩٧٤

السيد معمر نائب اربيد

المادة ١٣٥ المعدلة ، اقرأ اذا سمحت الطهر

الاول

السيد المقرر

للقباط المستخدم . للقباط او المستخدم هذه
بالطباعة ساقطة . في الاصل موجودة .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا المشروع ؟

الجميع موافقون

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقر »

هكذا عند السيد

١٩٧٤
مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون خدمة القضاة في القدرات المسلحة الاورد لائحة لائحة

اجراءات اللجنة القانونية	مجلس النواب	اللائحة كد وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	اللائحة المعدل بها الاق
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/٧/٥		<p>ينفي ما جاء في الفقرة (٤) من المادة (١٣/ب) من القانون الاصل</p> <p>ويخصص منه بما يلي :-</p> <p>(١) ان لا يقل عمره عن ١٦٥ سم باستثناء الاعيان والسفيرة والجنود وسنة القضاة الجنود ممن يحتاج القدرات المسلحة الارفقية غير اتم على ان لا يقل عمره عن ١٦٠ سم وان يكون الوزن وهاذا هو سنة الجنود الهية الخاصة مع مراعاة السن والوزن (٢).</p>	<p>نفس الفقرة (٤) من المادة (١٣/ب)</p> <p>(٤) ان لا يقل عمره عن ١٥٥ سم وان يكون وزنه وهاذا هو سنة الجنود الجنود الهية الخاصة مع مراعاة السن والوزن (٢).</p>
		<p>تعدل المادة (١٣) من القانون الاصل باضافة الجمله التاليه الى اخر الفقرة</p> <p>نفسها :-</p> <p>وان تدفع الجبهة التي يتدرب اليها رواتب وعلاوات القضاة المتدرب عليه مدة اثنائه .</p>	<p>نفس الفقرة (١) من المادة (١٣) :-</p> <p>ان تم اقباب القضاة ضمن وحدات القوات المسلحة الارفقية بتسليم من السكرتير العسكري وموافقة القائد العام او من ينيه ويقر من مجلس الوزراء ان كان القضاة لسد خراج وحدات القوات المسلحة الارفقية على ان يكون القضاة من رتبة رائد فما فوق وان لا تقل درجة الوظيفه لتدرب ما من درجة ٩</p>

اجراءات اللجنة القانونية	مجلس النواب	اللائحة كد وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	اللائحة المعدل بها الاق
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/٧/٥ لائحة (١)		<p>ينفي نفس الفقرة (ب) من المادة (٨١) من القانون الاصل ويضاف</p> <p>نفس الفقرة التي تليها تحت رقم (ب).</p>	<p>نفس الفقرة (ب) من المادة (٨١) :</p> <p>(ب) اذا كانت وحدات القضاة تتلأ بهم ايامهم يستوجب الامر تسليم الامام السكرتير العسكري من مثله الامر الذي يعاقبه يقوم باسليم التلم للالى قسم نفع الايجور القضاة من خصصاتهم وتسلحها ايرادا مستوفى القدرات المسلحة.</p>
		<p>ينفي ما جاء في الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الاصل ويتعلق منه بما يلي :-</p> <p>(١) اذا كان القضاة قد استقال به على طلبه فيسأل الى رتبته ورتبه السابقين باستثناء الاعيان الذين يعملون على وظائف حربية في حالات الخصص ضمن معيهم حيث تعيل لهم الرتب التي يستحقونها طبقا لنظام استخدام وعلاوات الاعيان والسفيرة رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ او اي تشريع يعل عليه حسب دولتهم التي يعملون على انفسهم القسمية القضاة من تاريخ اعاده لخدمته .</p>	<p>نفس الفقرة (أ) من المادة (١٣) :</p> <p>(أ) اذا كان القضاة قد استقال به على طلبه فيسأل الى رتبته ورتبه السابقين على ان تعسير اقسيمه من تاريخ اعاده لخدمته .</p>

مكونا منه الاصل

أحكام اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/٧/٥ بطلب (١).	ينبغي ما جاء في المادة (١٢٥) من القانون الأصلي ويتعاضد منه ما يلي :- المادة (١٢٥) : (١) القضاة المستعظم الذي صدر امر بترقيقه في السجن أو في مكان التوقيف في أية وحدة عسكرية لم يقر في أن يتقاضى (مصفى) راتبه مع نصف المداير وكامل مصلاوة غلاء المعيشة التي تسحبها عليه مدة توقيفه إلى أن يصدر قرار بتفادي تقييده وإقام تسفير الاجراءات المتخذة من فرض عقوبة الحبس أو اللجوء فيجوز له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل المداير اعتباراً من تاريخ توقيفه.	١) قضاة الكثرة يده من العمل من قبل الجهة المختصة لمقر في ان يتقاضى نصف راتبه مع كامل المداير التي يتعاضد فراد بتفادي تقييده وإقام تسفير الاجراءات المتخذة من فرض عقوبة الحبس أو اللجوء فيجوز له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل المداير التي تسحبها عليه مدة توقيفه إلى أن يصدر قرار بتفادي تقييده وإقام تسفير الاجراءات المتخذة من فرض عقوبة الحبس أو اللجوء فيجوز له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل المداير اعتباراً من تاريخ توقيفه.
	ب) اما اذا كانت الهيئة الموقوفة سببها التورط او السرقة او الاختلاس او سوء الاتيان او الرشوة او الخيانة او اعلان التجسس او أية جريمة أخرى تخلة باني الدولة الداخلي او الخارجي سواء اكانت اثممة اصلية او بالاشارة انه تله الحق في ان يتقاضى راتبه و (خمس) حلاواته مع كامل حلاوة غلاء معيشة المدة إلى ان يصدر قرار بتفادي تقييده وإقام تسفير الاجراءات	ب) اما اذا كانت الهيئة المكروه يده من اجهاب من العمل صلت بالتورط او السرقة او الاختلاس او سوء الاتيان او الرشوة او الخيانة او اعلان التجسس او أية جريمة أخرى تخلة باني الدولة الداخلي او الخارجي سواء اكانت اثممة اصلية ام بالاشارة انه

أحكام اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/٧/٥ بطلب (١).	المادة (١٢٥) من القانون الأصلي ويتعاضد منه ما يلي :- (١) القضاة المستعظم الذي صدر امر بترقيقه في السجن أو في مكان التوقيف في أية وحدة عسكرية لم يقر في أن يتقاضى (مصفى) راتبه مع نصف المداير وكامل مصلاوة غلاء المعيشة التي تسحبها عليه مدة توقيفه إلى أن يصدر قرار بتفادي تقييده وإقام تسفير الاجراءات المتخذة من فرض عقوبة الحبس أو اللجوء فيجوز له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل المداير اعتباراً من تاريخ توقيفه.	هـ الحق ان يتقاضى خمس راتبه مع كامل حلاوات غلاء المعيشة فقط . ١) القضاة (١٢٥) : ينبغي رتب من حكم عليه بالترك او اللجوء ابتداء من التاريخ الذي يصبح في الحكم بما جاء به من القضاة الحكم قد سبق ان حكمت يده من العمل في هذه الحالة يتعاضد راتبه مع الحلاوات من تاريخ كس يده من العمل الا انه لا يطلب ان اللجوء والتورط أي جزء من الراتب او الحلاوات الا انه لا يطلب منه ان يرد أي جزء من الراتب او الحلاوات التي تتقاضاها خلال مدة توقيفه بموجب المادة (١٢٥) من القانون الأصلي .

مكونة منة الفصل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٥ لينس (١)

أحكام اللجنة القانونية
جلس النواب

المادة ١٠٠٠ من الدستور
المادة ١٠٠٠ من الدستور

المادة ١٠٠٠ من الدستور

بما يلي ما جاء في المادة (١٣١) من القانون الأصلي والمعدل:

لا يجوز أن يكون من المكونة بالعدل أي سبب كان كل ضابط أو
(١) من مادة المادة ١٣١ من القانون الأصلي والمعدل
سبباً مستنداً إلى أي شيء من القوانين واللائحة المعمول بها
أو من حيث يقتضيه أو هو يجب تصحيح من القانون العام أو من حيث
سبب ما جاء في المادة (١٣١).

لا يجوز أن يكون من المكونة بالعدل أي سبب كان كل ضابط أو
سبباً مستنداً إلى أي شيء من القوانين واللائحة المعمول بها
أو من حيث يقتضيه أو هو يجب تصحيح من القانون العام أو من حيث
سبب ما جاء في المادة (١٣١).

الاسباب الموجبة

اقتضت الضرورة إعادة النظر في بعض نصوص
قانون خدمة الضباط رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ . إذ أنه
وبنتيجة التطبيق العملي لمواد القانون بسرتت بعض
العقبات التي تحول دون تحقيق احتياجات القوات
للمسلحة فيما تصبو اليه في حيث سيرها نحو الافضل
وعما يعود عليها بالفائدة والنفع العام ومن مثل ما لجأت
اليه الحاجة بما يساهم بتطور الخدمات المختلفة في القوات
للمسلحة استخدام الأطباء الاختصاصيين وغيرهم من
القنيين من حملة الشهادات الجامعية كالصيداولة
والهندسين واصحاب المهن الاخرى . وكذلك إيجاد
مركز قانوني لتكثيف وضع الضباط في حالة اتخاذ
اجراءات قضائية بحقه وانتسابه للعمل خارج السلك
العسكري او الحاقه في دورة عسكرية سواء كان ذلك
في المعاهد العسكرية المحلية او في الخارج ، ويسان
الاصولب الواجب الاتباع في ممارسة حق التنظيم
لتغطية متطلبات القوات المسلحة فيما يتعلق بحراسة
اموال الجيش . ورعاية وكفاءة العاملين فيه .
وتحقيقاً لهذه الغايات وضع مشروع التعديل
المرفق .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤
قانون معدل لقانون خدمة الضباط
في القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية
لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع قانون خدمة الضباط في
القوات المسلحة الأردنية رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦
المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وقانون واحد يعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في الفقرة (٤) من
المادة (١٣) ب) من القانون الأصلي ويستعاض عنه
بما يلي :

() ان لا يقل طوله عن ١٦٥ سم باستثناء الأطباء
والصيادلة والمهندسين وحملة الشهادات الجامعية ممن
تحتاج القوات المسلحة الأردنية لخبراتهم على ان لا يقل
طول هؤلاء عن ١٦٠ سم وان يكون الوزن ونقلاً
لا تفره الاجان الطبية المختصة مع مراعاة السن والطول

المادة ٣ - تعدل المادة (٦٣) من القانون
الأصلي بإضافة الجملة التالية الى اخر الفقرة (أ) منها .
() وان تدفع "بلغة التي ينتدب اليها" رواتب
وعلاوات الضباط المتدرب طيلة مدة انتدابها .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة
(٨١) من القانون الأصلي ويبادر رقم الفقرة التي تاليا
تحت رقم (ب) .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في الفقرة (أ) من
المادة (٣١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه
بما يلي :

١ - اذا كان الضابط قد استقال بناء على طلبه
فيما دلى رتبته وراتبه السابقين باستثناء الأطباء الذين
يحصلون على مؤهلات علمية في مجالات التخصص
ضمن مهنتهم حيث تعطى لهم الرتب التي يستحقونها
طبقاً لنظام استخدام وعلاوات الأطباء والصيادلة
رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ او اي تشريع يمل بحل محله حسب
مؤهلاتهم التي يحملونها على ان تعتبر اقدمية الضباط
من تاريخ اعادته للخدمة .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٥) من
القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

مكوناً منه الأصلي

١ - ضد الضابط أو المستخدم الذي صدر أمر بتوقيفه في السجن أو في مكان التوقيف في أية وحدة عسكرية الحق في أن تقاضى (نصف) راتبه نسف نصف العلاوات وكامل علاوات غلاء المعيشة التي يستحقها طيلة مدة توقيفه إلى أن يصدر قرار نهائي بشأن قضيته وإذا لم تسفر الإجراءات المتخذة بحقه عن فرض عقوبة الحبس أو الطرد فيحق له أن يقاضى كامل راتبه مع كامل العلاوات اعتباراً من تاريخ توقيفه .

ب - أما إذا كانت التهمة الموقوف بسببها التزوير أو السرقة أو الاختلاس أو سوء الائتمان أو الرشوة أو الخيانة أو أعمال التجسس أو أية جريمة أخرى غيلة بل من الدولة الداخلي أو الخارجي سواء أكانت التهمة أصلية أم بالاشتراك فله الحق في أن يقاضى (خمس) راتبه و (خمس) علاواته مع كامل علاوة غلاء معيشة العائلة إلى أن يصدر قرار نهائي بشأن قضيته وإذا لم تسفر الإجراءات المتخذة بحقه عن فرض عقوبة الحبس أو الطرد فيحق له أن يقاضى كامل راتبه مع كامل العلاوات اعتباراً من تاريخ توقيفه .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

(يتقطع راتب كل من حكم عليه بالطرد من الخدمة إعداماً من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائياً وإذا كان الضابط أو المستخدم المحكوم قد سبق أن أوقف في السجن أو في مكان التوقيف في الوحدة في هذه الحالة يتقطع راتبه وعلاواته من تاريخ توقيفه لا أنه لا يطلب منه أن يرد أي جزء من الراتب أو العلاوات التي تقاضاها خلال مدة توقيفه بموجب المادة (١٣٥) من القانون الأصلي) .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

(يمنع من مغادرة المملكة لأي سبب كان كل ضابط أو مستخدم استندت إليه أية تهمة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها ما لم يبت بقضيته أو بموجب تصريح من القائد العام أو من ينييه حسب ما يراه مناسباً) .

- ٢ -

الاستاذ جمو نائب عمان

معالي الرئيس

اعتقد ان هناك اجحافاً يقع على الموظفين فيما اذا مدت الخدمة بالشكل المطلوب الى عشرين سنة اقترح ان يستغل هذا الاستثناء بالتعديل الى المادة ١٩ الا في حالة الوفاة او العاهة الدائمة الماتمة من مزاولته العمل او ان يبلغ السن فيستحق التقاعد هو او ورثته اذا كان قد اكمل خمسة عشر سنة .

السيد معمر نائب اوبد

لما لصوص اخرى ، عشرة سنين وليس خمسة عشر سنة ، الورثة عند الوفاة تاحد تقاعد .

السيد العظم نائب معسان

كمادي في عرض الجوانب المشرفة في اي موضوع والجوانب غير المشرفة ، ارى ان القانون اشتمل على جانبين حيزين ارتاح للناس لما :

الجانب الاول تخصيص مدة خمسة عشر سنة للمرأة فذلك جليد حيث تنفرد لامومتها والثاني تقسيم رواتب مسندة التقاعد على ٨٠ سنة بدلاً من ستين ، في هذا الموقف ارى ان هناك نظريتين في هذا القانون ، الاولى مسا اثار اليها فضيلة الاخ

الكرام والنظر الى الرجل او الانسان الذي يبلغ تسعة عشر سنة و ٢٩ يوم وكلما ساعة هذا يمكن أن يخرج دون ان يتال تقاعد اذا بلغ سن التقاعد غارى ان

الاستاذ جمو نائب عمان

النقرة - أ - ان هذه المادة واضحة تقول : مكللا عشرين سنة والموظنة مكللة خمسة عشر

سنة خدمة مقبولة للتقاعد . اذا لم يكن اي منها قد اكل هذه المدة وكانت خدمة خمسة سنين او اكثر اعطى مكافأة ، هذه واضحة . فمن يريد ان نجيب المواطنين هذا الحيز .

السيد المقر

يا سيدي الواقع التعديل كما هو وارد في القانون وكما درسته اللجنة القانونية يتفق بنقطتين . النقطة الاولى . كان يجوز لجلس الوزراء ان يقرر احالة

الكرام والنظر الى الرجل او الانسان الذي يبلغ تسعة عشر سنة و ٢٩ يوم وكلما ساعة هذا يمكن أن يخرج دون ان يتال تقاعد اذا بلغ سن التقاعد غارى ان

نقطة ثانية ارى ان تقوم الحكومة بدراسة امكانية ان يشمل هذا القانون المتقاعدين فيما بعد لانهم مواطنون وعلى الحكومة حق رعايتهم كسائر المواطنين القاعين في خدمتها وشكراً .

السيد القضاة نائب صجلون

في الواقع ان عادة انتصرت على زيادة المادة ونسبة القسمة اما فيما يتعلق بالنسب بلغ السن فيقت



مجلس النواب

الموظف اذا اكمل خمسة عشر عاماً . جرى تعديل عن هذه المادة بحيث مدت المدة الى عشرين عاماً بدلاً من خمسة عشر . وبقيت بالنسبة للموظفة خمسة عشر عاماً .

التعديل الآخر ، لا كان ينسأل الموظف كان يقسم على ٦٠٠ مادة الآن بمجالس الوزراء عدل هذا على اساس عندما يحال الموظف على التقاعد يقسم على ٤٨٠ وهذا فيه ، حتى العدالة .

اما بالنسبة لباقى احكام القانون المطبقة وبالنسبة للامر الذي اشار به الاخ يوسف وابدت فيه بالنسبة لمن بلغ عشرين سنة او اقل وكان بلغ الستين فهذا حكمه مضمون بالقانون القائم .

الاستاذ جمو نائب عمان

الواقع ، كل مواطن موظف او غير موظف



رياض بك .

السيد الرئيس

واضحة يا اخي . يعطى مكافأة .

الاستاذ جمو نائب عمان

لا يحرم من التقاعد . اذا سمحت المادة واضحة .

السيد المقرر

يشكر الحكومة على هذا التعديل بالنسبة لنسبة التقسيم وكذلك تؤيد تعديل من ١٥ سنة الى ٢٠ سنة ولكن الاقتراح هو ان لا يضيع الموظف في حالة الوفاة الموظف يتوفى ويترك خلفه اسمه فاذا لم يكمل العشرين عاماً فبإعارة تقاعده وكذلك موظف يعصاب بمعاودة دائمة لا يستطيع معها ان يستمر في وظيفته ولم يكن قد اكمل العشرين عاماً فيكون خدم تسعة عشر سنة ثم اصيب بمعاودة واضطر ان يترك العمل . يحرم من التقاعد .



السيد الرئيس

دولة الرئيس يريد ان يتكلم .

الاستاذ جمو نائب عمان

انا ما زلت انكم بعد ان انتهى يتكلم دولة الرئيس .

نحن بهذه العقيلة نفع حق كثيرين من الموظفين وهؤلاء اخواننا وابنائنا وعلى الاخضر مواطنون لهم حق الحياة الكريمة لذا اقر هذا القانون وبهذه الصيغة يضيع حق الكثيرين من ابنائنا واخواننا . ولذلك ارجو ان تدخل هذا الاستثناء حتى لا يضيع هذا الحق ، انا اقدم رأيي واقتراحي والكلمة للمجلس .

السيد الدكتور نائب اربد

الذي عناه معجزة الاستاذ هو موظف لمدة اقل

السيد المقلح نائب عمان

الحكومة ان تحيل الموظف على التقاعد رفعت المدة من ١٥ الى ٢٠ سنة بمعنى انها عدلت من احالته على ١٥ ورفعت الاحالة الى ٢٠ .

الثانية لمنفعة الموظف وهي تقسم للمدة على ٤٨٠ ، لكن من حيث الموضوع لا يجوز للجنة القانونية او المجلس ان يتطرق الى مواضيع خلاف ما هو موضوع للمادة المعروضة .

ولذلك من له شيء حول قانون التقاعد يتقدم باقتراح حسب النظام وحسب الدستور .

الاستاذ جمو نائب عمان

يا معالي الرئيس ،

الواقع هذه نقطة مهمة جداً . وغداً مستمعون الصيحات ، ولا اريد ان اقول الكلمات ، هذا القانون .

هكذا من الأصل

من عشرين سنة توفي . ما هي للماملة التي يتعامل بها ، هل يحال على التقاعد ام يعطى تمويهاً ، ما بلغ الستين ولكن دون العشرين .

السيد رئيس الوزراء

سيدى الرئيس

على ما يبدو سماحة الاستاذ غير مطلع على تفاصيل قانون التقاعد المعمول به ، القانون الحالي يغني جميع النقاط التي اثارها . مثلاً الآن للموظف يحال على التقاعد الموظف او يجوز احواله على التقاعد بعد خمسة عشر سنة خدمة ، في حالة وفاته قبل ١٥ سنة خدمة يعطى تقاعد كامل ، هكذا موجود الآن في نص القانون ، قانون التقاعد الحالي .

السيد معمر نائب اريد

اذا تم عشرة سنوات خدمة

السيد رئيس الوزراء

اذا تم عشرة سنوات خدمة وتبقى قبل ان

يكمل مدة الخمسة عشر سنة فيعطى تقاعده كاملاً . ثانياً هناك مواد تنطلي ما تفضل عند سماحة الاستاذ مما يتعلق بالمعولية والمهات وايضاً تعطيه ، الحكومة ولم تعرض الى القانون الحالي ولم تلغ من مواد او تعدلها ، عدلت فقط المادتين اللتين تفضل واثار اليها معالي مقرر اللجنة القانونية من ناحية زيادة نسبة تقاعد الموظف بتقسيم عائلاته على ٤٨٠ مقابل زيادة الخدمة خمسة سنوات اخرى . فيما يتعلق بالسدد الاخرى في حالة الوفاة او المعولية او المعاشية فهذه مغطاة بالقانون الحالي وبامكانكم الاطلاع عليها وللكل النقاط موجودة .

الاستاذ جمو نائب عمان

كلمة أخيرة : في الواقع انا مطلع على قانون التقاعد وانا دارس اصول التشريع وانا اعلم بأن المادة تفسر المادة وأن المادة المحملة تلغي كل ما جاء بالمواد السابقة . هذه المادة حصرت من يستحق المكافأة ولم



الواقع ما اشار اليه معالي رئيس اللجنة القانونية ، نحن ننفرد بدستور وقانون ونظام . اذا في هناك ، من البحث حضوراً للتعديل الذي تقدمت به الحكومة بالنسبة للمواد التي هي امامنا بمشروع القانون في البحث امامنا فاذا هناك ايسة امور يريد ان يثيرها اي اخ من الاخوان بالنسبة لقانون التقاعد المبني القائم فيستطيع ان يقدم ضمن احكام القانون والنظام .

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المبني .

هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالضمانة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المرفق .

يستحق التقاعد فاذا كان هناك قانون كما ذكر وانما مطلع اذن ما حاجتنا الى ان نورد هذه الجملة وكانت خدمته خمس سنين او اكثر اعطي مكافأة اذن فلنطلب هذه الجملة وليبقى القانون وما ادخل عليه من تعديل . وبذلك يأمن الموظف على مستقبله .

السيد ارشيد نائب جنين

اذا اراد الاخ عبد الباقى نجمو ان يعدل ليقتراح

اقتراحاً ورسله للحكومة .

الاستاذ جمو نائب عمان

لا يا اخي مش شغل .

السيد ارشيد نائب جنين

نحن يبحث تعديل جاء لصالح الموظف .

السيد المقرر

مكتبة عبد الله

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٥
البند (٢).

المادة ١٥	المادة ١٥
المادة ١٥ - نفس المادة ١٥	المادة ١٥ - نفس المادة ١٥
يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر إحالة أي موظف على التقاعد إذا أكل خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد.	يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر إحالة أي موظف على التقاعد إذا أكل خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد.
نفس البند (١) من المادة ١٧	نفس البند (١) من المادة ١٧
مع مراعاة أحكام المادة السابعة والعشرين من هذا القانون يجوز علا على التقاعد حكماً، الموظف الذي يشيخه بغير استقالة أو فقد الوظيفة إذا كان مكثراً خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد وما إذا لم يكن مكثراً خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد أو أكل خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد.	مع مراعاة أحكام المادة السابعة والعشرين من هذا القانون يجوز علا على التقاعد حكماً، الموظف الذي يشيخه بغير استقالة أو فقد الوظيفة إذا كان مكثراً خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد وما إذا لم يكن مكثراً خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد أو أكل خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد.
نفس المادة (١٩)	نفس المادة (١٩)
نفس المادة (١٩)	نفس المادة (١٩)

لمحولات مجلس النواب عن مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٤

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني

١ - تقدمت فئات كبيرة من الموظفين تطلب مساواتها بغيرها من أجهزة الدولة فيما يتعلق بموضوع معادلة التقاعد بحيث تقسم معادلة التقاعد على (٤٨٠) بدلاً من (٦٠٠) وذلك بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية.

٢ - نتيجة للدراسة التي أجريتها الأجهزة الفنية المختصة فقد تبين ما يلي :-

أ - بلغ مجموع عدد الموظفين المدنيين الحاليين على التقاعد لغاية ١٢/٣١/٧٣ (٣٤٦٥) موظفاً وتبلغ نفقات التقاعد السنوية هؤلاء (٦٨٧٠٠٠) دينار.

ب - بلغ معدل إحالات الموظفين على التقاعد خلال السنوات العشر الأخيرة (١٨٠٠) موظفاً سنوياً وكانت في حدها الأدنى (٩١) إحالة وفي حدها الأقصى (٣٢٥) إحالة.

ج - تقدر الزيادة في كلفة التقاعد إذا ما تم تقسيم معادلة التقاعد على (٤٨٠) بدلاً من (٦٠٠) خلال السنوات العشر القادمة بمبلغ (٣٣٠٠٠٠) دينار في حالة إحالة (٣٠٠) موظف سنوياً على التقاعد وبمبلغ (١٦٣٠٠٠) دينار في حال إحالة (٢٠٠) موظف سنوياً.

٣ - نتيجة للدراسة المشار إليها ومن أجل تحسين دخل الموظف المدني للتقاعد ومساواته بأجهزة الدولة الأخرى وحيث أن الكلفة التي ستحملها الخزينة معقولة فقد قررت الحكومة الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لتحقيق هذا الهدف.

٤ - كذلك ربطت الحكومة بين موضوع تحسين راتب التقاعد وبين موضوع تحديد المدة التي تجوز للحكومة إحالة الموظف على التقاعد فرفعتها من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة والمهدف من هذا التعديل عدم إحالة الموظف على التقاعد وهو في سن الشباب المبكر وللإستفادة من الخبرات التي يكون قد اكتسبها على أكل وجه ممكن. وقد استثنى مشروع القانون الموظفين مراعاة لظروفهم.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤
قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٥ :

يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر إحالة الموظف على التقاعد إذا أكل خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد.

المادة ٣ - تعدل المادة (١٧) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

مكة حنة الأصلي

المادة ١٧ :

١ - مع مراعاة أحكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون يعتبر محالاً على التقاعد حكماً الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة أو فقد الوظيفة إذا كان مكلاً عشرين سنة والموظفة إذا كانت مكلسة خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد وإذا لم يكن أي منها قد أكمل هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين أو أكثر اعطي مكافأة .

المادة ٤ - تعدل المادة ١٩ من القانون الأصلي بالاستعاضة عن كلمة (ستالة) الواردة فيها بعبارة (اربعماية وخمسين) .

السيد الجازي نائب بدو الجنب
سؤال في الموضوع يا معالي الرئيس .

السيد الرئيس
بعد الانتهاء من القانون لا يجوز البحث فيه .

- ٣ -

والآن القانون المؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية .

السيد المقرر : معالي الرئيس

هنا اعيد النظر بقرار اللجنة واتفق على ان تبقى المادة الخامسة وشطب كلمة « استيراد » فقط .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا القانون بالشكل الذي اقرته اللجنة مع التعديل الاخير الذي ذكره معالي المقرر ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المرفق » .

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	مجلس النواب	مجلس النواب
المادة ١٧ - ١ : مع مراعاة أحكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون يعتبر محالاً على التقاعد حكماً الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة أو فقد الوظيفة إذا كان مكلاً عشرين سنة والموظفة إذا كانت مكلسة خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد وإذا لم يكن أي منها قد أكمل هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين أو أكثر اعطي مكافأة .	المادة ١٧ - ١ : مع مراعاة أحكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون يعتبر محالاً على التقاعد حكماً الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة أو فقد الوظيفة إذا كان مكلاً عشرين سنة والموظفة إذا كانت مكلسة خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد وإذا لم يكن أي منها قد أكمل هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين أو أكثر اعطي مكافأة .	المادة ١٧ - ١ : مع مراعاة أحكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون يعتبر محالاً على التقاعد حكماً الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة أو فقد الوظيفة إذا كان مكلاً عشرين سنة والموظفة إذا كانت مكلسة خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد وإذا لم يكن أي منها قد أكمل هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين أو أكثر اعطي مكافأة .
المادة ٤ - تعدل المادة ١٩ من القانون الأصلي بالاستعاضة عن كلمة (ستالة) الواردة فيها بعبارة (اربعماية وخمسين) .	المادة ٤ - تعدل المادة ١٩ من القانون الأصلي بالاستعاضة عن كلمة (ستالة) الواردة فيها بعبارة (اربعماية وخمسين) .	المادة ٤ - تعدل المادة ١٩ من القانون الأصلي بالاستعاضة عن كلمة (ستالة) الواردة فيها بعبارة (اربعماية وخمسين) .
السيد الجازي نائب بدو الجنب سؤال في الموضوع يا معالي الرئيس .	السيد الرئيس بعد الانتهاء من القانون لا يجوز البحث فيه .	السيد الرئيس بعد الانتهاء من القانون لا يجوز البحث فيه .

مكتبة عبد الصمد

[illegible]

body in life

الأسباب الموجبة

لتعديل قانون المؤسسة الأردنية
لتسويق المنتجات الزراعية

لقد تبين من أعمال المؤسسة في العامين الماضيين أنها لم تساهم إلى حد كبير في حل المشاكل التسويقية بشكل يتناسب مع ما كان من الممكن أن تقوم به حسب صلاحياتها وواجباتها ، وكان ذلك لأسباب عدة من أهمها :-

- ١ - التركيب غير المتكافئ والتناقض في مصالح أعضاء مجلس إدارتها .
- ٢ - ضعف الصلاحيات التي كسنت تعطي لمديرها لتنفيذ أعمالها .
- ٣ - عدم توفير الجهاز الفني والإداري الضروري لتنفيذ أهدافها .
- ٤ - عدم وضوح الغايات أو الخطة التي تميل المؤسسة من خلالها .

٥ - عدم توفر الأموال اللازمة لها .
نظراً لأهم المسؤوليين في السدولة في تنشيط وتقوية أعمال المؤسسة . وإعادة تنظيمها فنيا وإداريا وإسناد صلاحيات واسعة لها لتساهم بشكل أفضل في حل مشاكل التسويق لخدمة المزارع والمستهلك فإنه وجد بأن هذا التوسع في العمل والصلاحيات ليس يتحقق بالشكل الفعال إلا بتعديل القانون رقم ٣٦ لعام ١٩٧٢ ليتناسب مع صلاحياتها الجديدة .

٦ - أن مؤتم رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٣
قانون تعديل قانون المؤسسة الأردنية
لتسويق المنتجات الزراعية

المادة ١ - يسن هذا القانون المؤقت (قانون

معدل لقانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرتين (أ، ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

أ - تطوير أساليب التسويق وتخفيض تكاليفها بحيث يؤدي إلى زيادة دخل المنتجين .

ب - توفير المنتجات الزراعية بأسعار معتدلة وبمستوى يتناسب مع الحاجيات الغذائية للمستهلكين .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٤ :

تتمتع المؤسسة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بسله الضفة أن تتأجر وتشتري وتمتلك وتصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة وأن تصاقد وأن تقاضي وتقاضي وتنتب عنها في الاجراءات القضائية للتأليب العام ولها أن توكل عنها أي عياد كوكيل عام أو خاص .

المادة ٤ - تعدل المادة (٦) من القانون الأصلي بإضافة الفقرات التالية إليها :

ز - توجية الانتاج وتنظيمه بالتعاون مع أجهزة وزارة الزراعة لتوفير حاجيات الأسواق الداخلية ومطلبات الأسواق الخارجية .
ح - إجراء التجارب والملاحظات التسويقية

- ١ - ممثل عن وزارة الزراعة :
- ٢ - ممثل عن مؤسسة الأراض الزراعية .
- ٣ - ممثل عن دائرة البحث والإرشاد الزراعي / وزارة الزراعة .
- ٤ - ممثل عن دائرة التموين .
- ٥ - ممثل عن المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية .
- ٦ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني .
- ٧ - ممثل عن المنظمة التعاونية .

٨ - أربعة أعضاء آخرين من القطاع الخاص يمينهم مجلس الوزراء بتشيب من وزير الزراعة :

٢ ٨ ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٥)

السيد المقرر :

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/٢/٥ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض الملقح وحضر اصحاب المجالس المعروفة والفضيلة السادة : المقرر سليمان القضاة ، والأعضاء : بشارة غصيب ، سبأ العكشة ، سامي جوده ، يعقوب معمر ، خالد الحاج حسن ، أميل الغوري ، عبد الباقي جمو ، ماهر أرهيف .

ونظرت بالقانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣ قانون بنك الإسكان الحال عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله معديلاً بالصيغة المؤقتة :

بقصد تكثيف الانتاج بما يتناسب ومتطلبات الأسواق الخارجية ولزيادة التصدير .

ط - وضع سياسة تسويقية عامة وواضحة للاستيراد والتصدير وتنظيم تصريف المنتجات الزراعية وترويجها حسب المواصفات المطلوبة للأسواق الخارجية وتحديد اصناف وكميات المنتجات الزراعية المسموح بتصديرها أو استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد .

ي - وضع مواصفات مناسبة للمنتجات الزراعية لأغراض التصدير والسوق المحلي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني بهذا الخصوص .
ك - إنشاء مصانع المعبوات الفارغة أو المساهمة بذلك مع القطاعين العام والخاص لتوفيرها للمنتجين بأسعار معتدلة ووفق مواصفات مناسبة من حيث شكلها وحجمها ونوعها بحيث تلائم الأسواق الداخلية والعربية والأجنبية .

ل - إقامة أسواق الجملة المركزية أو الفرعية ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد وشروطها الفنية خارج مناطق البلديات .

المادة ٥ - تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية بعد كلمة (للمناسبة) الواردة فيها :

(تصدير المنتجات الزراعية و)

المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٥ :

يسأل إدارة شؤون المؤسسة مجلس إدارة برئاسة وزير الزراعة وعضوية :

مجلس إدارة المؤسسة

وبالنسبة للقانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون بنك الاسكان فقد قررت اللجنة رفضه لادخال ماورد فيه في صلب القانون الموحد .
وقضي المجلس الكرم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد العظم نائب معان :

كنت قد تحدثت أكثر من مرة حول مشاوير الاسكان في هذا البلاد لتصبح مشاريع صالحة شرعية بعيدة كل البعد عن المعاملات الربوية المحرمة .
ذلك ان مؤسسة الاسكان يمكنها تقديم الابنية والشقق السكنية للمواطنين بأثمان تحددها وفق مستوى البيت والشقة المباعة فتدفع ثمنها الفاء وتبقيها المؤسسة بالف وخسارة دينار ويكون الفرق ربحاً حلالاً لم يحرمه الاسلام .

امسا الاسلوب الربوي القائم في المؤسسة فهو ما ارى ان تبعد عنه وتستطيع بغيره ان تحقق ارباحاً كبيرة وتنافه احلها الله الذي حرم الربا وهو الذي يقول (واحل الله البيع وحرم الربا) .

امل ان يوضع هذا الرأي موضع الدراسة للخروج بقانون يبيع وشراء في مؤسسة الاسكان لايربطها بالربا والروح الربوية ادنى رابطة وشكراً

السيد المقرر :

الواقع هذا القانون ليس له علاقة بمؤسسة

الاسكان هو انشاء بنك اسكان لغايات تسهيل الذين يقومون بمشاريع ، ليس نفس الفكرة ارجوك ، سواء كان لمؤسسات عامة او جمعيات تعاونية او حتى على مستوى افراد فذلك هذا الموضوع الذي تفضلت فيه في الواقع ليس له علاقة بالقانون بالذات .

السيد العظم نائب معان : لا

السيد المقرر :

لا يا سيدي ، اذا سمحت انا ارجو من الاخ يوسف اذا له ، اذا لك اي اعتراض او اي وجهة نظر بالنسبة لاية مادة من مواد هذا القانون فنحن على استعداد للنقاش فيها ، اما الموضوع العام الذي تطرقت له لا علاقة له بالقانون .

السيد العظم نائب معان

ان اقصد الروح الشاملة ايها وردت

السيد المقرر

انتهى ، خالص .

١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٧٣ قانون بنك الاسكان ، هل يوافق المجلس على قبوله بالصيغة التي اقترحتها اللجنة ؟

الجميع : موافقون

وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي شيرت فيها الى مجلس الاعيان الموقر

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون بنك الاسكان

الفصل الاول

تعريف واحكام عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون للتكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الملكية	الملكية الأردنية الهاشمية
الحكومة	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
البنك	بنك الاسكان المؤسس بمقتضى هذا القانون
المجلس	مجلس ادارة البنك
المدير العام	مدير عام البنك
الهيئة العامة	الهيئة العامة للمساهمين في رأس مال البنك
المضمو	اي عضو من أعضاء المجلس
للقترض	مؤسسات الاسكان وجمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان وجمعيات الادخار والتسليف للاغراض الاسكانية والافراد وتجارات وشركات البناء الاستثنائية السكني والشركات والمؤسسات الاخرى التي تهدف الى توفير وحدات سكنية لموظفيها ومستغنيها والمصانع والمعامل التي تنتج مستلزمات البناء من حصلوا على قروض او تسهيلات ائتمانية من البنك .
المشروع السكني	مشروع انشاء او اكمال او توسيع المباني السكنية او مشروع شراء المساكن الجاهزة او على الهيكل واكتمالها وكذلك مشاريع تجهيز الاراضي وتزويدها بالمرافق الضرورية لاعتمادها كمباني سكنية .

مكونة من الفصل

المادة ٣ - أ) يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى (بنك الاسكان) كشركة مساهمة عامة محدودة ويمارس جميع الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون او في اية أنظمة تصدر بمقتضاه.

ب) يعتبر البنك شخصاً معنوياً ذا استقلال مالي وإداري ويتمتع بكافة الحقوق ويصرف بالشكل الذي يراه مناسباً في نطاق احكام هذا القانون والأنظمة واللوائح الداخلية والقرارات والتعليقات الصادرة بمقتضاه وفي نطاق القوانين والأنظمة الأخرى النافذة في المملكة.

ج) البنك ان يقاضي ويقاضى بشخصيته المعنوية المستقلة وان ينسب عنه النائب العام او اي موظف من موظفيه او اي عام او اي شخص آخر في الاجراءات القانونية والقضائية واية اجراءات اخرى.

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للبنك في عمان وله ان ينشيء فروعاً او مكاتب في المملكة وان يمين الوكلاء والمراسلين في داخل المملكة وخارجها.

المادة ٥ - تسري على البنك احكام قانون الشركات المعمول به في المملكة الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاه.

الفصل الثاني

اغراض البنك

المادة ٦ - يهدف البنك الى دعم الحركة العمرانية السكنية في المملكة وفق الاحتياجات السكنية العامة للمواطنين والخطط الاستراتيجية العامة للحكومة ويعمل بصورة خاصة على تحقيق الاهداف التالية :-

أ) تنشيط بناء دور السكن والمنشآت السكنية او اكملها او توسيعها.

ب) تشجيع الادخار السكني بمختلف السبل والوسائل الممكنة.

ج) تشجيع انشاء وتأسيس جمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان وجميعيات الادخار والتسليف للاغراض السكنية.

د) تشجيع وضع مواصفات ومعايير تقنية وموحدة للابنية السكنية ومستلزماتها بهدف خلق صناعة المبتكرات الجاهزة والوحدة للمباني السكنية لتخفيض تكلفتها.

هـ) تشجيع انشاء مصانع ومعامل التاج مستلزمات البناء.

المادة ٧ - يقرم البنك بكافة الاعمال التي تمكنه من تحقيق اغراضه وحل الامور ما يلي :-

أ) تقديم القروض والسلف لخلق الأجيال ولتدعيم اقتصادها خمسة عشر عاماً وذلك لتمويل المشاريع السكنية ومعامل إنتاج مستلزمات البناء.

ب) خصم الكياليات والاسناد الناتجة عن عمليات بيع المساكن بالتقسيط شريطة التأكد من استخدام صافي قيمة الخصم في تمويل مشاريع سكنية.

ج) قبول الودائع على اختلاف انواعها بفائدة وبدون فائدة.

د) العمل على اجتذاب رأس المال العربي والاجنبي للمساهمة في تمويل الحركة العمرانية في المملكة.

هـ) القيام بمختلف العمليات المصرفية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتحقيق اغراضه واية اعمال مصرفية اخرى يكلفه بها مجلس ادارة البنك المركزي الاردني بصورة مؤقتة ولتدعة محدودة.

و) تبني اية وسائل او تدابير يقرها المجلس لتحقيق غايات البنك واغراضه شريطة انسجامها مع احكام هذا القانون واية أنظمة او لوائح داخلية او قرارات او تعليمات صادرة بمقتضاه.

الفصل الثالث

رأس مال البنك ومصادر تمويله

المادة ٨ - رأس مال البنك المصرح به (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار مقسومة على (١٠٠٠٠٠٠٠٠) سهم قيمة كل منها دينار.

وتقسم الاسهم الى نوعين :-

أ) ١١ اسهم عادية عددها (٢٠٠٠٠٠٠) تساهم بها الحكومة.

٢ اسهم عادية عددها (٢٠٠٠٠٠٠) يساهم بها البنك المركزي الاردني.

ب) ١٢ اسهم ممتازة عددها (٦٠٠٠٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص.

المادة ٩ - أ) يضاعف رأس مال البنك خلال موعد لا يتجاوز سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون على ان تصح المساهمة كما يلي :-

١ اسهم عادية عددها (٥٠٠٠٠٠٠) تساهم بها الحكومة.

٢ اسهم عادية عددها (٥٠٠٠٠٠٠) يساهم بها البنك المركزي الاردني.

٣ اسهم ممتازة عددها (١٠٠٠٠٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص.

ب) يحدد المجلس موعد وشروط تقبيل ما جاء في الفقرة (أ) اعلاه بعد التشاور مع وزير المالية وحافظ البنك المركزي الاردني.

المادة ١٠ - يجوز زيادة رأس مال المصرح به للبنك بعد مضاعفته على الوجه المبين في المادة (٩) اعلاه عن طريق زيادة اسهمه العادية أو الممتازة وفقاً لما يلي :-

أ) تراد الاسهم العادية بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس وتسري على هذه الزيادة لاحكام الخاصة بالاسهم العادية والارادة في هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاه.

مكتبة مجلس النواب

ب) تزداد الاسهم المتنازة بناء على توصية من المجلس ويقرر من الهيئة العامة في اجتماع عادي او غير عادي وبموافقة اكثرية الحضور على ان تسري على هذه الاسهم الاحكام الخاصة بالاسهم للمتنازة والواردة في هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاه ، وعلى ان يوافق مجلس الوزراء على هذه الزيادة .

المادة ١١ - يطرح المجلس اسهم البنك المتنازة للاكتتاب العام ويحدد شروط الاكتتاب ومواعيد تسديد قيمة الاسهم .

المادة ١٢ - للحكومة او البنك المركزي الاردني شراء الاسهم المتنازة في اية وقت يقرر من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس على ان تسري على هذه الاسهم بمجرد انتقالها الى ملكية الحكومة او البنك المركزي الاردني الاحكام الخاصة بالاسهم العادية والواردة في هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاه :

المادة ١٣ - تكون مصادر تمويل البنك كما يلي :-

- أ) رأس ماله المدفوع .
- ب) امواله الاحتياطية .
- ج) ما يصدره من سندات الاقتراض وشهادات الادخار والاستثمار .
- د) ما تخصصه الحكومة من اموال لدعم قدرات البنك المالية .
- هـ) ما يستلفه من البنك المركزي الاردني .
- و) ما يستلفه من البنوك الاخرى والمؤسسات المالية في الداخل والخارج .
- ز) الودائع المختلفة .
- ح) اية موارد مالية اخرى .

المادة ١٤ - تودع لدى البنك بصورة الزامية :-

- أ) اموال مؤسسات الاسكان .
- ب) اموال جمعيات الاسكان التعاونية .
- ج) القروض والمساعدات التي تحصل عليها الحكومة او مؤسساتها العامة لاجراض تنفيذ المشاريع السكنية او دعم الحركة العمرانية في المملكة .
- د) مبالغ التأمينات التقديرية والتأمينات المودعة لامر وزارة الاقتصاد الوطني بمقتضى احكام قانون مراقبة احوال التأمين رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ او اي قانون آخر يمل عليه .
- هـ) اموال ضابدين الاسكان في المؤسسات العامة والدوائر الحكومية .
- و) نسبة يحددها محافظ البنك المركزي الاردني من مجموع الموجودات النقدية الجاهزة والمائدة لكل من الجهات التالية :-

١ - صندوق توفير البريد :

٢ - صندوق الضمان الاجتماعي .

٣ - صناديق الادخار والتقاعد لدى المؤسسات العامة .

ز) اية اموال عائلة لاية جهة رسمية اخرى يقرر مجلس الوزراء ابداعها بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١٥ - تنتج الاموال المذكورة في الفقرة (و) من المادة (١٤) اعلاه فوائد بالمدلات الرأجحة في الملكية وفقا لقرارات المجلس بهذا الشأن .

المادة ١٦ - تعفى من ضريبي الدخل والخلفات الاجتماعية الاموال التالية :-

- أ) القوائد المدفوعة على الاموال المودعة لدى البنك .
- ب) القوائد المدفوعة على سندات الاقتراض من الجمهور .
- ج) الجوائز التي قد يمنحها البنك .
- د) ارباح البنك الموزعة وغير الموزعة .

المادة ١٧ - تضمن الحكومة ضمانة مطلقة التزامات البنك تجاه الغير .

الفصل الرابع

ضمانات القروض والتسهيلات الائتمانية

المادة ١٨ - أ) يجب ان تغطي بتأمينات عقارية او عينية كافية جميع القروض بمختلف آجالها .

ب) اضافة لما ورد في (أ) اعلاه يجوز للبنك طلب اية ضمانات تمييزية اخرى .

المادة ١٩ - خلافا لما ورد في المادة (١٨) السابقة يجوز للبنك ان يمنح القروض والتسهيلات الائتمانية لمؤسسة الاسكان لقاء واحد او اكثر من الضمانات التالية :-

- أ) الكفالات المقدمة من الحكومة .
- ب) تظهير الاسناد والكييالات الناجمة عن عمليات بيع وحدات سكنية بالتقسيط لامر البنك على تكون واقعة البيع معززة بالوثائق المؤيدة لها .
- ج) اية ضمانات عقارية او عينية يقبلها البنك .

المادة ٢٠ - تمنح تسهيلات خصم الكييالات والاسناد العقارية وفقا لما يلي

- أ) تظهير هذه الكييالات والاسناد لامر البنك

(ب) تحويل التأمين على العقارات الموضوعة ضماناً لهذه الكيـسالات والإسناد لأمر البنك على أن تعفى معاملات تحويل التأمين في هذه الحالات من أية رسوم تقاضاها الدوائر الحكومية المختصة سواء أكانت الرسوم واقعة على عاتق البنك أو على عاتق المستفيدين من تسهيلات الخصم ، وسواء كان التأمين عولاً من البنك أو إليه .

المادة ٢١ - يتأكد البنك من استخدام القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الاخرى الممنوحة في الأغراض التي منحت من أجلها وله اتباع الأساليب التي يراها مناسبة لتنفيذ ذلك .

المادة ٢٢ - ١ (البنك أن يؤمن لصالحه على حياة الأشخاص المستفيدين من قروضه وتسهيلاته الائتمانية طوال مدة القرض وذلك ضماناً لسداد حقوقه في حالة وفاة أي منهم وله تحصيل رسوم التأمين كلها أو بعضها من المقترضين بالطريقة التي يراها مناسبة .

(ب) للبنك أن يطالب بمقتضيه بإجراء التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

المادة ٢٣ - ١ (يطالب البنك بمقتضيه بإجراء التأمين على البناء الموضوع تأميناً للدين ضد أخطار الحريق والزلزال والأجرام وله أن يطالب بمقتضيه بإجراء التأمين ضد أخطار الحروب والفتن الداخلية أو أي منها

(ب) للبنك أن يقوم بإجراء التأمين المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة وإن يسود برسوم التأمين على المقرض .

(ج) تكون قيمة التأمين بمقدار قيمة القرض على الأقل .

المادة ٢٤ - كل من كفل مدنياً للبنك بأي نوع من أنواع القروض أو التسهيلات الائتمانية التي يقدمها يكون متضامناً ومتكافلاً مع الدين الأصلي في الوفاء بالدين ولو لم ينص صك الكفالة على ذلك صراحة .

الفصل الخامس

تنظيم البنك وإدارته

المادة ٢٥ - يقوم بتنظيم شؤون البنك وإدارة أعماله مجلس إدارة ومدير عام وجهاء تنفيذي من الموظفين .

المادة ٢٦ - ١ يتألف المجلس على الوجه التالي :-

- ١- المدير العام
- ٢- ممثل عن وزارة المالية
- ٣- ممثل عن البنك المركزي الأردني
- ٤- مدير عام مؤسسة الاسكان
- ٥- ممثلين اثنين عن حملة الاسهم الممتازة
- ٦- ممثل عن البنوك المرخصة

رئيساً للمجلس

عضواً في المجلس

عضواً في المجلس

عضواً في المجلس

عضوين في المجلس

عضواً في المجلس

(ب) بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) أعلاه يحق أن بلغت مساهمة ١٠ ٪ من قيمة الاسهم الممتازة أن يعين ممثلاً له عضواً دائماً في المجلس على أن لا يكون له حق الاشتراك في انتخاب اعضاء المجلس الآخرين من حملة الاسهم الممتازة وتسقط هذه العضوية إذا قلت المساهمة عن هذه النسبة .

المادة ٢٧- يجري تعيين ممثلي وزارة المالية والبنك المركزي الأردني والبنوك المرخصة في المجلس بقرار من وزير المالية ومحاظف البنك المركزي الأردني والبنك الممثل على التوالي في حالة غياب أي من الممثلين المذكورين لأي سبب من الأسباب يجري بنفس الطريقة انتخاب ممثل آخر ليتوب عنه في حضور الجلسات مدة غيابه .

المادة ٢٨- يجري تعيين ممثل البنوك المرخصة في المجلس حسب الترتيب التالي :-

(أ) تدرج أسماء البنوك العاملة في المملكة في قائمة حسب مقدار مساهمتها في رأس المال الأعلى فالأدنى باستثناء البنك الذي قد يمثل بالمجلس عملاً بأحكام المادة (٢٦) فقرة (ب) من هذا القانون و إذا تساوت مساهمة بتكتين أو أكثر فترتب الأسماء في الجدول وفقاً للحروف الأبجدية شريطة أن لا تقل مساهمة البنك في رأس المال عن (٢٥٠,٠٠٠) دينار .

(ب) يكون ممثل البنك المدرج اسمه في أعلى القائمة ممثلاً للبنوك المرخصة في المجلس ويصح الترتيب الدوري بعد ذلك في تعيين خلفه .

(ج) إذا نقصت مساهمة أي بنك عن (٢٥٠,٠٠٠) دينار في أي وقت تسقط عضويته ممثله وينتخب اسم البنك من القائمة .

(د) لا يشترك البنوك المسجلة في القائمة ولا حملة الاسهم العادية في انتخابات اعضاء المجلس الآخرين .

المادة ٢٩- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من المادة (٢٦) من هذا القانون والفقرة (د) من المادة السابقة ينتخب حملة الاسهم الممتازة ممثلهم ويشترط في ذلك أن لا تقل مساهمة أي مرشح عن (٥٠٠) دينار وتسقط العضوية إذا نقصت قيمة المساهمة خلال مدة العضوية عن هذا المبلغ .

المادة ٣٠- مدة عضوية ممثل حملة الاسهم الممتازة في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد باستثناء ممثل البنوك التجارية العاملة في المملكة المشار إليها في المادة (٢٨) فقرة (أ) من هذا القانون والذي تكون مسددة عضويته سنة واحدة .

المادة ٣١- يحل محل اعضاء المجلس كل من رئيس و اعضاء المجلس برافع (٢٥) ديناراً في الشهر .

المادة ٣٢- ١ ينتخب اعضاء المجلس من بينهم نائباً للرئيس ويتم الانتخاب بالمصوت على أصوات أكثرية اعضاء

(ب) يدعى المجلس للاستقادة مرة واحدة في الشهر على الأقل وذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي يؤيده ثلاثة من اعضاءه على الأقل .

مكتبة بنك الأردن

ج (يكون انعقاد المجلس قانونيا اذا حضرته الاكثريّة المطلقة للاعضاء شريطة ان يكون احدهم الرئيس او نائبه ويصدر قراره بالاكثريّة المطلقة لاصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

د (يعين المدير العام احد موظفي البنك سكرتيرا للمجلس يكون مسؤولا عن تدوين وقائع الجلسات كما يكون مسؤولا عن تدوين قرارات المجلس ويجب ان يوقعها اعضاء المجلس اللذين حضر والجلسة التي انحلت فيها هذه القرارات .

هـ (المجلس ان يسمح لراغبين او خبراء او مستشارين او موظفين بحضور اجتماعاته دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ٣٣- اذا فقد اي عضو من اعضاء المجلس عضويته لاي سبب من الاسباب قبل انتهاء مسدة عضويته فيعين شخص آخر في مكانه الشاغر حسب اجراءات التعيين الاولى اذا كان المضمون معنا اما اذا كان متخيا يمين المجلس خلفا له من بين المساهمين المؤهلين لاكمال المدة الباقية .

المادة ٣٤- للمجلس ان يؤلف لجانا خاصة يشترك فيها اي من اعضاءه او موظفي البنك او اي شخص من خارج جهازه وله ان يعهد بها ببعض صلاحياته لفترة محدودة او بالقيام بوظائف وواجبات معينة .

المادة ٣٥- مجلس الادارة هو السلطة العليا المهمة على شؤون البنك واموره وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق اغراض البنك واهدافه ويمارس بوجه عام الصلاحيات التالية :-

- أ (تقرير السياسة العامة للبنك .
- ب (وضع كافة الانظمة والوائح الداخلية والتعليقات القبرورية لتنظيم اعمال البنك وتنفيذ احكام هذا القانون)
- ج (الموافقة على الاقتراض وشروطه من مصادر التمويل المختلفة .
- د (القيام باجراء المصالحات والتسويات الخاصة بعمليات البنك المختلفة ضمن حدود القوانين والانظمة .
- هـ (اقرار التقرير السنوي العام للبنك والميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر قبل عرضها على الهيئة العامة .
- و (تعيين مدققي الحسابات وتقرير انماهم .
- ز (تأسيس الفروع والمكاتب وتعيين المراسلين والوكلاء .
- ح (تحديد ملاك الموظفين ودرجاتهم وعندهم وشروط خدمتهم في البنك وفقا لاحكام اللوائح الداخلية والتعليقات التي تصدر بهذا الشأن .
- ط (تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك .
- ي (تقديم التواصي لمجلس الوزراء حول تعديل هذا القانون كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٣٦- للمجلس ان يقرض المدير العام بأي من صلاحياته المنصوص عليها في المادة السابقة كلما كان ذلك ضروريا .

المادة ٣٧- يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي البنك وتحدد طرق الانتقال والتعيين وشروط الاستخدام والعزل وانتهاء الاستخدام وتحديد الرواتب والمكافآت والواجبات وكافة الامور المتعلقة بالموظفين بموجب لوائح وتعليمات داخلية يقرها المجلس .

المادة ٣٨- أ (يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء على ان يقرن القرار بالارادة الملكية السامية .

ب (تطبق لائحة شؤون موظفي البنك وقرارات المجلس على المدير العام بالنسبة الى المكافآت والاجازات وعلاوات السفر والاستشفاء وتمويضات انتهاء الخدمة وسائر الحقوق والخدمات الاخرى .

المادة ٣٩- يرأس المدير العام دوائر البنك ويتولى تصريف الامور فيه والاشراف عليه من جميع النواحي المالية والادارية ويمثل البنك في علاقاته مع الغير وامام القضاء وفي توقيع العقود ويكون مسؤولا امام المجلس عن سير اعمال البنك وادارته وعن تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق اهداف وغايات البنك .

المادة ٤٠- أ (يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة البنك وتصريف شؤونه وعارص الصلاحيات الموكولة اليه بموجب الانظمة والوائح الداخلية والتعليقات والقرارات الصادرة عن المجلس كما يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابه ويشغل ذلك الاشتراك في اجتماعات مجلس الادارة بصفة مراقب .

ب (اذا استحال لاي سبب من الاسباب ان يكون المدير العام او نائبه على رأس عمله يعين المجلس احد اعضاءه او احد موظفي البنك لقيام بوظائف المدير العام بصورة مؤقتة الى ان يعود احدهما للعمل .

المادة ٤١- لا يعتبر اي عضو من اعضاء المجلس او المدير العام او اي موظف في البنك مسؤولا عن اي خسارة او مصروفات لحقت بالبنك بسبب نقص او انخفاض في قيمة عقار او سند يحتفظ به البنك كضمان لقروضه او بسبب افلاس عميل او مقترض او فقدان السيولة في موجوداته او اختلاله بالقانون الا اذا رأى المجلس ان الخسارة او الاتفاق ناجم عن خطأ مقصود او افعال متعمد او سوء تصرف واضح ارتكبه عضو المجلس او المدير العام او الموظف عند تأدية واجباته .

الفصل السادس

الهيئة العامة للمساهمين

المادة ٤٢- أ (تعدد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعا عاديا بخلاف مدة اقصاها اربعة اشهر في تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك .

ب (تعدد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعا غير عادي بناء على قرار من المجلس او بطلب خطي من مساهمين يمثلون ما لا يقل عن ٢٠٪ من اسهم البنك .

المادة ٤٣- يجري اعلام المساهمين عن مواعيد اجتماعات الهيئة العامة قبل اسبوعين على الاقل من موعد الاجتماع وذلك عن طريق الاعلان في صحيفتين علميتين وارسال المكاتبات المصدرة بالبريد المسجل الى المساهمين للدعوة اجتماعهم في دفتر البنك بحسب آجر معلومات عن عناوينهم .

المادة ٤٤ - (أ) يكتمل النصاب القانوني للهيئة العامة بحضور مئتين بالاصالة او الوكالة للملك ما لا يقل عن ٥٩٪ من الاسهم الممتازة واذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة لا تتجاوز اسبوعين ويعلن عنه في صحيفتين محليتين على الاقل ويعتبر النصاب القانوني لذلك الاجتماع مكتملا مهما كان عدد الحضور من حملة الاسهم الممتازة .

(ب) يمثل الحكومة والبنك المركزي الاردني في اجتماعات الهيئة العامة بممثلي وزارة المالية والبنك المركزي الاردني في المجلس .

المادة ٤٥ - لكل سهم عادي او ممتاز صوت واحد في جميع الامور المعروضة على الهيئة العامة .

المادة ٤٦ - يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس مجلس الادارة او نائبه او من يتدبه المجلس للملك في حاله غيابها .

المادة ٤٧ - تتناول صلاحية الهيئة العامة في اجتماعاتها العادية تقرير كل مايود لمصلحة البنك ويخل في جدول اعمال اجتماعها السنوي الامور التالية :-

- (أ) سماع تقرير المجلس .
- (ب) سماع تقرير مدققي حسابات البنك عن احواله وحساباته وميزانيته .
- (ج) مناقشة حسابات البنك وميزانيته والمصادقة عليها .
- (د) تحديد الارباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح المجلس .
- (هـ) اية امور اخرى يقررها المجلس قبل ارسال الدعوة للاجتماع .

الفصل السابع

الحسابات الختامية والميزانية العمومية

المادة ٤٨ - تحسب حسابات البنك بالطريقة والشكل اللذين يقرهما المجلس .

المادة ٤٩ - يقوم بتدقيق حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالعمل في المملكة .

المادة ٥٠ - تبدي سنة البنك المالية في اليوم الاول من كانون الثاني وتنتهي في اليوم الاخير من كانون الاول من كل عام .

المادة ٥١ - (أ) تنظم ادارة البنك في نهاية كل سنة مالية جردا موجودات البنك ومطالبه من قيم منقولة او غير منقولة

(ب) تنظم ادارة البنك في نهاية كل سنة مالية الميزانية العمومية السنوية وحساب الارباح والخسائر وتعرضها على مدققي الحسابات ليصادقوا عليها وذلك خلال الاشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية .

(ج) تعرض حسابات البنك وتقاريره السنوي على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي وتنتشر بعد اقرارها في الجريدة الرسمية ووسائل الاعلام الاخرى .

المادة ٥٢ - ينقطع من مجموع الارباح الصافية :-

(أ) نسبة لا تقل عن عشرة بالمائة (١٠٪) تخصص لحساب الاحتياطي الاجباري ويجوز وقف هذا الاقتطاع بعد بلوغ رصيده هذا الحساب نصف رأس المال المدفوع .

(ب) نسبة يحددها المجلس وتخصص لحساب احتياطي خاص ويجوز وقف هذا الاقتطاع بعد بلوغ رصيدها الحساب ٢٥٪ من رأس المال المدفوع . ويجوز استعمال اي جزء من هذا الاحتياطي لتغطية الديون المألفة .

المادة ٥٣ - (أ) يوزع على اصحاب الاسهم الممتازة ربح هذه الادنى المضمون ٦٪ لاسهم الواحد ولم الاولوية في اية ارباح تزيد عن الحد الادنى المضمون على ان لا تتجاوز (١٠٪) سنويا لاسهم الواحد وفيها اذا زاد الربح القابل للتوزيع عن ذلك تصارى الاسهم العادية والممتازة فيها بحسبها من الارباح التي تزيد على (١٠٪) .

(ب) اذا نقصت الارباح الملمنة للتوزيع في سنة ما عن الحد الادنى المضمون فان الحكومة ملزمة بتعفي هذا القانون بتغطية النقص ودفع الفرق للبنك لتوزيعه على الاسهم الممتازة ولا تعتبر هذه الدفعات دينا للحكومة على البنك .

الفصل الثامن

حقوق البنك وامتيازه

المادة ٥٤ - (أ) للبنك ان يمتلك او ينشيء من العقارات ما يحتاج اليه عمله وله بقرار من المجلس ان يؤجر اي جزء منها بصورة مؤقتة .

(ب) للبنك ان يقبل على سبيل التأمين العقاري او الرهن عقارات واموال اخرى ضمانا لمطالبه او استيفاء لديونه كما يمكن له للاسباب ذاته ان يمتلك العقارات والاموال التي تمسوا نتيجة البيع بالمراد العلني ويتوجب على البنك ان يصفي العقارات والاموال التي امتلكها بالطرق المذكورة في غضون مدة لا تزيد عن اربع سنوات .

(ج) - لا يجوز للبنك التصرف بالعقارات والاموال التي آلت اليه بالطرق المذكورة في الفقرة (ب) اعلاه الا بعد مرونسة من تاريخ ايلائها ويحق لمصاحب العقار استعادة هذه العقارات والاموال بدون من ايدة علنية مقابل تسديده لكافة التزاماته تجاه البنك خلال هذه الفترة .

المادة ٥٥ - مع مراعاة احكام القوانين والانظمة التي هي اكر رعاية لصالح الدائنين اصحاب التأمين او السرتهين يكون لمقرود القروض المستحقة على مدني البنك صفة الاستناد التنفيذية وتنفذ بالسدوات المختصة استنادا الى كتاب من المدير العام او من يتوب عنه ويكون اية اجراءات اخرى ، وبحصل الرسوم المترتبة على التنفيذ من اللذين مباشرة عند التنفيذ .

المادة ٥٦ - (أ) اذا تمخض الاقتراض عن تسديد الالتزامات المترتبة عليه في مواجدها فليترك ان يقوم بالتدبير المقترض واو كفاية خطيا بالبريد المجل لتسديد الالتزامات المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ كتاب الانذار .

مجلس النواب

ب- للبنك ان يطلب اجراء الحجز التنفيذي على الاموال المتقولة وتوفر المتقولة للمقترض و/ او كفلائه المخلفين عن الوفاء بالترامات المستحقة ويتم هذا الحجز من قبل الدوائر المعنية استنادا الى كتاب من المدير العام وعقد القرض المستحق وسند الكفالة وانذار البنك المشار اليه في الفقرة (أ) اعلاه دون حاجة الى خطاب مسبق.

المادة ٥٧ - للبنك اذا لم تسدد مطالبه عند الاستحقاق ان يعمد الى طلب بيع العقار الجاري عليه التأمين او الحجز التنفيذي وتم اجراءات البيع بصرف النظر عن اي اعتراض من المدين او الكفلاء وان حق البنك هذا لا يمنعه من اجراءات التبعات الاخرى بحق المدين و/ او كفلائه الى ان يتم تسديد جميع مطالبه من رأس المال وفوائد وعمولات ونفقات وغيرها.

المادة ٥٨ - أ- يجوز للبنك تحلية العقار الذي يشغله للمقترض والذي استعملت اموال البنك في سبيل شرائه او انشائه او اكثاله او توسيعه وذلك في حالة تخلف المقترض عن الوفاء بالترامات المستحقة للبنك شرعية اذار المقترض باخلاء العقار خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاق الترامات.

ب- يحق للبنك استغلال العقارات التي تم تحليتها بموجب الفقرة السابقة بالطريقة التي يراها مناسبة لتأمين حقوقه.

المادة ٥٩ - أ- لا يجوز للمقترض تأجير العقارات التي استعملت اموال البنك في سبيل شرائها او انشائها او اكثالها او توسيعها الا بموافقة خطية مسبقة من البنك.

ب- تعتبر عقود الايجار المخالفة لاحكام الفقرة السابقة باطلة.

ج- اذا خالف المقترض احكام الفقرة (أ) اعلاه فيجوز للبنك اعتبار كافة الترامات المقترض مستحقة الاداء في الحال.

المادة ٦٠ - أ- تعتبر اموال البنك وحقوقه كاموال الخيرية العامة وحقوقها والبنك حقيق الاحتياز في كافة ديونه ومطالبه على اموال المدين وكفلائه المتقولة منها وغير المتقولة سواء اكانت مرهونة لديه او غير مرهونة او موضوعة تأميناً لدين لديه او غير موضوعة وذلك استيفاء لكافة حقوقه.

ب- للبنك ان يطلب تحصيل ديونه وحقوقه بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية او بموجب اي نظام يضعه البنك لهذه الغاية ، هذا بالإضافة الى حقه في بيع الاموال غير المتقولة للمدينين وكفلائهم بجميع الطرق القانونية الاخرى.

المادة ٦١ - أ- يقوم موظفو البنك المقوضون من قبل المجلس بتنظيم اسناد التأمين والشروط الخصوصية للمحقة بها وسجاع اقرارات المقترضين وكفلائهم وتكون العقود والاسناد المنظمة من قبل هؤلاء الموظفين واجبة التنفيذ في دوائر تسجيل الاراضي وغيرها دون حاجة لاي اجراء آخر.

ب- تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين او الحجز على قيود الاموال غير المتقولة الخاصة بالمقترض وكفلائه بناء على طلب خطي من المدير العام او من يفوضه ودون حاجة لحضور المقترض وكفلائه ويكون لمعاملات البنك حق الافضلية في التسجيل لدى دوائر التسجيل . وعلى المدير العام او من يفوضه ان يعيد بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة التأمين او الحجز عن اموال اي مقترض وكفلائه فور تسديد اموال المقترضه والقروض والمصاريف المستحقة.

المادة ٦٢ - أ- جميع دعاوى البنك او المعاملات التنفيذية والاخرى المتعلقة بامواله الاخرى لما صفة الاووية والاستعجال فتدقن ويت فيها ترجيحاً على غيرها من قبل المحاكم والدوائر واللجان والجالس الادارية وغيرها.

ب- يكون للاحكام القضائية الصادرة لمصلحة البنك صفة الاستعجال في التنفيذ.

المادة ٦٣ - كل اعتراض يقوم او دعوى تقام من قبل المقترض او كفلائه او ورثته او من الغير لا يؤخر البيع الجاري من قبل البنك على الاموال المومة او غير المومة متقولة كانت او غير متقولة او بناء على طلبه الا اذا سددت مطالبات البنك المستحقة او قدمت اليه كفالة معصية بالمبلغ المطلوب الاداء وفي هذه الحالة يتوقف البيع وتبقى الزايدة بشرط ان تكون الكفالة المصرفية صادرة مباشرة لصالح البنك وغسيرة مشروطة ومستحقة الاداء خلال المدة المحددة في العقد الاصلي.

المادة ٦٤ - يعفى البنك لدى مراجعة المحاكم ودوائر الاجراء من تقديم الكفالات والتأمينات القضائية.

المادة ٦٥ - يعفى البنك من جميع الضرائب والرسوم والخصم والتكاليف الاخرى من اي نوع كان سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وعائدة للخزينة العامة او الدوائر الرسمية او البلديات او المؤسسات الحكومية الاخرى بما في ذلك رسوم الجمارك والاستيراد وسواء كانت تنازل رأس مال البنك او امواله الاحتياطية او دخله وارباحه او العقارات التي يملكها او امواله المتقولة وكافة معاملاته وكفالاته وينطبق هذا الاعفاء ايضا على معاملات القروض التي يمنحها او يعقدها مع الغير ويشمل ذلك رسوم الطوابيع المستحقة على العقود والمستندات الناشئة عنها ومعاملات التأمين وعقد التأمين ولكنه وتحويله وتنفيذه وغير ذلك.

المادة ٦٦ - اذا نقصت التأمينات التي قدمها المقترض ضماناً للاموال المقترضه سواء بسبب حوادث طارئة او لاي سبب آخر فعلى المقترض ان يقدم تأمينات جديدة خلال مدة يحددها البنك ولا يمنع ذلك البنك من طلب وضع اشارة الحجز دون مهلة على سجل الاموال غير المتقولة للمقترض او كفلائه لتقاضي التأمين وذلك بكتاب منه دون حاجة لحضورهم او لتنظيم حضر عقد جديد . وتكون لهذه الاشارة قوة اشارة التأمين ولها نفس المفعول.

المادة ٦٧ - لا يجوز بيع او نقل ملكية الاموال المومة او المرهونة لدى البنك او التي يضع عليها اشارة التأمين او الحجز التنفيذي او قيمتها او افرانها وضالاً الا بموافقة البنك الخطية.

مكونة من الاصل

الفصل التاسع
حكام ختمانية

السيد الزليص

القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ : فالنصون بمعدل القانون بنك الاسكان جعل اوراق المجلس على رفضه
 للالتباس التي ذكرها الحق ؟
 الجميع : مؤاقرن
 « وفيما يلي نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سارع فيها مرفوعاً الى مجلس الاعيان المؤقت » .

<p>اللائحة المبررة : باللائحة</p> <p>اللائحة ١١ :-</p> <p>رأى من الشايف المبرر بـ (٥٥٠,٠٠٠) دينار مقسومة على ٥٥٠,٠٠٠ سهم قيمة كل منها دينار . وقسم الاسهم الى اربعين :-</p> <p>١) اسهم عادية عددها (٢٠,٠٠٠) تساهم الاسهم بـ (٢٠٠,٠٠٠) تساهم بالملكية .</p> <p>ب) اسهم ممتازة عددها (٣٠,٠٠٠) تساهم بالقصاص بالاسهم .</p>	<p>اللائحة المبررة : بالملكية الجديدة</p> <p>اللائحة ١١ :-</p> <p>رأى من الشايف المبرر بـ (٥٥٠,٠٠٠) دينار مقسوما على ٥٥٠,٠٠٠ سهم قيمة كل منها دينار . وقسم الاسهم الى اربعين :-</p> <p>١) اسهم عادية عددها (٢٠,٠٠٠) تساهم الاسهم بـ (٢٠٠,٠٠٠) تساهم بالملكية بالاسهم .</p> <p>ب) اسهم ممتازة عددها (٣٠,٠٠٠) تساهم بالقصاص بالاسهم .</p>	<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٤/٢/٥ البلد (٢) :</p> <p>جلس السرايا</p>
---	---	---

منعوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون بنك الاسكان

١٥٠

الاسباب الموجبة لتعديل قانون بنك الاسكان
المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣

(١) الاقبال الشديد على الاكتساب في
رأسمال البنك اذ قامت البنوك المرخصة وحدها
بالاكتساب بما قيمة ٢٠٠ الف دينار من الاسهم
المتأخرة ، بحيث لم يترك للقطاع الخاص سوى مائة
الف سهم فقط قيمتها ١٠٠٠٠٠ دينار .

(٢) ان الطلب المتوقع على الائتمان من قبل
مؤسسة الاسكان وجمعيات الاسكان التعاونية
والافراد سيكون كبيرا جدا بشكل لا يمكن لرأس
المال الحالي مقابله .

(٣) تعزيز موارد البنك الكلية المؤلفة من
رأس المال والودائع المرتقبة والتسهيلات التي
سيحصل عليها من البنك المركزي ، علما بأن هذا
التعزيز سيبنى قاصرا عن تلبية حاجات البنك الملحة
للاجابة طلبات الاقتراض السكني المتزايدة ولا بد في
المستقبل القريب من ان تعزز امكانيات البنك بقروض
بخارجية وبشرط يسره .

قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٣
قانون معدل لقانون بنك الاسكان

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
معدل لقانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع
القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما
يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ يلغى نص المادة (١١) من القانون
الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ١١ :

رأسمال البنك المصرح به (١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠)
دينار مقسوما على (١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) سهم قيمة كل
منه دينار .

وتقسم الاسم الى نوعين :

أ - اسهم عادية عددها (٤٠٠.٠٠٠)
تساهم الحكومة بنصفها ويساهم البنك المركزي
بالنصف الآخر .

ب - اسهم ممتازة عددها (٦٠٠.٠٠٠)
يساهم بها القطاع الخاص .

٧ - قرار لجنة الشؤون الخارجية
رقم ١ - المؤرخ في ١٢/٢٦/١٩٧٣

السيد الرئيس

والآن تأتي مقررات لجنة الشؤون الخارجية
وارجو من حضرة السيد رزق البطاينة التفصيل الى
المنصة لتلاوة للمقررات .

السيد المقرر

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب
بنصابها القانوني بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٣ برئاسة
رئيس اللجنة معالي السيد فضل الدلقموني وحضور



وبعد دراسته قررت قبوله بالصيغة التي ورد
فيها من الحكومة .

٢ - قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٣
قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لشروع مياه
وإيجاري اعان بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة
الاتحاد الدولي .

وبعد دراسته قررت قبوله بالصيغة التي ورد
فيها من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالتواقيع
على قرارها .

لجنة الشؤون الخارجية

اصحاب المعالي والمطرقة للسادة المقرر رزق البطاينة
والاعضاء يوسف العظم ، مفلح حودق الله ، سامي
جوده ، جاسي ابو البر ، اميسيل الغوري ، وحيد
العوران ، نعيم التل ، ماهر ارشيد ، حمران المعايطة
سليمان القضاة ، وعطوفة امين عام مجلس الامم .
وبعد البحث في الاوراق الخاصة بالجنة قررت
ما يلي :-

١ - قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٣
قانون تصديق اتفاقية قرض لشروع محطة كهرباء
الجنتين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية
الهاشمية وكل من مؤسسة الاتحاد الدولي . والمبتلوق
الكروني للتنمية الاقتصادية العربية .

مكونة من الاصل

السيد العظم نائب معان

معالي الرئيس ارجو ان تعرض مثل هذه الاتفاقيات على المجلس قبل ان تبرم وتصدق .

السيد المقرر

توجد توصية اذا سمحت .

السيد العظم نائب معان

نحن اتفقنا على هذا .

السيد المقرر

هذه المناسبة وأنت لجنة الشؤون الخارجية الا تدون للملاحظة التي ابدتها الرميل الاستاذ يوسف العظم عند تصديق الحكومة على الاتفاقيات وهي تتوجه الى الحكومة عند توقيع الاتفاقيات ، اتفاقيات للمزارع العامة ، اذا كان هناك مجال والمجلس متفق فان اللجنة تتوجه الى الحكومة بأن تحيل هذه الاتفاقيات على المجلس لاقراءها قبل ان توقع عليها .

السيد المفلح نائب عمان

المجلس ليس له حق ان يناقش الاتفاقية قطعية ، ترسل الاتفاقيات لاجل تصديقها كما يجري في تصديق كاتب العدل والمجلس او اللجنة ان توصي وتوقف تصديق القانون وقرار المادة التي تطلب تصديق هذه الاتفاقية لما ان توصي وتقول نعيد الاتفاقية على الحكومة ونرى ان يجري التصديق بكذا وكذا وكذا ، اما ابرازها واعطائها للمجلس ، المجلس لم يكن طرفاً في تصديق الاتفاقية وان المجلس حق دستوري في قبول القانون المرفق في تلك الاتفاقية .

السيد الملقوني نائب اردب ورئيس لجنة الشؤون الخارجية

اسمح لي يا معالي رئيس اللجنة القانونية اي اتفاقية ، بلهجة بالفارسي جزء من القانون فلمجلس

او لجنة حق مناقشة اي مادة في الاتفاقية لانها جزء يعتبر مكمل للقانون والا لما في حاجة لارفاق الاتفاقيات بالقوانين .

السيد المقرر

وهناك نقطة اخرى اود توضيحها لمعالي الاخ ابو بدار وهي ان الاتفاقيات اذا اقرت ووفق عليها تلزم الحكومة بالتزامات مالية وتدخل في الموازنة في هذه الحالة يكون المجلس في حالة حرج اذا حاول ان لا يوافق على مادة او نقطة في الاتفاقية فحرجا على الانسجام بين السلطة التشريعية والحكومة اذا كان المجلس متفقاً ما في خضاضة على الحكومة ان ترسل الاتفاقية وتطلب لجنة الشؤون الخارجية على الاقل على هذه الاتفاقية .

السيد العظم نائب معان

بالنسبة للقوانين الموقفة نرجوا من الحكومة للموقرة الا تضع قوانين موقفة ما دام المجلس في حالة انعقاد ، لا داعي لثل هذا .

» فصح »

(أ)

السيد الرئيس

القانون الموقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ . قانون تصديق اتفاقي قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الائتماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية هل يوافق المجلس عليه وعلى الاتفاقية المرفقة به ؟

الجميع : موافقون .

» وفيما يلي نص القانون والاتفاقية كما والحق المجلس عليها وبالصيغة التي سبغها فيها الى مجلس الاعيان الموقت »

قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٣

قانون تصديق اتفاقيتي قرض

مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء

بسم

المملكة الاردنية الهاشمية

وكل من

مؤسسة الائتماء الدولية و الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاقي قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الائتماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٧٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقيتان الملحقان بهذا القانون والمقودتان بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الائتماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صهيحتين وتامثلان بالنسبة لجميع الغايات للتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

محكمة محلة الاصل

قصر ٣٦

اتفاقية قرض

مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء

بين

المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥ بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقترض) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي المصندوق) .

بما ان المقترض قد طلب من الصندوق ومؤسسة التنمية الدولية (احدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي) ان تمنحانه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع محطة الحسين البخارية في الزرقاء .

وبما ان مؤسسة التنمية الدولية قد وافقت على تقديم قرض الى المقترض للاسهام في تمويل هذا المشروع بمبلغ يوازي عشرة ملايين ومائتي ألف دولار امريكي (١٠٠٢ مليون دولار) بشرط ان يقدم الصندوق قرضاً بمبلغ مماثل لتغطية باقي تكاليف المشروع بالعملة الاجنبية .

وبما ان غرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية ومدها بالقرض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها .

وبما انه ثبت للصندوق اهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض .

وبما ان الصندوق قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاورضاع المبينة بهذه الاتفاقية .

لذلك فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي : -

المادة الاولى

القرض ، الفائدة والتكاليف
الاخرى ، السداد ، مكان السداد

١ - يوافق الصندوق على ان يعطي المقترض ، وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضاً يوازي ثلاثة ملايين وعشرين ألف ديناراً كويتياً (٣٠٢٠٠ مليون دينار كويتي) .

٢ - يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ثلاثة ونصفي بالمائة (٣/٢٥) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣ - يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥٠٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، اضافة لتكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .

٤ - في حالة قيام ، الصندوق باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، تطبيقاً لنص الفقرة ٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع نصف في المائة (٥٠٪) سنوياً عن اصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٥ - بحسب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة الى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٦ - يلتزم المقترض بان يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لجدول السداد الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية .

٧ - تسدد القوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقاً كل ستة اشهر في اول يناير واول يولييه من كل سنة .

٨ - يحق للمقترض ، بعد دفع جميع القوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق اخطاراً سابقاً بخمسة واربعين يوماً على الاقل ، ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق : (أ) اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه او (ب) اصل اي قسط كامل من اقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر اقساط القرض استحقاقاً .

٩ - اصل القرض ، والقوائد ، والتكاليف الاخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاماكن التي يحددها الصندوق ، في حدود المفعول .

المادة الثانية
العملة

١ - يكون سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية ، بالتقارير الكويتية ، - وذلك على اساس قيمة الدينار الذهبية المحددة في الاتفاقية الخاصة مع صندوق النقد الدولي في تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية - وهي ٢٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الصافي .

٢ - يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة للدفع عن المبالغ الممولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية ، او التي يكون قد دفع بها فعلاً عن تلك المبالغ .

ويحظر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مازالاً لحداد التقارير الكويتية التي لزمته الحصول على العملة الاجنبية .

٣ - وعند سداد القرض ، او القوائد ، او التكاليف الاخرى ، يجوز ان يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض - وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على التقارير الكويتية اللازمة للسداد مقابل دفع للمقترض المبلغ اللازم للحصول على تلك التقارير بمعملة او بعملة اجنبية يتقبلها الصندوق من وقت لآخر .

هكذا منه الاصل

ولا يعتبر السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيها الصندوق فعلاً الدنانير الكويتية وبمقدار ما يتسلمه منها .
٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، يقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في حدود المقبول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١ - يحق للمقرض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبة ، لتمويل المشروع وفقاً لتصوص هذه الاتفاقية .
ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على أول فبراير ١٩٧٢ ، أو لتمويل بضائع اشترت بعملة المقرض إلا إذا وافق الصندوق على غير ذلك .
- ٢ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقاً للأوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق ، أن يقوم الصندوق بإصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع المقرض أو الغير ثمن بضائع مبيعة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد سارياً حتى إذا أوفى القرض أو أوقف حق المقرض في السحب .
- ٣ - عندما يرغب المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق بحيث يكون شاملاً للبيانات والأقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في جلود المقبول .
- ٤ - على المقرض أن يقدم إلى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع إلا إذا اتفق المقرض والصندوق على خلاف ذلك .
- ٥ - على المقرض أن يقدم إلى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لما يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لأحكام أن المقرض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي مستحقة مستعمل فقط في الأغراض المحددة للتصويع عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦ - يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل التكاليف المقبولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالبنود ٢ من هذه الاتفاقية . وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والإجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقرض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما .

- ٧ - يلتزم المقرض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط ، وأن لا يستعملها في غير ذلك مطلقاً .
- ٨ - يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض - سواء إلى المقرض أو لادته وامره .
- ٩ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق .

المادة الرابعة

أحكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١ - يقوم المقرض بوضع حصيلة مبلغ القرض تحت تصرف سلطة الكهرباء الأردنية المؤسسة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ (والمشار إليها فيما بعد بالسلطة) وذلك بموجب اتفاقية قرض يوافق عليها الصندوق ويحدد فيها مبلغ القرض ومصدره والغرض المخصص من أجله وشروط الأقرارات التي تتضمن التزام السلطة أن تدفع المقرض فائدة سنوية إجمالية قدرها ستة في المائة (٦٪) عن جميع المبالغ المسحوبة وغير المسددة يبدأ سريانها بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه وتسد كل ستة أشهر ، على أن يتم سداد القرض على أربعين قسط نصف سنوي تستحق مع القوائد في أول إبريل وأول أكتوبر من كل سنة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ . كما تتعهد السلطة في الاتفاقية المذكورة بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة اللازمتين طبقاً للأسس والتنسيب والمالية السليمة ، وبالاتزام بجميع الشروط والالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية سواء فيما يتعلق بتنفيذ المشروع الممول من القرض أو بالواجبات الأخرى التي يتعين تنفيذها عن طريق السلطة .
- ٢ - ستستعين السلطة في تنفيذ المشروع بخبرة خبراء هنسيين مقبولين لدى الصندوق ، يستخدمهم المقرض بموجب عقود وطبقاً للشروط يوافق عليها الصندوق .
- ٣ - عقود مقالة تنفيذ المشروع تم بموافقة الصندوق .
- ٤ - يتعهد المقرض بتنفيذ الأوامر والكفيلة بإجراء التمويل اللازم للمشروع بالعملة المحلية والأجنبية ، إلى جانب القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية ، بشروط يوافق عليها الصندوق . وفي حالة ما إذا قامت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتمويل المشروع لا تكفي لمواجهة النفقات المتصورة لتنفيذه يلتزم المقرض بأن يقوم فوراً بعمل الترتيبات ، التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .

هكذا منه الأصل

٥ - يقدم المقترض للصندوق جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يوافي المقترض الصندوق اولاً بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل - وكل ذلك على النحو المفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر .

٦ - يلتزم المقترض بأن يتخذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بامساك سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وتبعية تقدم للمشروع (بما في ذلك تكاليفه) ، وتوضح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها ، المركز المالي للإدارة او المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع ، وعملاتها .

وسيمكن المقترض مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته ، والبضائع المحولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وسيهيئ المقترض مندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .

ويلتزم المقترض بأن يقدم للصندوق جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المعقول - المتعلقة بائاق حصة القرض ، او بالبضائع ، او بالمشروع او بالمركز المالي للسلطة القائمة بالمشروع ، او بإدارتها وأعمالها ، وتنفيذاً لذلك سوف يقدم المقترض للصندوق تقريراً مفصلاً كل ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع يوضح فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة ، ومدى مطابقة ذلك لبرنامج العمل المقرر .

٧ - يلتزم المقترض بأن يتخذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بإدارة المشروع وصيافته ، وكذلك بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ، ولكنها لازمة لكي تعطى أكبر فائدة ويعود بأكبر نفع - وذلك وفقاً للاسس المتبعة والمالية السليمة .

٨ - سيتعاون المقترض والصندوق تعاوناً وثيقاً بكفل تحقيق اغراض القرض ، ولعله العائدية وادكل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض . وسيقوم المقترض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار مباد اقساطه بانتظام . ويلتزم المقترض بأن يقوم بإخطار الصندوق فوراً بأي عامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملحوظة عن التقدير الحالي) او يتطوي على تهديد ذلك .

٩ - يقرر المقترض والصندوق ان في نيتهما ان لا يتمتع اي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق إنشاء ضمان غني على اموال الحكومة او السلطة . وتحقيقاً لذلك فان المقترض يلتزم - ويضطلع به في حالة إنشاء أو قيام أي ضمان حبي على اموال الحكومة او السلطة لكفالة سداد قرض خارجي يوضح ذلك الضمان البيني بقائياً وينتسب القرض بدرجة الأولوية ، كضماناً لسداد أصل قرض الصندوق مع القوائد والتكاليف الأخرى ، ويقوم المقترض بتد اتمام ذلك الضمان البيني بوضع نص صريح بهذا المعنى ، على ان احكام هذه المادة لا تنطبق على الاحوال الآتية :

أ - احوال إنشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد قرض الشراء .

ب - احوال تركيب ضمانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصيل لنشوتها ومفروض ان يتم سدادها من حصيلته بيع تلك السلع التجارية .

ج - احوال الضمانات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية ، لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصيل لنشوتها .

ويشمل اصطلاح « اموال الحكومة » المستعمل في هذه المادة ، اموال الحكومة المركزية و اموال الاقسام الادارية التابعة لها و اموال الادارات والمؤسسات التابعة لتلك الاقسام الادارية وللحكومة المركزية بما في ذلك البنك المركزي او اي مؤسسة مصرفية تقوم بأعمال البنك المركزي .

١٠ - يلتزم المقترض بان يسدد اصل القرض والقوائد والتكاليف الأخرى ، بالكامل ، دون اي خصم ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم ، او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل .

١١ - هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك ، يكون معنى من اي ضرائب اورد رسوم او مصاريف مفروضة ، بموجب قوانين المقترض ، او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل ، وسيقوم المقترض ببلغ اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملةتها .

١٢ - يكون سداد اصل القرض ، والقوائد ، والتكاليف الأخرى معنى من جميع قيود النقد المفروضة ، بموجب قوانين المقترض او المطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر او في المستقبل .

١٣ - يتولى تنفيذ المشروع وإدارته سلطة الكهرباء الأردنية طبقاً للاحكام الواردة في قانون انشائها ويتعهد المقترض بأن يتخذ الاجراءات الكفيلة بتعديل احكام هذا القانون قبل بداية تشغيل المشروع بوقت كاف بحيث ينول السلطة خلال فترة معقولة السيطرة على قطاع الكهرباء في الدولة بوصفها المرفق العام المخصص وحده بوليد ونقل الطاقة الكهربائية والاشراف على توزيعها بحيث يصبح للسلطة ارساماً قانوني لا يقل عن عشرة ملايين دينار اردني يعتبر جزءاً منه كافة القروض والسلف التي سبق تقديمها للسلطة سواء من وزارة المالية او من المجلس القومي للتخطيط وكذلك ما سيقبله المقترض من تمويل مباشر لفقات المشروع الممول من هذا القرض ولققات مشروع نقل الطاقة الكهربائية المشار اليه في الفقرة ١٧ من هذه المادة ، على ان يستثنى من ذلك القروض الخارجية التي حصلت عليها السلطة عن طريق الدولة وأعيد اقراضها لشركة الكهرباء الأردنية المساهمة المحدودة في عمان ولشركة كهرباء عافطة اربد المساهمة المحدودة ، كما يكفل القانون بعد تعديله تمتع السلطة باستقلال فعل من التاجين المالية والاجارية ومارستها لنشاطها على أسس تجارية في اطار التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة ، ويتم تعيين مدير عام السلطة بعد التشاور مع الصندوق ، كما يحظر للصندوق باسماه ومؤهلات من يعينون في وظائف رئيس الدائرة المختصة برفيش دائرة الحسابات بالسلطة ومدير محطة كهرباء الجبين البخارية .

هكذا منه الاصل

ويقوم المقرض باخطار الصندوق مسبقاً في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين بالنص المقرض لتعديل القانون وبأي إجراء يقترح ادخاله في المستقبل لتغيير النظم الاساسية للسلطة او لتعديل القواعد والانظمة الخاصة بها ، بشكل يؤثر في تحقيق اغراض المشروع ، مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح ، كما يتم التشاور بين الطرفين حول التوسعات المستقبلية في مجال انتاج الطاقة الكهربائية عن طريق السلطة .

١٤ - يقوم المقرض باتخاذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشراؤها ، ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات او مؤسسات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى ان يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع او بعملة اخرى قابلة للتحويل الحر .

وكذلك يكفل المقرض قيام السلطة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع ، لدى شركات او مؤسسات تأمين معتمدة ، بالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم .

١٥ - يقوم المقرض باتخاذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة باجراء دراسة شاملة لتنظيمها الاداري والفني وللخطوات الواجب اتباعها حتى تتمكن السلطة من تنفيذ المشروع وادارته على اكمل وجه ، بحيث تتم هذه الدراسة قبل بدء تشغيل المشروع بوقت كاف على ان توضع اسس هذه الدراسة وتنفيذ التوصيات الناجمة عنها بموافقة الصندوق .

١٦ - يقوم المقرض باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام السلطة باجراء دراسة تفصيلية لمعرفة اسعار الكهرباء التي تباعها السلطة وكذلك اسعار الكهرباء في المملكة الاردنية الهاشمية بصفة عامة وذلك تمهيدا لانتزاع التعرفة المناسبة بعد تنفيذ المشروع والتي تكفل تغطية مصاريف انتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها بما في ذلك اقساط القروض واقساط الاستهلاك مع تكوين رصيد يكفل تحويل نسبة معقولة من ارباح التوسع في المستقبل ، على ان توضع اسس دراسة هذه التعرفة وتنفيذ التوصيات الناجمة عنها بموافقة الصندوق .

وفي جميع الاحوال يجب ان تحقق اسعار الكهرباء التي تباعها السلطة عائداً مالياً لا يقل عن ٩٪ سنوياً من قيمة الموجودات الثابتة ، وان يكون في مقدور السلطة تعديل اسعار الكهرباء التي تباعها لتأخذ في الاعتبار التغيرات في اسعار زيت الوقود اذا زادت الاسعار الاخيرة عن ٧.٥ دينار اردني للطن الواحد .

١٧ - يقوم المقرض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذها السلطة مشروع نقل الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها من المشروع الممول من القرض الى مراكز الاصل في عمان ، والمناطق الاجرية ، على ان يتم ذلك قبل بدء تشغيل المشروع بوقت كاف .

١٨ - يقوم المقرض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بقيام السلطة بانتاج برنامج مفصل لتدريب الجهاز اللازم من الفنيين والاداريين الذين سوف يهتد بهم تنفيذ المشروع وادارته ، على ان يتم وضع هذا البرنامج بالتشاور مع الصندوق ويتم تنفيذه طبقاً للتوقيت الذي يسمح بتشغيل المشروع بالكفاءة اللازمة .

١٩ - يقوم المقرض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمطهر حصول السلطة على اي قرض مستقبل تزيد مائه عن سنة الا اذا كان دخلها الصافي في السنة المالية السابقة مباشرة لتاريخ الاقتراض او في اي فترة اثني عشر شهراً سابقة مباشرة على تاريخ الاقتراض يجاوز عبء مديونيتها الاجمالي في اية سنة مالية تالية (بما في ذلك السنة المطلوب الاقتراض فيها) مرة ونصف على الاقل ، مالم يوافق الصندوق على غير ذلك .

٢٠ - يقوم المقرض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع السلطة من توزيع اية ارباح قبل اول يناير ١٩٧٩ وذلك مالم يوافق الصندوق على ان التوزيع المقترح للارباح لن يضر بمتطلبات تحويل برنامج التوسع الخاص بالسلطة .

٢١ - يلتزم المقرض بان يتخذ بنفسه او بالواسطة اي اجراء عمل لازم لتنفيذ المشروع . وبان لا يقوم بأي عمل او يسمح بالقيام بأي عمل من شأنه عرقلة او اعاقه تنفيذ المشروع وتطبيق اي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

٢٢ - جميع مستندات وصحلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتنقيتها .

٢٣ - جميع موجودات الصندوق ودخله يكون معفى من التأمين والمصادرة والحجز .

المادة الخامسة

الفاء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للمقرض ان يلغي اي جزء من القرض يكون بائياً دون سحب ذلك بموجب اخطار الى الصندوق بذلك . على انه لا يجوز للصندوق ان يلغي اي جزء من القرض يكون الصندوق قد اصله عنه تمهيدا نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة ٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢ - اذا قام سبب من الاسباب الالية ، واستمر قائماً ، يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقرض ان يوقف سحب اي مبلغ من القرض :

أ - عدم قيام المقرض بالوفاء كلياً او جزئياً بالتزامه بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى او اي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او اي اتفاقية قرض اخرى بين المقرض والصندوق .

ب - عدم قيام المقرض كلياً او جزئياً بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج - قيام الصندوق باخطار المقرض بانه قد اوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض اخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق بسبب تقصير المقرض في تنفيذ احكامها وشروطها .

د - قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل ان يقوم المقرض بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية . ويكون لقيام أي سبب من الاسباب المنقذة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الالزام لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض موقوفاً ، كلياً او جزئياً ، حسب الاحوال الى ان يتجلى السبب او الاسباب التي من اجلها اوقف السحب ، او الى ان يقوم الصندوق باخطار المقرض باعادة حقه في السحب ، على انه في حالة توجب للصندوق الى المقرض مثل هذا الاخطار ، يعود المقرض بحقه في السحب مجدداً بالتقدير ، ومقيداً بالظوابط المبينة في الاخطار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في اي حق من حقوق الصندوق ولا يخلل الاجراءات المترتبة على قيام أي سبب آخر او اي سبب لاحق من الاسباب الاضافية ،

مكوناً منه الأصل

٣ - في حالة ما اذا قام سبب من الاسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائماً لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقرض ، او في حالة قيام سبب من الاسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائماً لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقرض ، يحق للصندوق حينئذ او في اي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب او ذلك لا يزال قائماً ، ووفقاً لما يراه ، ان يقرر ان اصل القرض قد اصبح مستحقاً وواجب الاداء فوراً ، وبناء على ذلك ، يصبح اصل القرض مستحقاً وواجب الاداء فوراً بصرف النظر عن اي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٤ - اذا ظل حق المقرض في سحب اي مبلغ من القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوماً ، او اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة ٩ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فانه يجوز للصندوق ان يخطر المقرض بأنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي بغير سحب ، وتوجيهه هذا الاخطار يعتبر القرض ملغياً فيما يتعلق بهذا المبلغ .

٥ - اي الغاء للقرض من جانب الصندوق او ايقاف الحق المقرض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق تمهيداً لتأجيل قابل الرجوع فيه وفقاً لفقرة ٢ من المادة الثالثة ، الا اذا تضمن العهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .

٦ - يستقطع المبلغ الملقى من القرض من اقساط السداد استقطاعاً نسبياً ، بنسبة الاقساط الى بعضها .

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من الغاء القرض او ايقاف السحب .

المادة السادسة

قوة التزام هذه الاتفاقية

اثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التحكيم

١ - حقوق والتزامات كل من الصندوق والمقرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية ، تكون صحيحة ونافذة طبقاً لاحكامها ، بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين ان يحتج أو يتمسك ، في اي مناسبة من المناسبات ، بان اي حكم من احكام هذه الاتفاقية غير صحيح او غير نافذ ، استناداً الى اي سبب كان .

٢ - عدم استعمال اي من الطرفين بحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية او عدم تمسكه به ، او تأخره في هذا او ذلك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية او باستعمال سلطته من مقتضاها ، لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل التأخر في استعماله او التمسك به . كما ان اي اجراء يتخذه أحد الطرفين ، يصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في ان يتخذ اي اجراء آخر يحوله له هذه الاتفاقية .

٣ - يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف او معاملة ، بشأن هذه الاتفاقية ، بطريق الاتفاق الودي . فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع للتوفيق على لجنة من ثلاثة ، بين كل طرف عضو من اعضائها ، ويعين رئيسها الأمين العام ، للجامعة العربية بناء على طلب اي من الطرفين ، وعلى اللجنة ان تنتهي من أعمالها في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيلها .

فإذا لم يتوصل للجنة الى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة ، او اذا كان قد تعذر تشكيلها اصلاً لاعتناع احد الطرفين عن تعيين العضو الذي يمثلها ، عرض الخلاف على التحكيم بحسب ما هو مبين في الفقرة التالية .

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقرض احدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث المرجح باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او عجزه عن العمل يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي ، ويكون للخلاف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرفين الى الطرف الآخر مشتملاً على بيان واضح لطبيعة الخلاف او الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعلن من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب طالب التحكيم .

اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوماً من بدء اجراءات التحكيم جاز لأي من الطرفين ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجح .

تتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجح ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

تضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتيح فرصة عادلة لسماع اقوال كل من الطرفين وتفصل بحضوراً او غيابياً - في المسائل المعروضة عليها وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ويجب ان يصدر قرارها كتابة وان يوقع عليه اغلبية الاعضاء على الأقل وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وقتاً لاحكام هذه المادة نهائياً ويجب على الطرفين الابتثال له وتنفيذه .

يحدد الطرفان مقدراً التعاقب او مكافآت المحكمين وغيرهم من الاشخاص اللذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك التعاقب او المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المقبول بناءً على مراعاة في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل طرف من الطرفين مصروفاته الخاصة التي تنفقها في التحكيم ، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين . وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين ، واجراءات وطرق دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكويت ، ومبادئ العدالة .

٥ - الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية اي خلاف بين الطرفين او مطالبة من احدهما يجب اي اجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات او البت في المطالبات .

٦ - اعلان أحد الطرفين للآخر باي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة ١ من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بان يجري الاعلان باي طريقة أخرى .

المادة السابعة

احكام منفردة

١ - كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية ، او بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابي ، وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد تقدم والاطار قد تم قانوناً ، بمجرد ان يسلم باليد او بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له او في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق ، المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، والذين سيوقعون نيابة عن المقترض بالتأخذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية ، مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقاً لما ساعد وزير الاقتصاد الوطني في المملكة الأردنية الهاشمية او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي ، واي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية موافق عليها المقترض يجب ان تكون ، بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط ان يكون من رايه ان التعديل او الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا التزامات المقترض زيادة كبيرة ، ويخذل توقيع ممثل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس بهما ما يزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وانتهائها

١ - لتصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق ادلة وافية تفيد :

(أ) ان التزام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وانما قد تم التصديق عليهما على النحو اللازم قانونياً .

(ب) وان اتفاق اعادة اقراض مبلغ القرض الى سلطة الكهرباء الاردنية قد تم ابرامه على النحو المذكور في الفقرة الاولى من المادة الزاوية من هذه الاتفاقية .

(ج) وان اتفاقية القرض المقدم من مؤسسة التنمية الدولية الى المقترض لتغطية نفقات تكاليف المشروع بالعملة الاجنبية والبالغة ما يوازي عشرة ملايين ومائتي الف دولار امريكي قد تم التوقيع عليها .

٢ - يجب على المقترض ان يقدم الى الصندوق ، كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة : (أ) توى قانونية من الجهة الرسمية المختصة بان هذه الاتفاقية واتفاق اعادة الاقراض المشار اليه قد تم ابرامهما بناء على تفويض قانوني وانما قد تم التصديق عليهما على النحو اللازم قانوناً وانما صحيحان وملزمان لاطرافهما طبقاً لاحكامهما .

(ب) صورة من اتفاقية القرض الموقعة بين مؤسسة التنمية الدولية ، والمقترض للمساهمة في تمويل المشروع .

٣ - اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بارسال برقية الى المقترض بان هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، وبعثاً نقاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .

٤ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، في ظرف ٦٠ يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او حتى انتهاء اي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يصبح ان يتفق عليها الطرفان فانه يحق للصندوق في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض وعند اعطاء هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .

٥ - كذلك تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع القوائد المسحقة وكافة التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية للمبني قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

١ - « المشروع » يعني المشروع او المشروعات او المخطط او المخططات التي من اجلها عقد القرض والوارد وصفها في الجدول ٢ من الاتفاقية او حسبما يمثل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقترض والصندوق .

٢ - « بضاعة » او « بضائع » تعني المواد والمهمات والآلات والادوات والهندسات المطلوبة للمشروع ونحن البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها الى دولة المقترض .

المعايير الآتية عند اعمال الفقرة ١ من المادة السابعة :

عنوان المقترض :

وزارة الاقتصاد الوطني

عمان

العنوان البرقي :

وزارة الاقتصاد الوطني

عمان

مكتبة حنة الفحل

عنوان الصندوق :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي :

الصندوق

الكويت

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الكويت ، في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من خمس نسخ كل منها تعتبر اصلاً ، وتعتبر جميعاً مستنداً واحداً .

عن المملكة الاردنية الهاشمية
عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
رئيس مجلس الادارة

المفوض في التوقيع

الجدول ١

اقساط السداد

مقدار القسط المستحق سداداً لاصل القرض
مقدراً بالدينار الكويتي

تاريخ استحقاق الاقساط

١٩٧٨	اول يناير ١٩٧٨
١٩٧٨	اول يوليو ١٩٧٨
١٩٧٩	اول يناير ١٩٧٩
١٩٧٩	اول يوليو ١٩٧٩
١٩٨٠	اول يناير ١٩٨٠
١٩٨٠	اول يوليو ١٩٨٠
١٩٨١	اول يناير ١٩٨١
١٩٨١	اول يوليو ١٩٨١
١٩٨٢	اول يناير ١٩٨٢
١٩٨٢	اول يوليو ١٩٨٢
١٩٨٣	اول يناير ١٩٨٣
١٩٨٣	اول يوليو ١٩٨٣
١٩٨٤	اول يناير ١٩٨٤

١٩٨٤	اول يوليو ١٩٨٤
١٩٨٥	اول يناير ١٩٨٥
١٩٨٥	اول يوليو ١٩٨٥
١٩٨٦	اول يناير ١٩٨٦
١٩٨٦	اول يوليو ١٩٨٦
١٩٨٧	اول يناير ١٩٨٧
١٩٨٧	اول يوليو ١٩٨٧
١٩٨٨	اول يناير ١٩٨٨
١٩٨٨	اول يوليو ١٩٨٨
١٩٨٩	اول يناير ١٩٨٩
١٩٨٩	اول يوليو ١٩٨٩
١٩٩٠	اول يناير ١٩٩٠
١٩٩٠	اول يوليو ١٩٩٠
١٩٩١	اول يناير ١٩٩١
١٩٩١	اول يوليو ١٩٩١
١٩٩٢	اول يناير ١٩٩٢
١٩٩٢	اول يوليو ١٩٩٢
١٩٩٣	اول يناير ١٩٩٣
١٩٩٣	اول يوليو ١٩٩٣
١٩٩٤	اول يناير ١٩٩٤
١٩٩٤	اول يوليو ١٩٩٤
١٩٩٥	اول يناير ١٩٩٥
١٩٩٥	اول يوليو ١٩٩٥
١٩٩٦	اول يناير ١٩٩٦
١٩٩٦	اول يوليو ١٩٩٦
١٩٩٧	اول يناير ١٩٩٧
١٩٩٧	اول يوليو ١٩٩٧

المجموع

٣٠٢٠٠٠٠

هكذا من الاصل

الجدول ٢

وصف المشروع

يتكون المشروع من الاعمال الآتية :

١ - انشاء وسائل لتوليد الكهرباء وتشمل :

- (أ) محطة يوحدي توليد توربين بخارية طاقتها الاجمالية ٦٦ ميجاوات مع كل ما يلزمها من المباني والمعدات والوسائل الاخرى الخاصة بنقل الوقود وتوزيع المياه والمخازن والمحطة الفرعية وقطع التيار .
(ب) وحدة توليد توربين بالغاز طاقتها ١٢ ميجاوات مع التسهيلات المكملة وقطع التيار .

٢ - القيام بالدراسات والتدريب على النحو التالي :

- (أ) تدريب العاملين الفنيين والاداريين عليا في محطة الكهرباء وفي مراكز تدريب بالخارج .
(ب) دراسة الاحتياجات التنظيمية والمالية والمحاسبة لسلطة الكهرباء الاردنية .
(ج) دراسة كل ما يتعلق بهيكل تعرفه الكهرباء في المملكة الاردنية الهاشمية ووضع التوصيات المناسبة لتطويرها .

ويتنظر ان يتم تنفيذ هذا المشروع في ٣١ مارس ١٩٧٧ .

المملكة الاردنية الهاشمية

التاريخ : ١٩٧٣/١/٢٥
الصلتوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
صلتوق البريد ٢٩٢١
الكويت - دولة الكويت
السادة المحترمين

الموضوع : البضائع التي ستعمل من القرض رقم

نحية طبية وبعد ،
تنشرف بالاشارة الى المادة الرابعة من اتفاقية قرض مشروع محطة الحسين البخارية في الزرقاء التي تم التوقيع عليها بيننا بتاريخ اليوم ، ونرفق لكم مع هذا قائمة بالبضائع التي سيخصص القرض لتمويل العمليات الاجنبية اللازمة لها بنسبة ٥٠٪ من مجموع العملات الاجنبية اللازمة في حدود مبلغ القرض .
ونود ان نؤكد لكم ان حصيلة القرض لن تستخدم لتنفيذ اية ضرائب تكون قد فرضت مباشرة مالياً لتقوانين المملكة الاردنية الهاشمية او لاية قوانين اخرى سارية في اراضيها على اية بضائع او خدمات او على استيرادها او صنعها او شرائها .
رجاء تأكيد موافقتكم على مضمون هذا الكتاب وعلى قائمة البضائع الملحقه به وذلك بتوقيعكم على النسخة المرفقة لهذا الكتاب واعادتها اليها .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المملكة الاردنية الهاشمية

عنها :

المدوب القرض

نواثق :

الصلتوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عنه :

رئيس مجلس الادارة بالوكالة

قائمة بيان البضائع التي ستعمل من القرض

المبلغ مقدراً بالدينار الكويتي

٢٠٧٢٠٠٠

٢٠١٢٨٠٠

٢٩٦٠٠٠

١٩٢٤٠٠

٣١١٢٠٠

٣٠٢٠٠٠٠

النسبة التي يغطيها الصلتوق

٢٥٪ من الفئات الاجمالية

٥٠٪ من النفقات

بالعملات الاجنبية

المجموع

نوع البضائع أو الخدمات

الاعمال المدنية

الاعمال الكهربائية والميكانيكية لاجلتيين

البخاريتين والمواد والخدمات المرتبطة بها

المعدات والمواد الخاصة بمولد الغاز

التوربيني والخدمات المرتبطة بها

الخدمات الاستشارية والتدريب

اجباي طوارئ

مكتبة

اتفاقية

قرض انماء مشروع محطة كهروماء الحسين البخارية

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

مؤسسة الانماء الدولية

التاريخ - الرابع والعشرون من ايار ١٩٧٣

اتفاقية قرض انماء

اتفاقية ، موقعة في الرابع والعشرين من ايار ١٩٧٣ ، بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما بعد « المقرض ») ومؤسسة الانماء الدولية (وتسمى فيما بعد « المؤسسة ») .
ونظرا (أ) لان المقرض طلب من المؤسسة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما بعد « الصندوق الكويتي ») ان يساعد في تمويل التكاليف الخارجية للمشروع الموضح على الجدول رقم (٣) الملحق بهذه الاتفاقية .
(ب) ولا كان المشروع سيظل من قبل سلطة الكهرباء الاردنية المهيئة العامة للمشكلة بموجب قانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم (٧١) لسنة ١٩٦٧ (وتسمى فيما بعد « السلطة ») وذلك بمساعدة المقرض ، كجزء من هذه المساعدة يقوم المقرض بوضع حصة مبلغ القرض تحت تصرف السلطة كما هو موضح فيما بعد .
(ج) ونظرا لان الصندوق الكويتي قد وافق لهذه الغاية لان يقدم المقرض للمشروع ذاته قرضا (يسمى فيما بعد « قرض الصندوق الكويتي ») يوازي ثلاثة ملايين ديناراً كويتياً يساري حسب قيمة التبادل الحالية تقريبا حوالي (١٠,٢٠٠,٠٠٠ دولاراً) عشرة ملايين ومائتي ألف دولاراً .
(د) توافق المؤسسة على اعادة المقرض حسب الشروط والاحكام الواردة ادناه وبموجب شروط واحكام اتفاقية المشروع بنفس التاريخ المعقودة بين المؤسسة والسلطة .
لذلك فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :-

المادة الأولى

الشروط العامة - التعاريف

فقرة ١٠١ :

يقبل الطرفان بما ورد في بنود الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة المؤرخة ٣١ كانون ثاني ١٩٦٩ ، وينتسب القوة والتأثير كما لو أنها وضعت كلية لهذا القرض وعلى كل حال فإنها خاضعة للشطب الفقرات (١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣) وإعادة ترقيم الفقرة ١٠٢ (د) الى ١٠٢ (ج) من ذلك ، (و الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة كما هي معدلة ، تسمى فيما بعد « الشروط العامة ») .

فقرة ١٠٢ :

حينما استعملت في هذه الاتفاقية التعبيرات المبينة في الشروط العامة فإنها تدل على نفس ما تعنيه هناك ، إلا اذا دلت القرينة عكس ذلك والتعابير الإضافية التالية يكون لها المعاني التالية :-
- تعني عبارة « اتفاقية المشروع » الاتفاقية بين المؤسسة والسلطة وينتسب تاريخ هذه الاتفاقية وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشتمل العبارة على جميع الجداول الملحقمة بالاتفاقية المشروع .

مكتبة عبد الوكيل

- ب - تعني عبارة « اتفاقية إعادة الاقراض » الاتفاقية المزمع عقدها بين المقرض والسلطة تمسحاً مع متطلبات الفقرة ٣٠١ (ب) من هذه الاتفاقية وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشتمل العبارة على جميع الجداول الملحقه باتفاقية إعادة الاقراض .
- ج - تعني عبارة « اتفاقية قرض الصندوق الكويتي » اتفاقية القرض بين الصندوق الكويتي والمقرض لغايات المشروع .
- د - تعني عبارة « قانون السلطة » قانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ التي شكلت بموجبه السلطة وكما يتم تعديله من وقت لآخر .

المادة الثانية

القرض

فقرة ٢٠١ :

توافق المؤسسة على ادانة المقرض ، وبالشروط الواردة في اتفاقية القرض الموضوعة او المشار اليها ، مبلغاً بمختلف العملات مساوياً لعشرة ملايين ومائتي ألف دولار (١٠,٢٠٠,٠٠٠ دولاراً) .

فقرة ٢٠٢ :

يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض بما يتلائم والشروط الواردة في الجدول (١) لهذه الاتفاقية وكما يجري تعديله من وقت لآخر ، للنفقات التي تصرف (او اذا وافقت المؤسسة على صرفها) لمواجهة التكلفة المعقولة للسلع والخدمات اللازمة للمشروع والمبينة في الجدول (٢) لهذه الاتفاقية ، والتي تحول بموجب اتفاقية القرض ، شريطة ان لا تجري أية سحبيات لمواجهة النفقات في أي بلد ليس عضواً في البنك (عدا سويسرا) او لأي سلع تنتج او خدمات من تلك البلدان ، الا اذا رأت المؤسسة غير ذلك .

فقرة ٢٠٣ :

وعداً ما : توافق على المؤسسة ، فان السلع او الخدمات اللازمة للمشروع التي مشمول من القرض يجب الحصول عليها وفق متطلبات الاحكام المبينة او المشار اليها في الفقرة ٢٠٤ من اتفاقية المشروع .

فقرة ٢٠٤ :

ان التاريخ النهائي لعمله الاستفادة من القرض سيكون ٣١ آذار ١٩٧٧ او أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والمؤسسة .

فقرة ٢٠٥ :

على المقرض ان يدفع رسوم خدمة بمعدل ثلاثة ارباع ١٪ من ١٪ سنوياً على قيمة ما يسحب من القرض وعلى اية مبالغ ارباح بين وقت وآخر .

فقرة ٢٠٦ :

يجب دفع رسوم الخدمة على قترات نصف سنوية ، في الخامس عشر من نيسان وتشرين اول من كل عام .

فقرة ٢٠٧ :

على المقرض ان يقوم بسداد قيمة ما يسحب من القرض بالقسط نصف سنوية تستحق الدفع في الخامس عشر من نيسان وتشرين اول وتبدأ في الخامس عشر من تشرين اول عام ١٩٨٣ وتنتهي في ١٥ نيسان عام ٢٠٢٣ ، وكل قسط الى وما فيه القسط الذي يستحق في ١٥ نيسان ١٩٩٣ يجب ان يكون نصف واحد بالمائة (١٪) من ذلك المقدار وكل قسط بعد ذلك يكون واحداً ونصف بالمائة (١ ½٪) من القيمة .

فقرة ٢٠٨ :

ان عملة الولايات المتحدة الامريكية هي المخصصة لاقراض الفقرة ٢٠٢ من الشروط العامة .

فقرة ٢٠٩ :

رئيس مجلس ادارة السلطة او أي شخص آخر يعينه خطياً يعتبر الممثل المقرض لاقراض اتخاذ أي اجراء تتطلبه او يسمح باتخاذها بموجب احكام الفقرة ٢٠٢ من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من الشروط العامة .

المادة الثالثة

تنفيذ للمشروع

فقرة ٣٠١ :

أ - بدون أي حصر او تقييد لأي من الالتزامات الأخرى بموجب أحكام اتفاقية قرض الأمان ، يجب على المقرض ان يتخذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب احكام اتفاقية المشروع واتفاقية إعادة الاقراض ، وان يتخذ ويعمل على اتخاذ كافة الاجراءات بما في ذلك تأمين الخصصات ، والوسائل والخدمات والصادر الاخرى اللازمة والملائمة لتمكين السلطة من تنفيذ مثل هذه الالتزامات ويجب ان لا يتخذ او يسمح باتخاذ أية اجراءات تحول دون او تتعارض مع مثل هذا الانجاز ، وغله الغاية ، على المقرض ان يتخذ كافة الخطوات اللازمة بما في ذلك تأمين الخصصات اللازمة لضمان بناء خطوط النقل الكهربائية فيما بين الزوايا وغبان وانماها قبل ٣٠ ايلول ١٩٧٥ .

ب - على المقرض ان يضع حصة القرض تحت تصرف السلطة بموجب اتفاقية إعادة الاقراض تنرم بين المقرض والسلطة وفق احكام وشروط توافق عليها المؤسسة والتي تنص ، الا اذا رأت المؤسسة غير ذلك على قيام السلطة (١) بدفع رسوم خدمة للمقرض بمعدل ثلاثة ارباع ١٪ من ١٪ سنوياً على قيمة ما يسحب من القرض من القرض والفيز تمسحوبة من قبل السلطة من وقت لآخر ، (٢) ان تدفع المقرض على المبالغ المقررة من القرض والفيز تمسحوبة من قبل السلطة من وقت لآخر ، (٣) ان تدفع المقرض

فائدة بمعدل سبعة وربع بالمئة (٧ ١/٤ ٪) سنوياً على المبالغ المقررة والمسحوبة من قبل السلطة من القرض والغير مسددة من وقت لآخر ، (III) وان تسدد للمقرض المبالغ المقررة خلال مدة (٢٥) عاماً من تاريخ هذه الاتفاقية بما في ذلك فترة ائمال مدتها ثلاث سنوات ونصف .

ج - على المقرض ان يضع حصيلة قرض الصندوق الكويتي تحت تصرف السلطة .

د - على المقرض ان يمارس حقوقه بموجب احكام اتفاقية اعادة الاقراض بأسلوب يحمي بموجبه مصالح المقرض المؤسسة ويحقق غايات القرض ، وفيما عدا ما توافق عليه المؤسسة ، لا يجوز للمقرض ان يفوض أو يعدل او ينهي او يتنازل عن اتفاقية اعادة الاقراض او أي من احكامها .

فقرة ٢٥ : ٣٠٢

على المقرض ان يعيد النظر في قانون السلطة وان يقترح الاجراءات التشريعية للتعديل لهذا القانون لتمكين السلطة من ان تصبح وكالة مستقلة تخضع لتوجيهات وزير الاقتصاد الوطني المقرض فيما يخص بشؤون خاصة ذات أهمية قومية فقط .

فقرة ٣٠٣ : ٣٠٣

على المقرض ان :-

أ - يباشر باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة وان يقدم اقتراحات بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٧٤ الى المشرع لغايات استصدار قانون عام للكهرباء ينظم قطاع الكهرباء ، ومثل هذا القانون يقتضي ان يحدد المبادئ والمطالبات الاساسية لتنظيم شؤون توليد ونقل وتوزيع الكهرباء (بما في ذلك الامتيازات والخصائص) والتعريفات وحقوق الارتفاق والخصوص والتجارب ونظام موحد للمحاسبة وجميع المعلومات الاحصائية وتحضير المعلومات الفنية .

ب - يزداد المؤسسة باقتراحاته حول القانون موضوع البحث في وقت مبكر للحصول على مطالبات المؤسسة حوله .

ج - من الانظمة والتعليمات اللازمة لغايات تحقيق اهداف القانون المذكور بما في ذلك تحويل صلاحيات التنظيم ذات الطابع الفني الى السلطة .

فقرة ٣٠٤ : ٣٠٤

يتعهد المقرض بأن يدخل احكاماً ملائمة قبل ٣٠ حزيران ١٩٧٥ مقبولة لدى المؤسسة تعطي السلطة صلاحية تعديل اسعارها لبيع الكهرباء لتغطية مصاريف التشغيل الاضافية الناتجة عن التغيرات في اسعار زيوت الوقود الثقيلة التي تدفعها السلطة فرق معدل السعر البالغ ٧٥ دينار الطن الواحد ، واذا ما وجد مناسباً يسمح بأسعار لفرق بيع الكهرباء بأن تعدل طبقاً لذلك .

فقرة ٣٠٥ : ٣٠٥

على المقرض بين الحين والآخر ان يتخذ او يبدل على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة من جانبه لتمكين السلطات من اجراء التعديلات اللازمة على اسعارها لبيع الكهرباء لمواجهة متطلبات الفقرات ٣٠٤ و ٣٠٥ من اتفاقية المشروع .

فقرة ٣٠٦ : ٣٠٦

فيما عدا ما توافق عليه المؤسسة ، على المقرض ان يخطر الاعلان عن او دفع اية ارباح من قبل السلطة قبل الاول من كانون الثاني ١٩٧٩ ، الا اذا كان من رأي المؤسسة ان مثل هذا التوزيع لن تكون له آثار مفيدة على متطلبات السلطة لتمويل برامجها التوسعية .

فقرة ٣٠٧ : ٣٠٧

على المقرض ان يتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتحمل كافة مصاريف السلطة الاولى التي مولت من قبل المقرض قبل موعد مباشرة انتاج محطة كهرباء الزرقاء البخارية الى مساهمة رأسمالية حكومية ، وتشتمل المصاريف الاولى التمويل الاول لرأس المال العامل لزود السلطة من قبل المقرض والمصاريف المحلية على المشروع وعلى خطوط النقل فيما بين الزرقاء وعمان واية مبالغ تم ارضائها من قبل السلطة الى شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة او شركة كهرباء عافطة ارب المساهمة المحدودة بموافقة المقرض غير انها لا تشمل القروض التي اعطيت للسلطة لغايات اعادة الاقراض .

فقرة ٣٠٨ : ٣٠٨

على المقرض ان يضمن بأن تعلن محطة توليد ماركا او اية محطة اخرى ملائمة و محطة توليد غنارة ، بموجب احكام قانون السلطة عندما تصبح مجموعة التوليد البخارية الاولى في الزرقاء شغالة .

المادة الرابعة

الاستشارة والاعلام والمراقبة

فقرة ٤٠١ : ٤٠١

يتعاون المقرض والمؤسسة الى امدح يمكن ، لضمان تحقيق اهداف القرض ولي سبيل تحقيق ذلك ، فان المقرض والمؤسسة ومن حين الى آخر وحسب طلب احد الطرفين :-

أ - يتبادلان الآراء عن طريق ممثلينهما فيما يتعلق بالاجاز مسؤوليات كل منهما بموجب اتفاقية القرض ، واجازات السلطة لمسؤولياتها بموجب اتفاقية المشروع ، ظروف ادارة وتشغيل وتمويل السلطة وفيما يتعلق بالمشروع ، والدوائر أو وكالات المقرض المسؤولة عن تنفيذ أي جزء من المشروع واية أمور تخص غايات القرض .

ب - أن يزداد كل طرف الآخر جميع المعلومات ، حسب الطلب المقبول فيما يتعلق بالوضع العام للقرض . فمن حيث جالب المقرض فان هسله المعلومات تشمل الاوضاع المالية والاقتصادية ضمن حدود بلاد المقرض ، بما في ذلك ميزان المدفوعات ، والدين الخارجي المقرض وكذلك لاي ارض اخرى المقرض ، أو أي الصام سياسية ماثلة .

فقرة ٤٠٢ :

أ - يزود المقرض أو يعمل على تزويد المؤسسة كافة للمعلومات التي تطلبها المؤسسة فسي حدود المعقول المتعلقة بأوضاع إدارة وتشغيل وتمويل السلطة وفيما يختص بالمشروع ودوائره ووكالات المقرض المسؤولة عن تنفيذ أي جزء من المشروع .

ب - يعلم المقرض والمؤسسة كل واحد الآخر ، وفي الحال عن أي وضع يتدخل في تحقيق أهداف هذا القرض أو يهدد بمل هذا التدخل في تحقيق أهداف القرض واستمرارية خدماته وإنجازاته أي منهما لمسؤولياتهما بموجب اتفاقية القرض ، أو لإنجازات السلطة لمسؤولياتها بموجب اتفاقية المشروع واتفاقية إعادة الاقراض .

فقرة ٤٠٣ :

يبي المقرض كل فرصة ممكنة للممثلين المعتمدين من المؤسسة لزيارة أي جزء من مناطق المقرض لطايات تخص القرض .

المادة الخامسة
الضرائب والقيود

فقرة ٥٠١ :

تدفع قيمة القرض ورسوم خدماته دون أن يخصم منه الضرائب المقرضة بموجب قوانين المقرض أو القوانين المظلة في ممتلكاته ، ويكون حرام من تلك الضرائب .

فقرة ٥٠٢ :

تكون اتفاقية القرض واتفاقية المشروع حرة من أية ضرائب مفروضة حسب قوانين المقرض ، أو القوانين المظلة في ممتلكاته والتي تتعلق بالتنفيذ والتسليم والتسجيل ، حسب قوانين المقرض أو القوانين المظلة في ممتلكاته .

فقرة ٥٠٣ :

تكون الضمانات قيمة القرض ورسوم خدمات القرض حرة من جميع القيود والأنظمة والمراقبة ، وأي نوع من أنواع تعليق الدفع (مؤاتوروم) التي تفرضها قوانين المقرض أو القوانين المظلة في ممتلكاته .

المادة السادسة
استرداد حقوق المؤسسة

فقرة ٦٠١ :

في حالة وقوع أي حادث منصوص عليه في الفقرة ٧٠١ من الشروط العامة أو في الفقرة ٦٠١ من هذه الاتفاقية أو استمرار حدوثه لفترة ما ، فإن المؤسسة إذا رأت ذلك مناسباً قد تشتر المقرض في أي وقت

لاحق خلال استمرار وقوع ذلك الحادث ، بأن المشتق من قيمة القرض أثناء ينبغي دفعه في الحال بالإضافة الى رسوم الخدمة ، وبموجب هذا الاشعار فإن قيمة القرض ورسوم الخدمة تصبح مستحقة الدفع فوراً ، هذا بالإضافة الى ما يأتي عكس ما جاء في الاتفاقية .

فقرة ٦٠٢ :

لغايات أهداف الفقرة ٦٠٢ من الشروط العامة تحدد الحوادث الإضافية التالية :-

أ - التأجيل أو الانهاء لكلي أو الجزئي لحق المقرض باستعمال خصصات قرض الصندوق الكويتي بموجب اتفاقية قرض الصندوق الكويتي .

ب - اختفاء السلطة في القيام في أي من التزاماتها بموجب اتفاقية المشروع أو اتفاقية إعادة الاقراض .

ج - عدم تمكن السلطة من تسديد ديونها لدى استحقاقها أو القيام باتخاذ أية إجراءات أو تأخير من قبل السلطة أو من قبل غيرها مما ينتج عنه توزيع اموال السلطة بين ذاتها .

د - تعديل قانون السلطة أو تعليقه أو إبطاله ، أو فسده ، أو التخلي عنه بصورة تؤثر بشكل مادي مما يؤثر بصورة حائلة على مقدرة السلطة لتحقيق غاياتها .

فقرة ٦٠٣ :

لغايات الفقرة ٧٠١ من الشروط العامة تحدد الحوادث الإضافية التالية :-

أ - وقوع الحادث المنصوص عنه في البند (ب) من الفقرة ٦٠٢ من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة ٦٠ يوماً بعد اعطائه إشعار حوله من المؤسسة الى المقرض .

ب - وقوع الحادثين المنصوص عنهما في البندين (أ) و (ب) من الفقرة ٦٠٢ من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة
الانتهاء

فقرة ٧٠١ :

تحدد الحوادث التالية كشروط إضافية لنفاذ اتفاقية القرض ضمن مفهوم الفقرة ١٠١ (ب) من الشروط العامة :-

أ - ابرام ونفاذ اتفاقية المشروع نيابة عن السلطة وتفويضها أو المضادة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات المتضمنة للحكومة اللازمة .

ب - ابرام ونفاذ اتفاقية إعادة الأرض نيابة عن المقرض والسلطة وتفويضها أو المضادة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات المتضمنة للحكومة اللازمة .

هكذا منه الاصل

ج - في حالة عدم قيام السلطة باستملاك محلة توليد ماركا أو اية محلة توليد أخرى وفق أحكام قانون السلطة على السلطة ان (I) توقع اتفاقية مقبولة لدى المؤسسة تنص على التدابير التماقدية لتشغيل اية محلة توليد تابعة لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة يتم تسميتها محلة « بخارة » بموجب احكام قانون السلطة و (II) ويتم الاتفاق على اجراء المفاوضات وعقد تعاقد في موعد اقصد ٣٠ من حزيران ١٩٧٥ لتشغيل مثل هذه المحطة .

د - ابرام ونفاذ اتفاقية قرض فيما بين المقترض وحكومة المملكة المتحدة ، او نفاذ اية تدابير مقبولة لدى المؤسسة ، لتمويل خطوط النقل ١٣٢ كيلو فولت فيما بين الزرقاء وعمان ، وعلى ان تشمل على احكام ملائمة لوضع حصيلة هذا القرض تحت تصرف السلطة ، وتفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات المتضمنة الحكومية اللازمة .

هـ - ان تكون اتفاقية قرض الصندوق الكويتي قد اصبحت نافذة المفعول او ان تصبح نافذة المفعول مع نفاذ مفعول هذه الاتفاقية .

فقرة ٧٠٢ :

تحدد الانور الاضائية التالية ضمن مفهوم الفقرة ١٠٠٢ (ب) من الشروط العامة بحيث يتم شمولها حسب الرأي أو الآراء ليم تزويدها المؤسسة .

أ - ان اتفاقية المشروع قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن السلطة وتشكل ارتباطاً قانونياً ملازماً للسلطة وفق احكامها .

ب - ان اتفاقية اعادة الاقتراض قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول ، وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن المقترض والسلطة على التوالي ، وتشكل ارتباطاً قانونياً ملازماً للمقترض والسلطة وفق احكامها .

ج - ان اتفاقية القرض المشار اليها في الفقرة ٧٠١ (د) من هذه الاتفاقية لتمويل خطوط النقل ١٣٢ كيلو فولت فيما بين الزرقاء وعمان قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول ، وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن المقترض ، والطرف الآخر على التوالي ، وتشكل ارتباطاً قانونياً ملازماً للطرفين وفق احكامها .

فقرة ٧٠٣ :

تاريخ الثاني والعشرين من آب ١٩٧٣ قد حدد لاغراض الفقرة ١٠٠٤ من الشروط العامة .

المادة الثامنة

مثل المقترض - عناوين

فقرة ٨٠١ :

ان رئيس المجلس القومي للتخطيط السباع للمقترض يعتبر مستمداً للمقترض لاغراض الفقرة ١٠٠٣ من الشروط العامة .

فقرة ٨٠٢ :

العناوين التالية حددت لاغراض الفقرة ٩٠١ من الشروط العامة :
للمقترض :

المجلس القومي للتخطيط

صندوق بري - (٥٥٥)

عمان

للمملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :-

JODB عمان

للمؤسسة

مؤسسة الانماء الدولية

شارع هـ . ١٨١٨ - شمال غربي واشنطن

د - من . ٢٠٤٣٣ - امريكا

العنوان البرقي :-

INDEVAS واشنطن د - من .

وبحضور كلا الطرفين المتواجدين عن طريق ممثلها المقترضين ، وقعت هذه الاتفاقية باسميهما وسلت في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة في اليوم والسنة المذكورين اعلاه .

المملكة الاردنية الهاشمية

الممثل المفوض

الترجيح السيد زهير المنفي

مؤسسة الانماء الدولية

نائب رئيس المنطقة

لاوروا ، الشرق الأوسط ، وشمال افريقيا

الترجيح السيد منير بنجيك

الجدول (١)

مسحوبات الاموال من القرض

١ - الجدول المبين ادناه يوضح ثلاث البتود المستوردة والتي ستدول من اموال القرض ، وبتدار الخصصيات من الكل لكل بتد :

مكتبة امير فيصل

الفئة	مقدار القرض المخصص بالدولار	نسبة الاتفاق الذي سيمول
١ - الأعمال المدنية	٧٠٠,٠٠٠	٢٥٪ من مجموع النفقات (ويشمل جزء العملة الأجنبية المقدرة).
٢ - الأجهزة الكهربائية والأعمال الميكانيكية المراد والخدمات التابعة لها للجزء (أ-١)	٦,٨٠٠,٠٠٠	٥٠٪ من الاتفاق الأجنبي
٣ - أجهزة ومواد وخدمات تابعة لها للجزء (أ-٢) من المشروع	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٪ من الاتفاق الأجنبي
٤ - خدمات المستشارين وبرامج التدريب	٦٥٠,٠٠٠	٥٠٪ من الاتفاق الأجنبي
٥ - غير مخصصة	١,٥٠٠,٠٠٠	
المجموع	١٠,٦٠٠,٠٠٠	

٢ - لأغراض هذا الجدول :-

- أ - أن عبارة «الاتفاق الأجنبي» تعني الاتفاق على السلع المنتجة في، أو الخدمات المقدمة من، البلدان، وفي العملات، لاية بلد غير بلد المقرض.
- ب - أن عبارة «الاتفاق الكلي» تعني مجموع الاتفاق الأجنبي والاتفاق للسلع المنتجة في، أو الخدمات المقدمة من بلدان المقرض.
- ٣ - مع مراعاة أحكام الفقرة (١) أعلاه، لا يجوز سحب أموال للأموال التالية :-

أ - مصروفات الفترة التي تسبق تاريخ هذه الاتفاقية، فيما عدا السحوبات التي تجري فيما يتعلق بالفترة الرابعة (خدمات المستشارين والتدريب) وعلى حساب الاتفاق الذي يحصل بعد السادس من شباط ١٩٧٢ بمبلغ كلي لا يتجاوز ما يعادل (١٧٥,٠٠٠) دولاراً.

ب - دفع الضرائب التي تفرض حسب قوانين المقرض السارية في بلد المقرض على السلع والخدمات، أو على استيراد وصنع وتأمين هذه السلع والخدمات وإلى اللدئ الذي ترداد المقادير، المثلة بالنسب الموضحة في العمود الثالث من الجدول في الفقرة (١) أعلاه، على المقدار الصافي من جميع هذه الضرائب، فإن مثل هذه النسب ستخفف لضمان عدم اقتطاع أي جزء من مخصصات القرض لأغراض الدفع لثل هذه الضرائب.

٤ - بالإضافة إلى تخصيص مقدار من القرض الموضح في العمود الثاني من الجدول في الفقرة (١) أعلاه، فإنه :-

أ - إذا قلص تقدير الاتفاق بموجب أية فئة، فإن قيمة القرض المخصصة لهذه الفئة والتي لم يعد لها حاجة لهذه الغاية، سيتم تخصيصها من قبل المؤسسة بزيادة الفئة غير المخصصة بقيمة مقابلة لها.

ب - إذا زاد تقدير الاتفاق بموجب أية فئة، فإن النسبة المحددة في العمود الثالث من الجدول في الفقرة (١) أعلاه فيما يتعلق بثل هذا الاتفاق، سيطبق على مبلغ الزيادة، وسيتم تخصيص مبلغ مماثل من قبل المؤسسة، يطلب من المقرض لثل هذه الفئة وذلك من المبالغ غير المخصصة من القرض، على أنه يشترط، على أية حال، مراعاة متطلبات الشؤون غير المنظورة. كما تحدد من قبل المؤسسة، فيما يتعلق بالمصاريف الأخرى.

ج - إذا قررت المؤسسة، ضمن المقبول بأن الحصول على أي بند من أية فئة غير منسجم مع الطرق الموضحة أو الممارسات لها في الفقرة ٢,٠٦ من اتفاقية المشروع، فإنه لن يصرف على مثل هذا البند من أموال القرض، والمؤسسة قد تلغي مثل هذا المقدار من القرض بإعلام المقرض كما تراه مناسباً بالتقدير الذي يمثل ذلك الاتفاق، الذي كان من الممكن أن يكون مسموحاً بتمويله، من مخصصات القرض، وذلك دون المساس بأي حق أو سلطة للمؤسسة بموجب اتفاقية القرض.

٥ - بالإضافة إلى النسب المبينة في العمود الثالث من الجدول في الفقرة (١) أعلاه، فإنه إذا ازدادت تقديرات الاتفاق للفئة الأولى، وإذا كانت الأموال من القرض غير متوفرة لإعادة تخصيصها لتلك الفئة، فإن المؤسسة يمكنها، بإشعار إلى المقرض، تعديل النسب المطبقة آنذا لتلك الاتفاق كي يمكن المقرض من الاستمرار في السحب لتلك الفئة وحتى تغطي جميع تلك المصروفات.

الجدول (٢)

وصف المشروع

المشروع يمثل المرحلة الأولى لمحطة توليد كهربائية بخارية ويشتمل على ما يلي :-

أ - توليد :

١ - بناء محطة توليد في الرقاع تحتوي مجموعتي توليد كهربائيتين بخاريتين بطاقة إجمالية قدرها حوالي ٦٦ ميجاوات والوسائل التابعة لها التي تشتمل على قفل المحركات من المصفاة المجاورة ووسائل خزن ومحطة تحويل وبيوت مستخدمين.

٢ - تركيب مجموعة توربين غازي ذات دورة بسيطة لتوليد الكهرباء بطاقة إنتاج قدرتها حوالي ١٥ ميجاوات على سطح البحر والوسائل والمعدات التابعة لها.

ب - دراسات وتدريب :

١ - التدريب في الخارج لأجهزة عملة التوليد والإدارة والأشخاص الآخرين حسب الحاجة.

٢ - دراسة متطلبات أجهزة السلطة لنشاطاتها التوسعية وتشمل أساليب المحاسبة، والتخطيط المالي، ورقابة الموازنة، ووضع نواحي هذه الدراسة موضع التنفيذ.

٣ - أ - دراسة تركيب التعريف الكهروإتية للسلطة اللازمة لتشغيلها ووضع توصي الدراسة موضع التنفيذ .

ب - دراسة ، مع الدراسة المشار إليها أعلاه ، لجميع التعريفات الكهروإتية القائمة في الأردن بقصد التوصية إلى الحكومة الأسس لتركيب تعريفية حديثة تطبق في كافة أنحاء الأردن من المتوقع أن ينهي المشروع في ٣١ آذار ١٩٧٦ .

(ب)

السيد الرئيس

قانون مؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان بين المملكة الأردنية الهاشمية ومؤسسة الائتماء الدولية هل يوافق المجلس عليها كما ورد من الحكومة .

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون والاتفاقية كما وافق المجلس عليها وبالصيغة التي سرفعان فيها إلى مجلس الأعيان المؤقر » .

قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان

بين

المملكة الأردنية الهاشمية و مؤسسة الائتماء الدولية

بالمادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان بين المملكة الأردنية الهاشمية ومؤسسة الائتماء الدولية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بها القانون والمعقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية ومؤسسة الائتماء الدولية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الفئات المخضعة منها .
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

هكذا منه الاصل

قرض رقم ٣٨٥ ج

اتفاقية قرض التنمية

(المشروع الثاني لمياه ومجاري مدينة عمان)

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

مؤسسة التنمية الدولية المعقودة

بتاريخ ٢٤/ أيار/ ١٩٧٣

اتفاقية قرض التنمية

أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٧٣ بين المملكة الاردنية الهاشمية (المشار إليها فيما بعد بالفاصلة المستتين) وبين مؤسسة التنمية الدولية (المشار إليها فيما بعد بالفاصلة المؤسسة) .
حيث ان :

- أ - المستتين كان قد طلب من المؤسسة ان تساعد في تمويل المشروع المبين في الملحق الثاني لهذه الاتفاقية وذلك بتقديم القرض المنصوص عنه فيما يلي .
- ب - سلطة المياه والمجاري بمنطقة امارة العاصمة التي تم تأسيسها بمقتضى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣ والتي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة (المشار إليها فيما بعد بالفاصلة السلطة) ستقوم بتنفيذ القسم الاول من المشروع بمساعدة المستتين الذي سيقع تحت تصرف السلطة كجزء من هذه المساعدة المالية الخاضعة من القرض المخصص للقسم الاول من المشروع وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية المدرجة ادناه .
- ج - المستتين سيقوم بتنفيذ القسم الثاني من المشروع .
- د - المؤسسة مستعدة لتقديم القرض وفقاً للشروط والاحكام المدرجة ادناه والشروط والاحكام الواردة في اتفاقية المشروع المعقودة بين المؤسسة والسلطة بنفس التاريخ الذي ابرمت فيه هذه الاتفاقية .

المادة الاولى

الشروط العامة وتفسير الاصطلاحات

الفقرة (١) :

يقبل التريقان جميع ما ورد في الشروط العامة للمؤسسة التي تطبق على اتفاقيات قروض التنمية المؤرخة في ٣١ كانون ثاني ١٩٦٩ ، وبما ان يكون لاحكام الشروط العامة المذكورة نفس القوة والافز كما لو كانت مدرجة بكاملها في هذه الاتفاقية مع مراعاة التعديلات التالية :

ويشار فيما بعد الى تلك الشروط العامة للمؤسسة التي تطبق على اتفاقيات التنمية بصيغتها المعدلة وفقاً للتعديلات المدرجة ادناه بعبارة " الشروط العامة " :-

(أ) بخلاف الفقرة ٥ (١) :

(ب) بخلاف الفقرة ٦ (٢) (ح) ، وبما ترقم الفقرة ٦ (٢) (ط) بحيث تصبح ٦ (٢) (ح) ؛

هذه هي الاصل

الفقرة ١ (٢) :

يكون للاصطلاحات الواردة في هذه الاتفاقية والتي ورد تفسير معانيها في الشروط العامة نفس المعاني المخصصة لها في الشروط العامة الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

اما الاصطلاحات الاضافية التالية الواردة في هذه الاتفاقية فتكون معانيها كما يلي : -
(أ) « اتفاقية المشروع » - تعني الاتفاقية الموقعة بين المؤسسة والسلطة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

(ب) « اتفاقية القرض الفرعية » - تعني الاتفاقية التي سيتم ابرامها بين المستدين والسلطة بمقتضى الفقرة ٣ (١) (ب) من هذه الاتفاقية مع جميع ملحقات تلك الاتفاقية الفرعية واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

(ج) « سلطة المصادر الطبيعية » - تعني سلطة المصادر الطبيعية التابعة للمستدين ، والتي تم انشاؤها بمقتضى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ ، واية تعديلات قد تدخل الى القانون المذكور من وقت لآخر .

المادة الثانية

القرض

الفقرة ٢ (١) - :

توافق المؤسسة على تقديم قرض للمستدين بمميزات مختلفة تعادل قيمتها ثمانية ملايين وسبعماية الف (٨.٧٠٠.٠٠٠) دولار ، اميركي ، وذلك وفقاً للشروط والاحكام الواردة والمشار اليها في اتفاقية قرض التنمية .

الفقرة ٢ (٢) - :

يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض وفقاً لاحكام الملحق الاول بهذه الاتفاقية ، واية تعديلات قد تدخل الى هذا الملحق من وقت لآخر ، وذلك لتغطية النفقات الموقعة عن البضائع والخدمات الضرورية للمشروع الوارد وصفه في الملحق الثاني لهذه الاتفاقية والتي سيتم تمويلها بمقتضى هذه الاتفاقية ، ويشترط في ذلك عدم سحب اي مبلغ لتغطية نفقات ضمن حدود منطقة اي بلد ليس عضواً في البنك (باستثناء سويسرا) او لنسخة من بضائع معنوية في مثل ذلك البلد او خدمات قدمت منه ، الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

الفقرة ٢ (٣) :

يتم الخصم على البضائع والخدمات الضرورية للمشروع والتي تمول من القرض وفقاً لاحكام المنصوص عنها او المشار اليها في الفقرة ٢ (٤) من اتفاقية المشروع الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

الفقرة ٢ (٤) :

تنتهي المدة التي يجوز خلالها السحب بتاريخ ٣١ كانون اول ١٩٧٧ او بأي تاريخ اخر قد ينفق عليه بين المستدين والمؤسسة .

الفقرة ٢ (٥) :

يدفع المستدين رسوم خدمات بمعدل ٤ ٪ (ثلاثة ارباع الواحد بالمئة) سنوياً على المبالغ المسحوبة من القرض وغير المدددة من وقت لآخر .

الفقرة ٢ (٦) :

تدفع رسوم الخدمات كل ستة اشهر بتاريخ ١٥ نيسان و ١٥ تشرين اول من كل سنة .

الفقرة ٢ (٧) :

يسدد المستدين قيمة القرض الاساسية بأقساط نصف سنوية تستحق بتاريخ ١٥ نيسان و ١٥ تشرين اول من كل سنة ابتداء من ١٥ تشرين اول ١٩٨٣ ، ولغاية ١٥ نيسان ٢٠٢٣ ، على ان يكون قيمة كل قسط من الاقساط التي تستحق حتى تاريخ ١٥ نيسان ١٩٩٣ ، بما في ذلك القسط الذي يستحق بذلك التاريخ نصف الواحد بالمئة (١ ٪) من قيمة القرض الاساسية ، وتكون قيمة كل قسط من الاقساط التالية واحد ونصف بالمئة (١ ١ ٪) من قيمة القرض الاساسية .

الفقرة ٢ (٨) :

العملة المحددة لغايات الفقرة ٤ (٢) من الشروط العامة هي عملة الولايات المتحدة الاميركية .

الفقرة ٢ (٩) :

لغايات القسم الاول من المشروع يعتبر رئيس مجلس ادارة السلطة ائمن يتوب عنه بموجب تفويض خطي منه بأنه يمثل المستدين الذي يملك صلاحية اتخاذ اجراءات ضرورية او جائزة بمقتضى احكام الفقرة ٢ (٢) من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من الشروط العامة .

المادة الثالثة
تنفيذ المشروع

الفقرة ٣ (١) :

(أ) يلتزم على المستدين وبدون ائمن من التزاماته الاخرى بمقتضى اتفاقية قرض التنمية او الاتفاقيات منها ان يؤمن قيام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عنها في اتفاقية المشروع واتفاقية القرض الفرعية

وفقا لاحكام مابين الاتفاقيتين ، كما يترتب على المستدين ان يتخذ او يؤمن اتخاذا جميع الاجراءات بما في ذلك توفير الاموال والتسهيلات والخدمات والموارد الاخرى الضرورية او المناسبة لتمكين السلطة من تنفيذ تلك الالتزامات ، وان لا يتخذ او يسمح باتخاذ اية اجراءات من شأنها ان تحول دون او تعرقل قيام السلطة بمثل هذا التنفيذ .

(ب) يترتب على المستدين ان يعيد اقراض المبالغ الثابتة من القرض المخصص للقسم الاول من المشروع الى السلطة ، وذلك لمدة تسعة وعشرين عاما تشمل مدة اربع سنوات المهلة لتسديد قيمة القرض الاساسية بفائدة قدرها ٦٪ سنويا ، وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعية يتم ابرائها بين المستدين والسلطة على ان توافق المؤسسة مسبقا على شروط واحكام الاتفاقية المشار اليها .

(ج) تعتبر اية قروض قائمة حاليا غير سددة والتي كان قد قدمها المستدين لامانة العاصمة لاغراض المجاري ومياه الامطار كراسمال ساهمت به امانة العاصمة في راسمال السلطة .

(د) يترتب على المستدين ممارسة حقوقه بمقتضى اتفاقية القرض الفرعية بشكل يضمن حماية مصالح المستدين والمؤسسة وتحقيق غايات القرض . ولا يحق للمستدين التنازل للغير عن حقوقه الناشئة عن اتفاقية القرض الفرعية او تعديل الاتفاقية او اي من احكامها او نالهاها او التخلي عنها الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

الفقرة ٣ (٢) :

يقدم المستدين للمؤسسة مسبقا مشروع القانون الذي بموجبه سيتم تأسيس مجلس قومي للمياه والمجاري بحيث يعطي للمؤسسة وفقا كافيا لدراصة مشروع القانون المذكور ، وتقديم ملاحظاتها بشأن الأمور التي قد يكون لها تأثير على السلطة في القانون .

الفقرة ٣ (٣) :

يترتب على المستدين مساعدة السلطة وبلدية وادي السير في التوصل الى اساس عادل لاقتسام مياه ليرة وادي السير فيما بينهما ، وذلك خلال مدة لا تتعدى ٣٠ حزيران ١٩٧٤ او اي تاريخ آخر يتفق عليه بين المستدين والمؤسسة .

الفقرة ٣ (٤) :

يؤمن المستدين قيام سلطة المصادر الطبيعية بتركيب وصيانة الاجهزة الهيدرولوجية الضرورية للمشروع حسب الاصول الفنية .

الفقرة ٣ (٥) :

يترتب على المستدين ان يستخدم مستشارين مهنيين مقبولين لدى المؤسسة لتنفيذ القسم الثاني من المشروع ، وذلك بموجب شروط يوافق عليها كل من المستدين والمؤسسة .

الفقرة ٣ (٦) :

يزود المستدين المؤسسة او يؤمن تزويدها بالدراسات والمخططات والتصاميم والمواصفات والمستندات الاخرى المتعلقة بالقسم الثاني من المشروع والتي قد تطلبها المؤسسة ضمن المقول فور اعدادها ، وذلك للحصول على موافقة المؤسسة عليها .

المادة الرابعة

التشاور وتبادل المعلومات والتفتيش

الفقرة ١ (١) :

يتعاون المستدين مع المؤسسة تعاونا كليا لتحقيق اهداف القرض ، وفي سبيل ذلك يقوم كل منهما من وقت لآخر بناء على طلب اي منهما بما يلي :

أ - تبادل وجهات النظر بواسطة ممثلينها بشأن تنفيذ التزامات كل منهما بمقتضى اتفاقية قرض التنمية وتنفيذ السلطة لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع وحول الشؤون الادارية في السلطة وأعمالها وبحولها المالية . كما يتبادل الفريقان وجهات النظر فيما يتعلق بالمشروع حول الشؤون الادارية والأعمال والأحوال المالية في الدوائر والمؤسسات الحكومية الاخرى التابعة للمستدين والمسؤولة عن تنفيذ اي جزء من المشروع ، وحول اية امور اخرى تتعلق باهداف القرض .

ب - تزويد الفريق الآخر بكتابة المعلومات التي يطلبها ضمن المقول بشأن الوضع العام بالنسبة للقرض . ومن جهة المستدين فينبغي ان تشمل هذه المعلومات بيان الأوضاع المالية والاقتصادية ضمن حدود المناطق المأثلة للمستدين بما في ذلك ميزان مدفوعات المستدين ودبونه الخارجية او ميزان مدفوعات ودبونه اي من اقسامه السياسية او المؤسسات التابعة له .

الفقرة ٤ (٢) :

أ - يترتب على المستدين ان يزود المؤسسة او ان يعمل على تزويدها بكتابة المعلومات التي تطلبها ضمن المقول بشأن ادارة السلطة وأعمالها والمالية ، كما يترتب على المستدين ان يزود المؤسسة بمثل هذه المعلومات فيما يتعلق بالمشروع عن الدوائر والمؤسسات التابعة للمستدين والتي تكون مسؤولة عن تنفيذ اي جزء من المشروع .

ب - يترتب على كل من المستدين والمؤسسة ان يبلغ الفريق الآخر وبدون تأخير عن الظروف التي تعرقل او التي قد تعرقل تحقيق اهداف القرض او الاستمرار بالخدمات التي تقدم بمقتضاها ، او تعرقل قيام اي من الفريقين بتنفيذ التزاماته بمقتضى اتفاقية قرض التنمية او قيام السلطة بتنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .

مجلس النواب

الفقرة ٤ (٣) :

على المستدين ان يبيع كافة القرض ضمن العقول لمطلي المؤسسة المقرضين لزيارة اي جزء من المناطق العامة للمستدين لغايات تتعلق بالقرض .

المادة الخامسة
الضرائب والقيود

الفقرة ٥ (١) :

تسدد قيمة القرض الاساسية ورسوم الخدمات المترتبة على القرض بدون حسم اية مبالغ منها للضرائب التي تفرضها قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته، وتبقى هذه الدفعات من كافة الضرائب المشار اليها .

الفقرة ٥ (٢) :

تبقى اتفاقية قرض التمنية واتفاقية المشروع وكل ما يتعلق بتنفيذ او ابرام او تسجيل هاتين الاتفاقيتين من كافة الضرائب والرسوم المفروضة بموجب قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته .

الفقرة ٥ (٣) :

لا يُلغى تسديد قيمة القرض ورسوم الخدمات المترتبة على القرض لاية قيود او أنظمة او مراقبة او اية قرارات بتوقيف تسديد الديون مهما كانت طبيعتها والتي قد تفرض بمقتضى قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته .

المادة السادسة

الملاجات القانونية المتوفرة للمؤسسة لحماية مصالحها

الفقرة ٦ (١) :

عند وقوع اي من الحوادث المحددة في الفقرة ٧ (١) من الشروط العامة او في الفقرة ٦ (٣) من هذه الاتفاقية ، واستمرار مثل هذا الحادث خلال المدة (ان وجدت) المنصوص عنها في كل من الفقرتين المشار اليهما ، يحق للمؤسسة ان تقر بحسب رغبها في اي وقت لاحق خلال مدة استمرار الحادث المشار اليه بأن قيمة القرض الاساسي غير المسددة لذلك ورسوم الخدمات المترتبة عليها قد اصبحت مستحقة، وذلك بموجب اشعار توجه للمستدين : «وعندئذ تصبح قيمة القرض الاساسية غير المسددة ورسوم الخدمات المشار اليها مستحقة الدفع ارضا بالرغم من اي نص مخالف في اتفاقية قرض التمنية .

الفقرة ٦ (٧) :

تضاف الحوادث التالية الى الحوادث المحددة لغايات الفقرة ٦ (٢) من الشروط العامة :-

- (أ) اذا تخلفت السلطة عن تنفيذ اي من التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .
(ب) اذا عدل قانون سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣، بحيث يحول التعامل دون قدرة المستدين او السلطة على تنفيذ الالتزامات المترتبة على اي منهما بمقتضى اتفاقية قرض التمنية او اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .

الفقرة ٦ (٧) :

تضاف الحوادث التالية الى الحوادث المحددة لغايات الفقرة ٧ (١) من الشروط العامة :-
(أ) وقوع الحادث المحدد في الفقرة ٦ (٧) (أ) من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة ستين يوما بعد تاريخ تبليغ المؤسسة اشعارا بالحادث للمستدين .

(ب) وقوع الحادث المحدد في الفقرة ٦ (٧) (ب) من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة
تاريخ بدء العمل بالاتفاقية وانهاهما

الفقرة ٧ (١) :

تضاف الحوادث التالية كشرط اضافية لبدء العمل باتفاقية قرض التمنية بالمعنى المقصود في الفقرة ١٠ (ب) من الشروط العامة :-

- (أ) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية المشروع بالنيابة عن السلطة .
(ب) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية القرض الفرعية بالنيابة عن كل من المستدين والسلطة .

الفقرة ٧ (٢) :

تحدد الامور التالية كسائل اضافية ضمن المعنى المقصود هذه العبارة بالفقرة ١٠ (ب) من الشروط العامة وببني ادخلها في الرأي ان الآراء التي تقدم للمؤسسة :-

- (أ) ان موافقة ومصادقة السلطة على اتفاقية المشروع قد تمت حسب الاصول ، وأن ابرام تسليم الاتفاقية بالنيابة عن السلطة كانا اموريين وأن الاتفاقية تشكل التزاما نافذا على السلطة وفقاً لشرطها .

(ب) أن موافقة ومصادقة كل من المستدين والسلطة على اتفاقية القرض الفرعية قد تمت حسب الأصول، وأن إبرام وتسليم الاتفاقية بالنيابة عنهما كانا اصوليين، وأن الاتفاقية تشكل التزاماً نافذاً على كل من المستدين والسلطة وفقاً لشروطها.

الفقرة (٣) :

يحدد تاريخ ٢٢/٢٢ آب ١٩٧٣ لأغراض الفقرة ١٠ (٤) من الشروط العامة.

المادة الثامنة

تمثل المستدين وعناوين الفريقين

الفقرة ٨ (١) :

يعتبر رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمستدين ممثلاً للمستدين لأغراض الفقرة ٩ (٣) من الشروط العامة.

الفقرة ٨ (٢) :

يحدد العناوين التالية للفريقين لأغراض الفقرة ٩ (٣) من الشروط العامة : -

عنوان المستدين :

المجلس القومي للتخطيط

صندوق البريد (٥٥٥)

عمان - الأردن

العنوان البرقي N P C

عمان

عنوان المؤسسة

مؤسسة التنمية الدولية

١٨١٨ شارع N. W. H

واشنطن D. C. ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الأمريكية

العنوان البرقي INDEVAS-D. E.

تتبعاً لما أورد أعلاه فقد تم توقيع هذه الاتفاقية باسم كل من الفريقين بواسطة ممثليهما المفوضين حسب الأصول تمهيداً لتسليمها في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية في التاريخ المذكور في مستهلها:

عن المملكة الأردنية الهاشمية

الممثل المفوض

عن مؤسسة التنمية الدولية

نائب الرئيس الأتليتي

لأوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الملحق الأول

سحب قيمة القرض

(١) يبين الجدول التالي فئات البنود التي سيتم تحويلها من القرض والمبالغ المخصصة من القرض لكل فئة والنسبة المئوية التي تشكلها هذه المبالغ من مجموع النفقات المقررة لكل فئة : -

النسبة المئوية من النفقات المقررة تحويلها	المبلغ المخصص من القرض معادلاً بالدولار	النقطة
١٠٠٪ من النفقات الأجنبية	٣٥٤٠,٠٠٠	(١) المعدات وقطع الغيار
١٠٠٪ من مجموع النفقات (تسليم المصنع)		أ (المستوردة مباشرة
٩٠٪ من مجموع النفقات الأجنبية	٣١١٠,٠٠٠	ب (المصنوعة محلياً
١٠٠٪ من النفقات الأجنبية	٩٠٠,٠٠٠	(٢) الاعمال المدنية
		(٣) الخدمات الاستشارية
١٠٠٪ من النفقات الأجنبية	٣٧٠,٠٠٠	و التدريب
	٧٨٠,٠٠٠	(٤) دراسات
	٨٧٠,٠٠٠	(٥) مبالغ غير مخصصة
		المجموع

(٢) لأغراض هذا الملحق : -

أ - تعني عبارة (نفقات أجنبية) المبالغ التي تدفع عن البضائع المصنوعة في مناطق بلدان غير بلد المستدين أو عن الخدمات التي تقدم من تلك البلدان والتي تدفع بعملاتها.

ب - تعني عبارة (مجموع النفقات) مجموع النفقات الأجنبية والنفقات التي تدفع عن البضائع المصنوعة في بلد المستدين والخدمات التي تقدم منه.

(٣) بالرغم مما ورد في الفقرة الأولى من هذا الملحق ، لا يجوز سحب أي مبلغ لتغطية ما يلي : -

أ - النفقات التي نشأت قبل تاريخ هذه الاتفاقية ، إلا أنه يجوز سحب مبالغ النفقات الثالثة من النفقات المدرجة في الجدول والتي نشأت بعد شهر كانون الأول ١٩٧١ ، على أن لا يتجاوز مجموع مثل هذه السحوبات ما يعادل مائتين وخمسين ألف (٢٥٠,٠٠٠) دولار .

ب - دفع ضرائب تفرضها قوانين المستدين أو القوانين المطبقة ضمن حدود منطقة ، على البضائع أو الخدمات أو على استيرادها أو تصنيعها أو الحصول عليها أو تقديمها ، إذا كان المبلغ المخصص في الجدول لأية فئة على أساس النسبة المئوية المحددة في المادة الثالثة من الجدول يزيد على المبلغ الحقيقي

الذي يتوجب دفعه بنسبة ضرائب ، تخفيض النسبة المئوية المحددة المشار إليها لضمان عدم سحب أي مبلغ من القرض لتدفع على هذه الضرائب .

مكونة من الأصل

(٤) بالرغم من تخصيص مبالغ من القرض في الخطة الثانية من الجدول المدرج اعلاه في الفقرة الاولى من هذا الملحق :-

أ - اذا انخفضت النفقات المقدرة لاية فئة تقوم المؤسسة باعادة تخصيص المبالغ الواردة بنقلها من نفقات تلك الفئة وضمها الى المبالغ الغير مخصصة .
ب - اذا تجاوزت النفقات لاية فئة (باستثناء الفئة الرابعة) اعلاه المبلغ المخصص لتلك الفئة ، تطبق على الزيادة النسبة المئوية المبنية في الخطة الثالثة من الجدول لتلك الفئة ، وتقوم المؤسسة ببناء عمل طلب المستدين بتخصيص المبلغ النسبي الاضافي لتلك الفئة ، ذلك بنقل المبلغ الضروري من المبالغ الغير مخصصة مع مراعاة ما تتطلبه الاحتياطات الطوارئ بالنسبة للنفقات الاخرى وفقاً لما تقرره المؤسسة في هذا الصدد .

ج - اذا قررت المؤسسة بناء على اسباب مقولة بان الحصول على اية بضائع او خدمات من اية فئة لا يتمشى مع الاصول المبنية او المشار اليها في الفقرة (٤) من اتفاقية المشروع ، فلا يجوز تغطية اية نفقات عن تلك البضائع او الخدمات من القرض ، ويحق للمؤسسة في مثل هذه الحالة وبدون الحد او الانقاص من الحقوق والصلحايات او العلاجات الاخرى المتاحة لها بمقتضى قرض التنمية ان تلغي بموجب اشعار توجيه للمستدين مبلغاً من القرض يعادل حسب تقدير المؤسسة المعقول قيمة مثل هذه النفقات التي كانت ستعمل من القرض .

د - بالرغم من النسبة المئوية المحددة في الخطة الثالثة من الجدول المدرج اعلاه في الفقرة الاولى من هذا الملحق اذا تجاوز مجموع النفقات لفئة الثانية المبلغ المخصص لها ، ولم توجد اية مبالغ يمكن اعادة تخصيصها وتقلها لفئة المذكورة بحق المؤسسة بموجب اشعار توجيه للمستدين تعديل النسبة المئوية المقررة كذلك تلك النفقات لضمان استمرار سحب مبالغ لفئة المشار اليها الى ان تتم تغطية النفقات بكاملها .

الملحق الثاني

وصف المشروع

يتألف المشروع من جزئين ، القسم الاول من المشروع ، هو جزء من الخطة الرئيسية الحديثة التي اعدتها المستدين لمياه ومجاري عمان . ، ويتكون من الاعمال التالية :-

القسم الاول المياه

(١) بناء محطة ضخ جديدة في جبل التاج (طابقها حوالي ٢٣٠ متر في الثانية) بجهة معدات التهوية (Aeration) واضابة الكلور ، وبناء محطة مساندة ، وتركيب مضخات اضافية في محطة رأس العين .
(٢) توسيع وتبديل شبكة توزيع المياه بما في ذلك تركيب حوالي (٢٢٠) كيلو متر من المواسير ذات القطر الكبير (الخطوط الرئيسية) و (٨٠٠) كيلو متر من المواسير ذات القطر المتوسط والصغير لشبكة التوزيع بما في ذلك (وصلات البيوت) وبناء خزان توزيع يتسع لـ (٤٠٠٠) متر مكعب .

وتحسين شبكة الاتصالات بين الخزانات الرئيسية ومحطات الضخ ، وشراء حوالي (١٢٠٠٠) عداد مياه يستعمل جزء منها لتبديل العدادات الحالية .

(٣) حفر بئرين جديدين ، وتحسين المنشآت الحالية بما في ذلك تركيب مضخات مغمورة جديدة ، وعدادات للمياه المستخرجة ، ومجهيزات لاضافة الكلور ، واقامة ابنية للمضخات .

(٤) مخصصات لاستخدام شركة متخصصة تتولى اجراء مسح عام لاكتشاف تسرب المياه واعداد غططات بتقاط التسرب في الشبكة ، وبرنامج تصليح / تبديل الشبكة .

(٥) اقامة بناء للمكاتب ، وجراج ومستودع وممثل لتصليح العدادات تابع للسلطة ، وتزويد الاجهزة الهندسية .

ب - للمجاري :

(١) مد خط مجاري رئيسي طوله (٢) كيلو متر (قطر ٥٠٠ ملمتر) في مركز عمان وخطوط مجاري فرعية ووصلات للبيوت يبلغ مجموع طولها حوالي (١٠٠) كيلو متر ، وذلك بالاضافة الى حوالي (٨) كيلو متر من خطوط المجاري الفرعية الضرورية لاكمال برنامج تعديد خطوط المجاري الفرعية الحالية .

(٢) تحسينات بسيطة في محطة معالجة المجاري .

ج - الخدمات الاستشارية :

(١) خدمات استشارية للدراسات الادارية والخطة الرئيسية والاعمال الهندسية والمخططات التفصيلية ، والاشراف على تنفيذ اعمال المشروع .

(٢) المساعدة في تدريب موظفي السلطة الاداريين والفنيين الذين يقومون بتشغيل المشروع وصيانته .

القسم الثاني من المشروع ، يتكون من دراسات الجراء الاستشارية :-

أ - لمراجعة الدراسات واعمال المسح ، والمخططات وغيرها الموجودة حالياً والمتعلقة بالخطة الاساسية لتطوير مدينة القبة والمنطقة المحيطة بها ، مع الاخذ بعين الاعتبار التطور المحتمل في الصناعة (بما في ذلك انشاء منطقة صناعية وتجارية) والنقل والسياحة في تلك المنطقة وتقديم التراسي لتطوير الطرق والمياه والمجاري والطاقة الكهربائية .

ب - توسيع نطاق خطة التطوير السياسي في القبة من خلال :

(١) ادخال بعض الاشغال الاساسية عليها بما في ذلك الوسائل الرياضية ؛

(٢) اقامة مركز تدريب للخدمات الفنية .

(٣) اجراء دراسات جديدة لمراجعة وتحديث اتمام الخطة والدراسات الحالية .

يوقع اتمام المشروع في حزيران / ١٩٧٧ .

مكونة من اربعة اجزاء



السيد القياض نائب طولكرم

كلمة يامعالي الرئيس .

السيد الرئيس : تفضل .

السيد القياض نائب طولكرم

هناك موضوع يرجو من الحكومة الموقرة ان تأخذ بهن الاعتبار وهو قضية تصدير الانتاج الزراعي وتنظيمه وان يكون على اسس معروسة وعادلة لا ان يكون كرده فعل لغلا ، الاسعار من حين الى آخر مع العلم ان هناك سلع او منتجات تكون كبيرة جدا وعدم تصديرها بالاخص لاخضرارها بالاقتصاد القومي وبالدخل القومي ككل يضر بالزراعيين الذين وضعت جميع الشروط اللازمة لاستقرارهم في حياتهم وسداد ديونهم وان يستطيعوا

ان يحافظوا على معيشة كريمة ، التي اعرف ان في دول اخرى يتبع من اجل منع المزارع من الهجرة من القرية الى المدينة ان تضع الحكومة تمويلات للمزارعين لدفع مكافأة على كل طن من الانتاج او على كل كيلو من الدجاج للمزارع لمساعدته على البقاء في قريته او في مزرعته اما فدان الحرب توقفت للتصدير والعلل فان السياسة بين الدولة والخارج توقفت للتصدير وعندما تكون الطرق مفتوحة ويكون الانتاج مكسبا من الممكن في الشتاء ان تكون بعض المواد الانتاج الزراعي قليلة لان ذلك الموسم يوجدهنا ذلك مبلغ قليلة فهذه السلع من الممكن ان يحدد تصديرها اما قبل الحشيشات ، مثل البندورة مثل الخيار الذي ينزل بالوقت الاطلسيان ارجو من الحكومة ان تعمل قاعدة معينة ، مؤسسة تسويق زراعي وزارة زراعة و خطة تنمية المزارعين بدعهم يعيشوا

السيد الرئيس

ارجو من الحكومة الموقرة ان تتخذ الاجراءات القانونية في هذا الموضوع ، اي منع التصدير .
٨ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في امر احالتها الى اللجان المختصة .

السيد الرئيس

تتل القوانين الجديدة تمهيدا لاحالتها .

(١)

السيد الامين العام بالوكالة :

التاريخ : ١٩٧٤ / ١ / ٢٨

معالي رئيس مجلس النواب
ايهت اليكم ، ١٢٠ نسخة من مشروع قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤ يشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤ / ١ / ٢٠ مع الاسباب الموجبة وارجو معاليكم احالة الى مجلس النواب للنظر في القرار .
واقبلا فائق الاحترام .
رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

الاسباب الموجبة

- ١ - انجاد لجنة عليا يكون لها صلاحية البت في امور التفويض والتأجير بدلا من مجلس الوزراء مما يخفف العمل عنه
- ٢ - ربط امور تفويض الاراضي وتأجيرها سواء كانت حرجية او من الاراضي الشرقية او من اراضي المرتفعات بسلطة واحدة ويقالون واحد مما يكون له الفائدة الكبيرة في معالجة الطلبات والمحاولة دون الاستغلال

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هذا من الاصل

المادة ٢ - تعني عبارة (املاك الدولة) الاموال غير المنقولة المسجلة باسم خزينة المملكة الاردنية الهاشمية والتي تسجل وفقا للقوانين المرعية :

تعني كلمة الوزير / وزير المالية / الاراضي والمساحة
تعني كلمة المدير / مدير عام دائرة الاراضي والمساحة
تعني عبارة (اللجنة العليا) للجنة المشكلة بموجب هذا القانون .

المادة ٣ - يباشر بالمدير كل ما يتعلق بادارة اراضي الدولة واملاكها والانشاءات المتماثلة عليها .

المادة ٤ - لغايات تفويض وتأجير املاك الدولة :-

أ - تشكل اللجنة العليا من وزير المالية / الاراضي والمساحة ورئيس هيئة وادي الاردن ونائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ومدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي ووكيل وزارة الزراعة .
ب - يشكل الوزير في كل محافظة وفي كل لواء لجنة تسمى (لجنة املاك الدولة مؤلفة من الحاكم الاداري ومدير تسجيل الاراضي ومدير المالية او المحاسبة وممثل عن وزارة الزراعة يعينه وزير الزراعة ومدير اشغال المحافظة او من يتدببه وزير الاشغال العامة بدلا منه) .

المادة ٥ - يكون عمل لجان املاك الدولة النظر في طلبات الاستئجار والتفويض التي تحال اليها من المدير واجراء الكشف عليها والتحقق في تلك الطلبات واية امور اخرى تتعلق باملاك الدولة وتقدير قيمتها بالسعر السارج عند التقدير وتقديم تقاريرها للمدير ليرفع توصياته بشأنها للجنة العليا .

والمدير ان يعيد الى اللجنة اي تقرير من اجل استكمال التحقيق واجراء الكشف ثانية اذا لزم ذلك .

المادة ٦ - تصدر اللجنة العليا توصياتها بالتفويض والتأجير وترفعها الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب .

المادة ٧ - يجري تأجير املاك الدولة للغايات المبينة في المادة ١٠ من نظام تفويض وتأجير املاك الدولة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير دون الحاجة الى لجنة او اعلان .

المادة ٨ - يجري تفويض وتأجير املاك الدولة وفق الاولويات التالية :-

أ - للغايات الزراعية

١ - المزارعون الذين يمتثلون للاجرام الزراعية وليست لهم املاك مسجلة باسمائهم ويفضون عادة في المنطقة التي تقع فيها الارض .

٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة والتي من اهدافها احياء الاراضي الزراعية .

٣ - فريحي البنارس والمهاجد والكتليات الزراعية من غير الموظفين .

٤ - المزارعون الذين يمتثلون للاجرام الزراعية ولا يملكون ارضا تكفي لاحتياجاتهم .

ب - للغايات السكنية

١ - تفويض املاك الدولة لغايات السكن ضمن مناطق التنظيم عن طريق تفويضها

بالاسعار الدارجة لمن لا يملك بيت سكن ويقيم بنفس المنطقة التي تقع فيها الارض ومسؤولا عن اعالة أسرته .

٢ - يمنع تفويض الشخص الواحد مساحة تزيد عن المئتين ضمن مناطق البلديات والتنظيم ويشمل هذا المنع افراد عائلة المقوض اليه المسؤول عن اعالتهم شرعا .

٣ - في جميع الاحوال الوارد ذكرها في البندين أ و ب يشترط ان يكون الطالب اردنيا قادرا على احياء الارض بالغا من الرشد اذا كان شخصا طبيعيا .

٤ - باستثناء ما نص عليه في المادة (٧) تاجر املاك الدولة لغايات الزراعة والسكنية وفق ما يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا .

المادة ٩ - أ - يجري تفويض الاراضي الموصوفة في الباب الحادي عشر من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ وفق احكام هذا القانون وذلك بعد اخذ موافقة وزير الزراعة على ذلك .

ب - يجري تأجير وتفويض الاراضي المسجلة حراجا وفق احكام هذا القانون بعد اخذ موافقة وزير الزراعة / الحراج اذا كانت :-

١ - قطعا مبعثرة لا تزيد مساحة اي منها على ١٥٠ دونما غير متصلة بمنطقة حرجية اخرى وخالية من الاشجار ولا يمكن الافادة منها كوحدة حرجية مستقلة او بضمها الى منطقة حرجية مجاورة بتكاليف معقولة .

٢ - قطعا صغيرة لا تزيد مساحة اي منها عن خمسة وعشرين دونما ولو كانت منفصلة جزليا او كليا بالاشجار الحرجية اذا كانت محاطة من جميع جهاتها باراضي مملوكة بقصد زراعتها بالاشجار المثمرة او بقصد تعليم ما بها من اشجار اذا كانت قابلة للتعليم .

٣ - قطعا خالية من الاشجار الحرجية .

المادة ١٠ - يجوز مبادلة الاراضي الحرجية باراضي مملوكة لغايات جميع الاراضي الحرجية في حالة كون تلك الاراضي متداخلة مع بعضها وذلك بعد موافقة وزير الزراعة . ويجري للمبادلة بتوصية من اللجنة العليا وقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١١ - عند تأجير او تفويض اراضي الاغوار الممكن تحويلها الى سقي يشترط في التأجير تأمين سقيها .

مكتبة مجلس النواب

المادة ١٢ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة ، للجنة العليا بناء على تنسيب من المدير ان تقرر تأجير أو بيع املاك الدولة بالمراد المبني اذا رأت في ذلك مصلحة للخزينة على ان لا يقل بدل المزاودة عن ٨٠٪ من الاسعار الدارجة وعلى ان يخضع قرار الاحالة القطعية لموافقتها ويشترط الا تزيد قيمة الملك على خمسمائة دينار مع مراعاة احكام المادة (٩) من هذا القانون .

المادة ١٣ - اذا تقرر تأجير ارض من املاك الدولة الموصوفة في الباب الحادي عشر من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ والمسجلة حراجا توضع شروط العقد من حيث تأجيرها واحداها باتفاق مع وزير الزراعة ويجب ان يتضمن قرار التأجير مراعاة احكام هذه المادة . ويكون لوزارة الزراعة الحق بالاشراف على تنفيذ شروط العقد ولوزير الزراعة ان يطلب الفاء العقد اذا وجد مخالفة تبرر ذلك الالغاء .

المادة ١٤ - باستثناء اراضي الجفتك لا يجوز للمستأجر او المستأجر بقصد التفويض ان يتنازل عن حقوقه بالتأجير لأي شخص الا بموافقة الموجه .

المادة ١٥ - يمنع المفوض اليه اي ملك من املاك الدولة من بيعه او هبته الى شخص آخر ويمنع مبادلته بملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل ويسري هذا النص على الاراضي التي ستفوض وفق احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - يمنع تفويض املاك الدولة للغايات الزراعية الا بعد ان يتم تأجيرها مدة لا تقل عن خمس سنوات بقصد الاحياء .

المادة ١٧ - يجري الاعلان عن املاك الدولة المراد تأجيرها أو تفويضها من قبل المدير بالصورة التي يراها مناسبة شرط ان تكون الاملاك مسجلة ومثبتة على خرائط دائرة الاراضي والمساحة .

المادة ١٨ - اذا توفي المستأجر او المفوض اليه تنتقل حقوقه الى ورثته من بعده .

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - أ - يلغى قانون استصلاح الاراضي الحرجية رقم (١٤) لسنة ١٩٧٢ .

ب - يلغى هذا القانون كل ما يتعارض مع احكامه من الاحكام الوازدة في قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ .

ج - يلغى قانون ادارة املاك الدولة رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ كما يلغى اي تشريع اردني او فلسطيني يتعارض مع احكام هذا القانون .

د - لا تؤثر احكام هذا القانون على ما ورد في قانون هيئة وادي الاردن رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ .

المادة ٢١ - يعمل بما ورد بنظام تأجير وتفويض املاك الدولة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ الى البدلي السلي لا يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٢ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الاراضي والمساحة ووزير الزراعة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هنا المشروع من اختصاص اللجنة القانونية يوافق المجلس على احالته عليها ؟
الجميع : موافقون .

- ب -

السيد الامين العام بالوكالة

التاريخ ١٩٧٤/٢/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعت اليكم طياً ١٢٠ نسخة من مشروع القانون المعدل لقانون الزراعة لسنة ١٩٧٤ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧ مع الاسباب الموجبة وارجو احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

الاسباب الموجبة

١ - لم يعالج الفصل الثالث (حماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها) موضوع حماية الطيور الجارحة والحيوانات الكسيرة رغم ان هذين الكائنات تعتبر ثروة هامة لانها تشكل عنصراً أساسياً في التوازن الطبيعي للبيئة .

٢ - من خلال ممارسات الجهات المسؤولة عن تطبيق مواد القانون تبين ان بعض المواطنين بدأوا باستعمال المقاصير المقتدرة لصيد الطيور والحيوانات الامر الذي يعتبر سلاحاً خطيراً وفذاً كما على الحيوانات البرية والمجنحة والانسان وعليه فقد اقتضى الامر اضافة فقرة تعالج هذه الظاهرة .

٣ - اصبح اقتناء الاسلحة النارية برخصة او بغير رخصة امراً واسع الانتشار في البادية بحجة دفع الاذى عن النفس وسوء الحظ فان اقتناء هذه الاسلحة انما هو في معظمه لتصيد الطيور والحيوانات على مدار السنة وفي الاماكن المحرمة فيها الصيد وعليه فقد جاءت المادة (٤) من مشروع القانون المرفق لتعديل المادة (١٥٤) من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المعمول به لوضع حد للمخالفين لاحكام القانون .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤
قانون تعديل قانون الزراعة

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون الزراعة لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - تعديل المادة (١١٠) من القانون الاصلي بحذف عبارة (وترصد اُمالاً تصرف لتطوير الثروة الحرجية) الواقعة في نهايتها .

مادة ٣ - تلغى المادة (١٤٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

مادة ١٤٥

أ - يحظر صيد الطيور النافذة للزراعة او قتلها او اسماكتها بأية طريقة كما يحظر حيازتها ونقلها او بيعها او عرضها للبيع حية او نافذة .

ب - يحظر صيد الطيور الجارحة والحيوانات الكسيرة او اسماكتها بأية طريقة او تسليمها الا بأذن خاص من الوزير .

هكذا عند الفصل